

"أثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار
في سوق فلسطين للأوراق المالية"

إعداد

ميس موسى الكردي

إشراف

الدكتور محمد شراقة

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2007

"أثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار

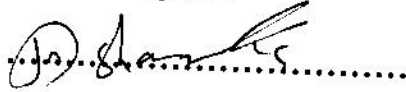
في سوق فلسطين للأوراق المالية"

إعداد

ميس موسى الكردي

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ: 2007/ 5/30م وأجيزت

التوقيع



أعضاء لجنة المناقشة

1- الدكتور محمد شراقة

/ مشرفا ورئيسا

2- الدكتور سليمان العبادي

/ ممتحنا خارجيا

3- أ.د طارق الحاج

/ ممتحنا داخليا

الاهداء

اهدي هذا العمل الى روح أبي الطاهرة التي ترافقتني في كل خطواتي

والى امي الحنوننة التي كانت شمعة تحترق لتضيء لنا الطريق والتي هي مثلي

الاعلى في التضحية والبذل والعطاء

الى رفيق دربي وامللي زوجي العزيز سائد العواوده

الى اخواتي الغاليات المخلصات مجد وتمارا

الشكر والتقدير

اتقدم بجزيل شكري الى الدكتور الفاضل محمد شراقة لتفضله بقبول الاشراف على رسالتي ولما بذله من جهد كبير ولما تحمله من عناء ولما ابداه من النصح والارشاد العظيمين ليخرج هذا العمل الى حيز الوجود ، كما اتقدم بالشكر الى الاساتذه الافاضل في قسم المنازعات الضريبية لما بذلوه من جهد كريم خلال مشوار دراستي واطم بالذكر الدكتور طارق الحاج لما قدمه لي من عون ومساعدة.

وانتقدم بشكري الى صديقتي التي تحملت معي الصعاب حنين حميض

كما انتقدم بشكري وتقديري لكل من قدم لي النصح والارشاد والمساعدة حتى خرجت هذه الدراسة الى الوجود

المحتويات

الصفحة	البيان
ت	الاهداء
ث	الشكر والتقدير
د	قائمة الجداول
ز	مصطلحات الدراسة
ش	الملخص باللغة العربية
1	الفصل التمهيدي
2	المقدمة
3	أهمية الدراسة
4	اهداف الدراسة
5	مشكلة الدراسة
5	منهجية الدراسة
9	محددات الدراسة
10	الدراسات السابقة
13	الفصل الأول: السياق العام للضرائب وأثرها في الاقتصاد الفلسطيني
14	المبحث الأول: المفهوم العام للضريبة وخصائصها وشروط سريانها:
14	المطلب الأول: أولاً: المفهوم العام للضريبة
14	ثانياً: خصائص الضريبة
19	ثالثاً: قواعد سريان الضريبة في فلسطين.
21	المطلب الثاني: قواعد سريان الضريبة في فلسطين
23	المطلب الثالث: أولاً: اهداف الضرائب
25	ثانياً: اهداف النظام الضريبي في فلسطين
28	المبحث الثاني: ضريبة القيمة المضافة وتأثيرها في الاقتصاد والإستثمار
28	المطلب الأول: ضريبة القيمة المضافة في رأس المال
34	المطلب الثاني: أولاً: تأثير ضريبة القيمة المضافة في الاقتصاد
35	ثانياً: تأثير ضريبة القيمة المضافة في الإستثمار

الصفحة	البيان
37	المطلب الثالث: أولاً: التهرب من دفع ضريبة القيمة المضافة
39	ثانياً: مساوئ ضريبة القيمة المضافة
40	الفصل الثاني: سوق فلسطين للأوراق المالية واقتطاع ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول
41	المبحث الأول: مفهوم الأسواق، والأوراق المالية، ونشأة سوق فلسطين للأوراق المالية وأهدافه، والإدراج في سوق فلسطين للأوراق المالية، والتداول في السوق المالي.
41	المطلب الأول: أولاً: تعريف الأسواق المالية والأوراق المالية.
54	ثانياً: نشأة سوق فلسطين للأوراق المالية
59	ثالثاً: أهداف سوق فلسطين للأوراق المالية
61	رابعاً: الإدراج في سوق فلسطين للأوراق المالية
63	خامساً: التداول في سوق فلسطين للأوراق المالية وشروطه
66	المطلب الثاني: هيئة سوق رأس المال (هيئة الرقابة على سوق رأس المال) في فلسطين، وصلاحيات مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال.
66	أولاً: هيئة سوق رأس المال.
68	ثانياً: مهام وصلاحيات مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال.
71	ثالثاً: شروط الاكتتاب في سوق فلسطين للأوراق المالية وأهم البيانات المطلوبة لسلامة عملية إصدار الأوراق المالية وصحتها.
74	المطلب الثالث: أثر انتفاضة الأقصى في سوق فلسطين للأوراق المالية
78	المبحث الثاني: اقتطاع ضريبة القيمة المضافة المفروضة على البائع والمشتري

رقم الصفحة	البيان
82	الفصل الثالث: التطبيقات العملية الطريقة والإجراءات
91	نتائج أسئلة الدراسة
115	قائمة المصادر والمراجع
125	الملاحق
b	ملخص الدراسة باللغة الانجليزية

قائمة الجداول

الصفحة	البيان	الرقم
76	أثر انتفاضة الاقصى في نشاط التداول والاستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية	جدول رقم (1)
83	توزيع عينة الدراسة حسب الجهة	جدول رقم (2)
84	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	جدول رقم (3)
85	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	جدول رقم (4)
86	توزيع عينة الدراسة حسب متغير حجم الاستثمار بالأسهم	جدول رقم (5)
87	توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الاستثمار بالأسهم	جدول رقم (6)
88	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى المعرفي بالاستثمار	جدول رقم (7)
89	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العلم (المعرفة)	جدول رقم (8)
89	الأوساط الحسابية ، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، ودرجة الموافقة لفقرات اثر ضربية القيمة المضافة في نشاط التداول والاستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية مرتبة تنازليا وفق المتوسط الحسابي.	جدول رقم (9)
95	اختبار t-test لمتغير الجهة، من حيث أثر ضربية القيمة المضافة في نشاط التداول ، والاستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية	جدول رقم (10)
96	اختبار t-test لمتغير الجنس، من حيث اثر ضربية القيمة المضافة في نشاط التداول ، والاستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية.	جدول رقم (11)
97	المتوسطات الحسابية لأثر ضربية القيمة المضافة في نشاط التداول ، والاستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى الى متغير المؤهل العلمي.	جدول رقم (12)
98	نتائج اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق من حيث أثر ضربية القيمة المضافة في نشاط التداول ، والاستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى الى متغير المؤهل العلمي	جدول رقم (13)

الصفحة	البيان	الرقم
98	نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية لدلالة الفروق لأثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى الى متغير المؤهل العلمي.	جدول رقم (14)
99	المتوسطات الحسابية لأثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول، والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية، تعزى الى متغير حجم الإستثمار بالأسهم.	جدول رقم (15)
100	نتائج اختبار التباين الاحادي لدلالة الفروق من حيث أثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية، تعزى الى متغير حجم الإستثمار بالأسهم	جدول رقم (16)
100	نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية لدلالة الفروق لأثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية، تعزى الى متغير حجم الإستثمار بالأسهم.	جدول رقم (17)
101	المتوسطات الحسابية لأثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول، والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية، تعزى الى متغير سنوات الإستثمار بالأسهم.	جدول رقم (18)
102	نتائج اختبار التباين الاحادي لدلالة الفروق من حيث أثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول، والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية، تعزى الى متغير سنوات الإستثمار بالأسهم.	جدول رقم (19)
102	نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية لدلالة الفروق لأثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول ، والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية، تعزى الى متغير سنوات الإستثمار بالأسهم.	جدول رقم (20)
103	المتوسطات الحسابية لأثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول، والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية، تعزى الى متغير المستوى المعرفي بالإستثمار في السوق المالي.	جدول رقم (21)

الصفحة	البيان	الرقم
104	نتائج اختبار التباين الاحادي لدلالة الفروق من حيث أثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول ، والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى الى متغير المستوى المعرفي بالإستثمار في السوق المالي.	جدول رقم (22)
104	نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية لدلالة الفروق لأثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول ، والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية، تعزى الى متغير المستوى المعرفي بالإستثمار في السوق المالي	جدول رقم (23)
105	اختبار t-test لمتغير العلم بأنه يتم اقتطاع ضريبة قيمة مضافة قيمتها 14.5% على العمولات، التي تقتطع من الصفقات من حيث أثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول ، والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية.	جدول رقم (24)
107	اختبار (كاي تربيع) من حيث أن فرض ضريبة القيمة المضافة في عمولات التداول على البائع والمشتري، تشكل عبئا عليهما.	جدول رقم (25)
108	اختبار (كاي تربيع) من حيث إن ضريبة القيمة المضافة تؤثر سلبيا في حجم التداول في سوق فلسطين للأوراق المالية.	جدول رقم (26)
110	اختبار (كاي تربيع) من حيث أنه في حال إنخفاض ضريبة القيمة المضافة في صفقات التداول يزداد الإستثمار في السوق المالي.	جدول رقم (27)

مصطلحات الدراسة

- **الهيئة:** هيئة سوق رأس المال 1
- **السوق:** سوق فلسطين للأوراق المالية أو سوق لتداول الأوراق المالية مرخص من قبل الهيئة وفقاً لحكام القانون 2
- **المركز:** مركز الايداع والتحويل والتسوية 3
- **الشخص:** الشخص الطبيعي أو الاعتباري. الشخص الطبيعي: غير الفلسطيني الذي سكن فلسطين خلال السنة التي تحقق فيها الدخل مدة لا تقل عن (183) يوماً متصلة أو متقطعة. الشخص المعنوي: المؤسس بموجب القوانين الفلسطينية ويكون مركز إدارته في فلسطين 4.
- **المستثمر:** الشخص الذي يتعامل بالأوراق المالية بيعة أو شراء بهدف تحقيق الربح
- **الجمهور:** الأشخاص الذين يتأثرون بشكل مباشر أو غير مباشر بالحركة المالية والإستثمارية في السوق 5
- **المؤسسات العامة:** الشركات المساهمة العامة التي تمتلك الحكومة أغلبية الأسهم فيها أو التي تمارس الحكومة عليها سلطة فعلية 6
- **قواعد السوق:** الأنظمة والتعليمات التي تقرها السوق وتوافق عليها الهيئة لتنظيم عمل السوق 7
- **الوزارة:** وزارة المالية الفلسطينية 8
- **الوزير:** وزير المالية 9

1 قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) لسنة 2004 م

2 قانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004

3 <http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/10/page5.html>

4 قانون ضريبة الدخل رقم (17) لسنة 2004

5 قانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004

6 www.jps-dir/forum/forun-posts.qsp

7 قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) لسنة 2004 م

8 قانون ضريبة الدخل رقم (17) لسنة 2004

9 قانون ضريبة الدخل رقم (17) لسنة 2004

- **مجلس الإدارة:** مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال¹
- **المكلف (المشتغل المرخص):** عرف نظام ضريبة القيمة المضافة المكلف (الممول) بأنه هو كل مشتغل أو مؤسسه مالية، والمشتغل المرخص هو الممول بدفع الضريبة والمسجل لدى دائرة الضريبة كشخصية تباشر نشاطا معيناً والممول بدفع الضريبة يحمل رقماً في الضريبة أما رقم هويته إذا ملفه فردي أو رقم من الضريبة إذا كانت شركة ويسمى الرقم رقم المشتغل المرخص²
- **ضريبة القيمة المضافة:** هي نظام ضريبي غير مباشر من تصميم فرنسي وتفرض على بيع السلعة والخدمة في كافة المراحل وقد تم استحداثها وفرضها على الفلسطينيين من قبل الاحتلال الإسرائيلي وذلك بدون سند قانوني³
- **الإدارة الضريبية (الدوائر الضريبية):** وهي الدوائر الضريبية في المحافظات والتي تقوم بتنفيذ القانون على الممولين لضمان التوريد الصحيح للمبالغ الضريبية⁴

1 قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) لسنة 2004 م
 2 www.itdweb.org/VATConference/Documents/ITD%20VAT%20paper
 3 Oghre, Goerge. La TVA, GE Gret, 2002, Press Universit Aires de France, 2002
 4 www.mof.gov.ps/?stat=3?

"أثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول والاستثمار

في سوق فلسطين للأوراق المالية"

إعداد

ميس موسى الكردي

إشراف

أ.د محمد شراقة

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى المفهوم العام للضريبة، وخصائصها، وقواعد سريانها، ومدى تأثير ضريبة القيمة المضافة في الاقتصاد والإستثمار، والتعريف بسوق فلسطين للأوراق المالية، و أهدافه وشروط إصدار الأوراق المالية، و أثر إنتفاضة الاقصى في سوق فلسطين للأوراق المالية، واقتطاع ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول.

ومن أجل الوصول إلى هذه الأهداف قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول، ففي الفصل الأول تناولت الباحثة السياق العام للضرائب، وأثرها في الاقتصاد الفلسطيني، والمفهوم العام للضريبة وخصائصها، وقواعد سريان الضريبة في فلسطين، وأهداف الضرائب بشكل عام وأهداف النظام الضريبي في فلسطين، و تأثير ضريبة القيمة المضافة في الاقتصاد، وتأثير ضريبة القيمة المضافة، على الإستثمار، والتهرب من دفع ضريبة القيمة المضافة، ومساوئ ضريبة القيمة المضافة.

وفي الفصل الثاني، تم التعريف بسوق فلسطين للأوراق المالية، واقتطاع ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول، وتعريف الأسواق المالية والأوراق المالية، نشأة سوق فلسطين للأوراق المالية، وأهداف سوق فلسطين للأوراق المالية والادراج في سوق فلسطين للأوراق المالية التداول في سوق فلسطين للأوراق المالية، وهيئة سوق رأس المال (هيئة الرقابة على سوق فلسطين للأوراق المالية) ومهام وصلاحيات مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال (هيئة الرقابة)، وشروط الاكتتاب في سوق فلسطين للأوراق المالية وأهم البيانات المطلوبة لسلامة عملية اصدار الاوراق المالية وصحتها، وأثر إنتفاضة الاقصى في سوق فلسطين للأوراق المالية، واقتطاع ضريبة القيمة المضافة المفروضة على البائع والمشتري في صفقات تداول الأوراق المالية.

أما الفصل الثالث والأخير فقد تم فيه تحليل الإستبانة وترميزها، وإدخالها إلى الحاسوب، ومعالجتها إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وتفرغ إجابات أفراد العينة، واستخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها.

لقد خلصت هذه الدراسة إلى نتائج عدة، منها وجود فروق ذات دلالة إحصائية من حيث أثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى إلى متغير العلم(المعرفة) بأنه يتم اقتطاع ضريبة قيمة مضافة قيمتها 14.5% على العمولات، التي تقتطع من الصفقات؛ حيث تبين بأن الفئة التي لديها علم باقتطاع الضريبة تميل الى الموافقة بشكل أكبر على وجود أثر لضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية من الفئة التي لا تعلم باقتطاع هذه الضريبة، وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية من حيث أن فرض ضريبة القيمة المضافة في عمولات التداول على البائع و المشتري تشكل عبئاً عليهما وعند النظر الى التوزيع التكراري لفئات الاجابة على سؤال لدراسة تبين بأن هناك موافقة كبيرة من قبل العينة على أن فرض ضريبة القيمة المضافة في عمولات التداول على البائع و المشتري تشكل عبئاً عليهما، و تؤثر ضريبة القيمة المضافة سلبياً على حجم التداول في السوق الفلسطيني، وهناك موافقة كبيرة من قبل العينة على أن ضريبة القيمة المضافة تؤثر على نشاط الإستثمار، و التداول في السوق المالي .

وأوصت الباحثة بضرورة تخفيض ضريبة القيمة المضافة في عمولة التداول لتشجيع الإستثمار في السوق المالي، ونشر الوعي بين فئات المكلفين خاصة الذين يتعاملون مع السوق المالي، ومحاربة التهريب الضريبي، وزيادة النشرات والتوضيحات للمستثمرين بالسوق المالي خاصة موضوع الضريبة على عمولة التداول وكيفية إحتساب العمولة.

الفصل التمهيدي

المقدمة

أهمية الدراسة

أهداف الدراسة

مشكلة الدراسة

منهجية الدراسة

محددات الدراسة

الدراسات السابقة

المقدمة

تعد بورصات الأوراق المالية من أهم المؤسسات المالية في الاقتصاديات الحديثة، وهي تعكس مدى تقدم الدولة اقتصادياً، وتقوم البورصات بتوفير السيولة للمستثمرين كما توفر بشكل أساسي قناة يتم خلالها تدفق المدخرات إلى المستثمرين، فالسوق المالي إلى جانب المؤسسات المالية الأخرى مثل شركات التأمين، شركات الإستثمار تلعب دوراً هاماً في تحقيق هدف التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى مؤسسات النظام المصرفي والمتمثلة في البنوك، وقد أخذ يتزايد اهتمام العالم بالأسواق المالية لعدة أسباب، أهمها: عدم قدرة غالبية الدول على توفير الأموال اللازمة لتلبية احتياجاتها التنموية، وعدم قدرة الأفراد على توفير المبالغ الكافية؛ لإنشاء المشاريع الإنتاجية الكبيرة؛ التي تحتاج إلى رؤوس أموال وفيرة مما أصبح يتطلب البحث عن إيجاد وسائل أخرى غير تقليدية لتمويل احتياجات الدول التنموية بما يعود على المستثمرين الأفراد بأرباح أكبر ومحاولة تخفيض مخاطرتها¹.

وبدأت فلسطين بالتركيز على تطوير وتنشيط سوق الأوراق المالية من خلال العديد من الإجراءات والقوانين بهدف الوصول لسوق نشطة وفعالة سيما في ظل الظروف الحالية والتي تتصف بإنخفاض مستوى دخل الفرد وإنخفاض حجم الادخار وإنعدام الاستقرار السياسي وضبابية التوقعات المستقبلية.

ولا بد من الإشارة إلى أن إيرادات الضرائب غير المباشرة، وخاصة ضريبة القيمة المضافة تشكل مورداً مالياً هاماً في إيرادات السلطة الفلسطينية، وبمعدل يفوق إيرادات ضريبة الدخل بشكل كبير²، لذلك سيتم تناول موضوع "أثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين المالي".

¹ الحناوي، محمد: أساسيات الإستثمار في بورصة الأوراق المالية، ط2، مصر: الدار الجامعية، 1997. ص4

² أبو كرش، شريف: إدارة المنازعات الضريبية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2004، ص222.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أن مهمة تنشيط سوق الأوراق المالية في فلسطين مهمة كبيرة، ويتم إنجاز هذه المهمة من خلال فهم جميع الأطراف المعنية لأنواع الأوراق المالية وأدوات الإستثمار المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية (السوق المالي) وأساليب التعامل مع هذه الأوراق المالية من إصدار والمؤسسات المالية وتداولها، وشركات الوساطة، والضمان والتشريعات، التي تحكم المعاملات، وكيفية إحتساب الضرائب على أرباح هذه المؤسسات والشركات، من جراء أرباحها في السوق المالي، وإظهار أهمية إحتساب ضريبة القيمة المضافة وكيفيةها على هذا النشاط (البيع و الشراء).

لذا لا بد من التعرض إلى جانب سوق رأس المال إلى المؤسسات المالية لما لها من دور أساس في تجميع المدخرات وتوجيهها في مجالات الإستثمار المفيدة، فالمؤسسات المالية تعتبر من أهم أدوات جذب المدخرات في النظام المالي وبما أن هذا الإستثمار له دور في الاقتصاد؛ فضريبة القيمة المضافة عليه موضوع يحتل جانبا كبيرا من الأهمية، وهو ما سيتم مناقشته في هذه الدراسة.

فرضيات الدراسة:-

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، من حيث أثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى إلى متغير الجهة التي قامت بالاجابة على الاستبيان (مستثمر، موظف في السوق المالي).

2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، من حيث أثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى إلى متغير الجنس.

3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، من حيث أثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، من حيث أثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى إلى متغير حجم الإستثمار بالأسهم.

5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، من حيث أثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى إلى متغير سنوات الإستثمار بالأسهم.

6. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، من حيث أثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى إلى متغير المستوى المعرفي بالإستثمار في السوق المالي.

7. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، من حيث أثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى إلى متغير العلم بأنه يتم اقتطاع ضريبة قيمة مضافة قيمتها 14.5% على العمولات التي تقتطع من الصفقات.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعريف بالأوراق المالية المدرجة في سوق فلسطين المالية، وشروط تسجيلها وإدراجها.

- التعرف الى كيفية إحتساب ضريبة القيمة المضافة خلال عملية التداول (شراء و بيع) في فلسطين للأوراق المالية، و اثر ذلك في قرارات المستثمرين.
- التعرف الى أثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية.

مشكلة الدراسة:

هناك عدة عوامل تؤثر في نشاط سوق فلسطين للأوراق المالية منها الاستقرار والامن السياسي، وضريبة القيمة المضافة المفروضة على صفقات التداول و عدة عوامل اخرى، تبحث هذه الدراسة في أثر عامل ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول والاستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية من خلال الاجابة على التساؤلات التالية:

- وما أثر استقطاع ضريبة القيمة المضافة البالغة 14.5% على العمولة التي يدفعها البائع والمشتري في سوق فلسطين للأوراق المالية؟
- كيف يتم إحتساب الضرائب على صفقات التداول في سوق فلسطين للأوراق المالية؟

منهجية البحث

لأغراض هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي الميداني لجمع البيانات من مجتمع الدراسة وخصائصه، والتعرف إلى آراء أصحاب العلاقة في هذا الموضوع من المستثمرين وموظفي وزارة المالية المتخصصين، من خلال إعداد استبيان للتعرف الى أثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية، وهذا الأسلوب يناسب أغراض الدراسة؛ حيث قامت الباحثة بدراسة ومراجعة تاريخية للدراسات، التي تمت على سوق فلسطين للأوراق المالية والمؤسسات المشابهة، وكذلك قامت الباحثة بدراسة شاملة للضرائب غير المباشرة، وبشكل خاص ضريبة القيمة المضافة، والتعرف الى بعض التجارب في بعض الدول المشابهة والتعرف الى آراء أصحاب العلاقة في هذا الموضوع من المستثمرين، وموظفي

وزارة المالية المتخصصين من خلال إعداد استبيان لفحص اثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية/ من خلال التحليل الإحصائي.

مصادر جمع البيانات

المصادر الثانوية: دراسة الموضوع من الكتب والمراجع والدوريات والدراسات السابقة.

المصادر الأولية: تصميم إستبانة وتوزيعها على عينة الدراسة.

مجتمع الدراسة: عرّف مجتمع الدراسة بأنه جميع الأفراد أو العناصر التي تعاني من مشكلة الدراسة أو ذات علاقة بها. وبذلك فإن المجتمع في هذه الدراسة هم مستثمرون وموظفون في السوق المالي، من أصل (110) آلاف مساهم وموظف.

عينة الدراسة: تعرّف عينة الدراسة بأنها مجموعة جزئية من أفراد المجتمع الإحصائي للبحث، يتم اختيارهم بطريقة إحصائية تمثل المجتمع أفضل تمثيل وتعني الباحثة عن مشقة دراسة المجتمع، وتمكنه من جمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف بحثه ويمكن تعميم نتائجه على جميع أفراد مجتمع الدراسة، وقد تكونت عينة الدراسة من (200) مستثمر وموظف في السوق المالي من أصل (110) آلاف مساهم وموظف؛ حيث تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة للقارئ المعروفة للباحثة والجداول والرسوم البيانية التالية تبين توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها.

إجراءات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، تم تطوير إستبانة وتم التأكد من صدقها ومعامل ثباتها، وبعد عملية جمع الاستبيانات تم ترميزها، وإدخالها للحاسوب، ومعالجتها إحصائيا باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

لقد تم إجراء الدراسة وفق الخطوات الآتية:

- إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية.
- تحديد أفراد عينة الدراسة.
- توزيع الإستبانة .
- تجميع الإستبانة من أفراد العينة، وترميزها، وإدخالها إلى الحاسوب، ومعالجتها إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS). ثم تفريغ إجابات أفراد العينة .
- استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها.

تصميم الدراسة

تضمنت الدراسة المتغيرات الآتية:

1- المتغيرات المستقلة:

- الجهة: ولها مستويان: (مستثمر، وموظف في السوق المالي)
- النوع: وله مستويان: (ذكر، وأنثى).
- المؤهل العلمي: وله خمسة مستويات: (أقل من توجيهي، وتوجيهي، ودبلوم، وبكالوريوس، وماجستير فأكثر)
- حجم الإستثمار بالأسهم: ولها ثلاثة مستويات: (من 1000-5000، ومن 5000-10000، و10000 فأكثر)
- سنوات الإستثمار بالأسهم: ولها اربعة مستويات: (سنة فأقل، ومن 2-3 سنوات، ومن 4-

5سنوات، و 6 فأكثر)

- المستوى المعرفي بالإستثمار بالسوق المالي: وله ثلاثة مستويات: (ممتاز، وجيد جداً، وجيد)
- العلم بأنه يتم اقتطاع ضريبة قيمة مضافة نسبتها 14.5% على العمولات التي تقطع من الصفقات: ولها مستويان: (نعم، ولا)
- 2- المتغيرات التابعة: وتشتمل على المتوسطات الحسابية لاستجابات عينة الدراسة على أسئلة الإستبانة المتعلقة بأثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول، والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية.

المعالجات الإحصائية:-

من أجل معالجة البيانات، تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية التالية:

1. التكرارات، والنسب المئوية.
2. المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية
3. اختبار للمتغيرات المستقلة (independent sample t-test)
4. اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA).
5. اختبار (LSD) للمقارنات البعدية
6. اختبار كاي تربيع (Chi square)
7. اختبار (كرومباخ الفا)

صدق الأداة: بعد اعداد أداة الدراسة بصورتها الأولية، وللتحقق من صدقها، قامت الباحثة بعرضها على لجنة من المحكمين من الاساتذة ذوي الخبرة والاختصاص بهدف التأكد من صدق محتوى الفقرات المكونة للاستبيانات، ومدى ملاءمتها لأهداف الدراسة ومتغيراتها، حيث طلب

منهم بيان صلاحية العبارة لقياس ما وضعت لقياسه، وقد حصلت على موافقتهم بدرجة كبيرة مع إجراء بعض التعديلات على فقراتها في ضوء الملاحظات التي تقدم بها الخبراء المحكمون وقد أشاروا إلى صلاحية أداة الدراسة

ثبات الأداة: لقد تم استخدام معامل ثبات هذه الدراسة باستخدام معادلة (كرونباخ الفا)

(Chronback Alpha)، وقد بلغت قيمة معامل الثبات (0.81)؛ وهو معامل ثبات جيد يفني باغراض البحث العلمي.

محددات الدراسة:

- المحدد المكاني: سوق فلسطين للأوراق المالية والشركات المدرجة فيه، وعينة من المستثمرين، بالإضافة الى وزارة المالية.

- المحدد الزمني: سوق فلسطين للأوراق المالية عام 1997- حتى عام 2007

الدراسات السابقة:

1- دراسة خويرة، محفوظ، رسالة ماجستير بعنوان التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة

في سوق فلسطين للأوراق المالية، دراسة ميدانية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2004

وهي من أحدث الدراسات التي تناولت التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية (دراسة ميدانية)، حيث اهتمت بمدى استخدام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية للتخطيط الضريبي، وعناصره المختلفة في سبيل تخفيض اعبائها الضريبية بالطرق القانونية من خلال:

1- التخطيط الضريبي من خلال استفادة الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية من المزايا التي منحها قانون ضريبة الدخل.

2- التخطيط الضريبي من خلال استفادة الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية من المزايا التي منحها قانون تشجيع الإستثمار.

2- دراسة جورج أوغريه (2002) LaTVA, GEGret, الضريبة على القيمة المضافة مع

ملحق للقانون اللبناني 2002, Press Universit Aires de France

الهدف من هذه الدراسة هو تعريف ضريبة القيمة المضافة من مختلف وجوها التاريخية والفنية والاقتصادية، وبيّن فيها تمكّنه من متابعة تطور الرسوم على الإنتاج ومن ثم كيفية تحولها الى الضريبة على القيمة المضافة، واستطاع العمل على ابتكار نظرية الضريبة ذات المردود الكبير؛ التي تتماشى واقتصاد السوق، والتي تؤمّن العدالة في فرض الضرائب مهما بلغت الحصص المتبادلة العائدة لمختلف عناصر الإنتاج؛ حيث أن الضريبة على القيمة المضافة التي اعتمدها فرنسا، في ذلك الحين لم تكن مثالية، ورغم ذلك اصبحت نموذجاً يحتذى للمجموعة الأوروبية.

3- دراسة البسطامي(2006)، رسالة ماجستير بعنوان ضريبة القيمة المضافة المطبقة في فلسطين وضريبة المبيعات المطبقة في الاردن(دراسة مقارنة)،جامعة النجاح الوطنية،2006

تناولت هذه الدراسة ضريبة القيمة المضافة المطبقة في فلسطين وضريبة المبيعات المطبقة في الأردن، وأظهرت هذه الدراسة المقارنة، المعالم الأساسية لكل من نظام ضريبة القيمة المضافة والمطبق في فلسطين، وقانون ضريبة المبيعات المطبق في الأردن وقد استهدفت هذه الدراسة في عرضها الأول تعريف الضرائب، وخصائصها، وقواعد فرضها، والعناصر الأساسية لها، وكذلك دراسة أنواع الضرائب، والتركيز بإظهار أهم أنواع الضرائب غير المباشرة، وهو نظام ضريبة القيمة المضافة، والتي هي أساسها ضريبة ذات وعاء واسع تفرص على المبيعات حتى مرحلة التصنيع النهائي، وقد نشأت في بادئ الأمر لمواجهة الاحتياجات المتكررة، والمتزايدة إلى الإيرادات؛ وبذلك تم تطبيقها بداية في فرنسا، وأوصى الباحث بتشريع قانون جديد لنظام ضريبة القيمة المضافة آخذاً بعين الاعتبار كافة النواحي الاجتماعية، والاقتصادية التي تعرض لها المكلف الفلسطيني، وكذلك التفرقة بين السلع الضرورية والسلع الكمالية وكذلك الخدمات من خلال وضع نسب مختلفة للضريبة المضافة لكل صنف من السلع والخدمات.

4- دراسة الخليل (2003)، الأسواق المالية و الفقه الاسلامي،دار الازهر للنشر، مصر،2003

تناولت هذه الدراسة الأسهم والسندات وأحكامها في الفقه الإسلامي؛ حيث تضمنت تعريف الأوراق النقدية والتجارية والمالية والفرق بينها، و التعريف بسوق الأوراق المالية (البورصة) وعلاقة الأسهم والسندات بها، و تاريخ ظهور الأسهم والسندات، وحول حقيقة الأسهم والسندات و حقيقة الأسهم، وحقيقة السندات ومقارنة بينهما، وأحكام الأسهم والسندات، وفي نهاية البحث ذكر الباحث خاتمة ضمنها أهم النتائج التي توصل إليها، وهي أحكام الأسهم تأسيساً وأنواعاً، و العمليات العاجلة الفورية تجوز من حيث الأصل ولا محذور في تداول الأسهم فيها لا يجوز التعامل بالسندات، تأسيساً ولا بيعاً ولا شراء ولا

ترهن، ولا تصح الحوالة بها، ولا المضاربة بها؛ لأنها من عقود الربا المحرمة، تكون الزكاة على أصل الدين فقط في السندات، أما الفوائد الربوية فالواجب ردها إلى أصحابها.

5- دراسة القاعي (2002)، الضريبة على القيمة المضافة، دار النهار للنشر، 2002

تناولت هذه الدراسة الضريبة على القيمة المضافة إعطاء صورة تمهيدية وشاملة عن الضريبة على القيمة المضافة، وعن نشأتها وخصائصها، وهدف تطبيقها في البلدان التي اعتمدها وتضمنت:

الضريبة على القيمة المضافة

أ- لمحة تاريخية عن نشأة الضريبة على القيمة المضافة.

ب- تعريف القيمة المضافة عند تبادل السلع بين الأشخاص والمنشآت أو العكس

الفصل الاول: السياق العام للضرائب وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني

المبحث الاول: المفهوم العام للضريبة وخصائصها وشروط سريانها:

- **المطلب الأول:** أولاً: المفهوم العام للضريبة

ثانياً: أنواع الضرائب

ثالثاً: خصائص الضريبة

- **المطلب الثاني:** قواعد سريان الضريبة في فلسطين

- **المطلب الثالث:** أولاً: أهداف الضرائب

ثانياً: أهداف النظام الضريبي في فلسطين.

المبحث الثاني: ضريبة القيمة المضافة وتأثيرها في الاقتصاد والاستثمار.

- **المطلب الاول:** ضريبة القيمة المضافة في رأس المال.

- **المطلب الثاني:** أولاً: تأثير ضريبة القيمة المضافة في الاقتصاد.

ثانياً: تأثير ضريبة القيمة المضافة في الاستثمار.

- **المطلب الثالث:** أولاً: التهرب من دفع ضريبة القيمة المضافة.

ثانياً: مساوئ ضريبة القيمة المضافة.

المبحث الأول: المفهوم العام للضريبة وخصائصها وشروط سريانها

المطلب الأول: أولاً: المفهوم العام للضريبة:

تعد الضرائب أحد الموارد الهامة لتمويل الموازنة العامة للدولة، ومظهر من مظاهر سيادتها، يعكس إيرادات الأملاك، وإيرادات القروض، ففرض الضريبة كالحق في إصدار العملة وإقامة العدالة، وحفظ النظام، وهي من اختصاصات الدولة، وينتج عن هذا من ناحية أن الضريبة تفرض بإرادة الدولة، ومن ناحية ثانية أن الدولة تستعمل سلطاتها القاهرة، ويتم دفع الضريبة غالباً دون أن تضطر الدولة الى استعمال هذه السلطة.

ومن هنا تم تعريف الضريبة بأنها (اقتطاع نقدي، يدفعه الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون للدولة بصفة إجبارية نهائية بلا مقابل مباشر، وهي تفرض لتحقيق الأهداف العامة للدولة). ومن خلال هذا التعريف يمكننا تحديد الخصائص الأساسية للضريبة على النحو التالي: الضريبة اقتطاع نقدي يؤديه المكلف بدفع مبلغ من المال، حيث يعتبر هذا الأسلوب أكثر عدالة للمواطن، وأكثر مردوداً للدولة، لأن جبايتها أسهل، ونفقاتها أقل وبالتالي عدم تعرضها للتلف أو لتغير القيمة مع سرعة التصرف بها من قبل الدولة.

الضريبة فريضة إلزامية ونهائية بحيث لا مجال للمناقشة، أو الاختيار. فعنصر الإكراه والإلزام من خصائصها الرئيسية، وهذا ما يميزها عن موارد الدولة الأخرى ودون النظر إلى فوائدها أو موضوع الخدمات والسلع التي تقدمها الدولة للمواطن.

الضريبة تفرض بلا مقابل وحسب وضع المكلف، بحيث أن فرضها وتوزيع عبئها بين الأفراد يستند إلى مبدئين أساسيين هما: «1» مبدأ المنفعة الذي يعود أثره على جميع المواطنين من حيث قيام الدولة بالخدمات العامة، «2» مبدأ التضامن الاجتماعي الذي يهدف إلى إشباع جميع الحاجات العامة للمجتمع مع ملاحظة أن الضريبة لا تدفع بالتساوي بين المواطنين، بل تتناسب مع دخل المواطن ونشاطاته الاقتصادية، إضافة إلى الوضع العائلي والإلتزامات الأخرى. وتستخدم الدولة الضريبة وسيلة لتحقيق أهدافها العامة ومنها: «1» الحاجة المالية للدولة، بحيث

تتزايد الضرائب أو تتناقص مع تغير حاجة الدولة المالية. وهذا الهدف يقوم به ما يسمى بمبدأ حياد الضريبة وعدم ربطها بأهداف أخرى. «2» الأهداف الاجتماعية والتي تتمثل بمساعدة أصحاب الدخل المحدودة أو بإعادة توزيع الدخل، مما تؤدي إلى تحقيق منافع أكبر للفئات الاجتماعية الفقيرة. «3» الأهداف الاقتصادية والتي تتمثل بحماية الصناعات الوطنية وتشجيعها على التطور والتقدم عند فرض ضرائب جمركية على السلع المستوردة. كما أن فرص الضرائب على سلع معينة بهدف الحد من استهلاكها (الترشيد)، إنما هو أيضا هدف اقتصادي. وهكذا فالضريبة أصبحت الآن في الاقتصاديات الحديثة تستخدم لتحقيق أهداف نبيلة «اجتماعية واقتصادية وسياسية» في وقت واحد¹

اختلف العلماء في توضيح الطبيعة الحقيقية للضريبة، فمنهم من وصفها بأنها علاقة تبادلية تعاقدية بين الفرد والدولة، ومنهم من وصفها بأنها " من مستلزمات السلطة التي تمارسها الدولة على رعاياها.

ومما تقدم يستنتج أن الضريبة كان ينظر إليها بأنها المال المقطوع بواسطة السلطة من الفرد لتغطية النفقات العامة، أي أن الضريبة هي (استقطاع نقدي تفرضه السلطة على الافراد بطريقة نهائية، وبلا مقابل بقصد تغطية الاعباء العامة)، وحسب المفهوم الحديث للضريبة فإنها اضافة الى سعيها وراء جمع المال بهدف تغطية النفقات العامة، وسيلة مهمة لتدخل الدولة في تنظيم الاقتصاد وتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة، وعلى هذا فإن الضريبة تعرف بأنها " استقطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقا لقدراتهم التكاليفية بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الاعباء العامة ولتحقيق تدخل الدولة.

¹ مجلة الضرائب والرسوم، العدد 21 الصادر بتاريخ 2004/11/17، الكويت، مقالة بعنوان الضرائب شر لا بد منه، د. عبد الله الشنوب.

فالضريبة هي فريضة الزامية تحددها الدولة ويلتزم الممول بأدائها بلا مقابل بما يمكن الدولة من القيام بتحقيق اهداف المجتمع¹.

ثانيا: أنواع الضرائب:-

ويمكن تقسيم الضرائب الى نوعين:-

1- الضرائب المباشرة: وهي التي تفرضها الدولة مباشرة على ذات الثروة - الدخل أو رأس المال، وليس على وجود الثروة² وتتفرع الضرائب المباشرة الى ضرائب على الدخل وضرائب على رأس المال.. واهم وجه لهذا النوع من الضرائب هو الدخل، الضريبة على دخل المكلفين المتحقق من الاعمال التجارية والمهن والحرف والمقاولات والاستيراد والتصدير والشركات بالاضافة الى الضرائب المتحققة على رواتب العاملين في الدولة والقطاع العام والمختلط والخاص. وتمثل هذه الشاكلة الجزء الأكبر من الحصيلة الضريبية في فلسطين.. وتمثل الضريبة على بدلات ايجار العقارات الوجه الآخر للضريبة على الدخل. وتسمى الضريبة على دخل العقار أو الضريبة على العقار³.

ومن أنواع الضرائب المباشرة:-

أ- ضريبة الدخل: وهي نسبة مئوية تقدرها الدولة وتأخذ من الدخل الشخصي أو رأس المال المستثمر كما تفرض هذه الضريبة على الشركات الأجنبية .

ب- ضريبة الأراضي: وهي ضريبة تفرض على الأراضي وتحسب على قيمتها فقط لا على أساس قيمة ما عليها من مبان وممتلكات .

ج- ضريبة الممتلكات: وهي ضريبة تؤخذ من مالكي المباني والأراضي والممتلكات الأخرى الخاضعة للضريبة

¹ الرفاعي،خليل محمود: المحاسبة الضريبية، عمان. الأردن: دار المستقبل للنشر والتوزيع. 1998.ص24.

² العمر، حسين: مبادئ المالية العامة، مكتبة الفلاح، ط1، الكويت، 2002 ص 36

³ عواضه،حسن،المالية العامة، بيروت، دار النهضة العربية، لبنان، 1981 ص399.

د - الضريبة الشخصية: وهي الضريبة التي لا تعتمد على حجم الثروة فقط، بل تأخذ في اعتبارها الظروف الشخصية والعائلية والمهنية لهذا الممول .

هـ - الضريبة العينية: وهي التي تعتمد على حجم ثروة الممول وحدها دون اعتبار لشخص الممول ولا مركزه ولا ظروفه الاجتماعية.

و - ضريبة الرؤوس: وتفرض على كل المواطنين بالتساوى ودون تمييز بين غنى وفقير¹.

ز - ضريبة الأرباح: وتأخذ عن الأرباح التي تدفع إلى حساب الشركة والمساهمين فيها .

2 - الضرائب غير المباشرة: وهي أن تفرض الدولة الضريبة بطريقة غير مباشرة على استعمال الثروة - الدخل أو رأس المال - وليس على وجود الثروة ويقع هذا النوع من الضرائب على معاملات نقل ملكية العقار أما الضرائب على رأس المال فيوجد نوع معروف منها وهو الضريبة التي تفرض على العقارات (قطع الاراضي) والخالية وغير المستغلة استغلالاً اقتصادياً.. ومن أنواع الضرائب الغير المباشرة نذكر:

أ- ضريبة القيمة المضافة (ضريبة المبيعات)² وهي ضريبة حكومية تفرض على مراحل إنتاج البضائع أو على الخدمات وتدفعها الشركات التي تتداول السلعة خلال تمويلها من مادة خام إلى مادة مصنعة وتحدد قيمة الضريبة بالقيمة التي تضيفها الشركة لتكلفة المواد الخام والخدمات³.

ب- الضريبة الجمركية: وتفرض على السلع عند استيرادها وتصديرها، وتخضع هذه الضريبة لسياسة الاستيراد والتصدير التي تتبعها الدولة .

¹ صبري، نضال رشيد: محاسبة ضريبة الدخل، ط1، منشورات جامعة القدس المفتوحة، ص7

² <http://www.almadapaper.com/sub/05-670/p19.htm>

³ عواضه، حسن 1981 مرجع سبق ذكره، ص399.

ج - ضريبة العائد على رأس المال: وهي ضريبة تفرض على الأرباح التي تنتج عن بيع الممتلكات.

د - ضريبة التركات: وتفرض عند انتقال رأس المال من المتوفى الى ورثته أو الموصى إليهم¹.

عادة ما تلجأ الدولة الى اتباع نظام ضريبي واحد مما يلي:-

- الضرائب المتعددة: وهي أن تعتمد الدولة على أنواع متعددة ومختلفة من الضرائب التي يخضع لها الممولون. كما هو متبع حالياً في معظم دول العالم وتكون هذه الضرائب كما ذكرنا مباشرة وغير مباشرة

- الضريبة الموحدة: وهي أن تقتصر الضريبة التي تدفع للدولة على ضريبة واحدة رئيسية، وإلى جوارها بعض الضرائب القليلة الأهمية، أو على ضريبة واحدة ولا تفرض سواها². تم العمل بهذا النوع من الضرائب في السابق والأُن يقتصر على عدد محدود جداً من دول العالم.

والجدير بالذكر أن هذه الضرائب تختلف من دولة لأخرى، فلكل دولة نظامها الضريبي، فقد تفرض الدولة هذه الضرائب، أو بعضها، أو تستخدم ضرائب أخرى لتمويل ميزانيتها، و الإنفاق على المجالات المختلفة، ومنها التعليم فيما يلي تشير الباحثة إلى بعض الدول المتقدمة مثل بريطانيا، والولايات المتحدة، واليابان كاتجاهات عالمية معاصرة تتميز بوجود نظام ضريبي، وتعتمد عليه في التمويل والإنفاق.

ورغم وجود أخطاء في نظام الضرائب؛ إلا أنه ليس سهلاً إيجاد بدائل أخرى، أو أي بديل آخر يمكن أن يكون قادراً بمفرده أو بالإتحاد مع نظم الضرائب

¹ صبري، نضال رشيد: مرجع سبق ذكره، ص8

² علاونة، عاطف: شرعية الضرائب في الأراضي الفلسطينية المحتلة مؤسسة الجيل للطباعة والنشر. رام الله. 1992.

الأخرى على إتاحة حصيله مماثلة لتلك التي تدفعها الضرائب المحلية، وتدفع لكل سلطة محلية حصيله كافية لتغطية الجزء الأكبر من إنفاقها، وتمكن كل دافع ضرائب من أن يحدد مسؤوليته القانونية على أساس معقول من اليقين وبطريقة تحظى بقبول عام¹

ثالثاً: خصائص الضريبة:

للضريبة خصائص عدة من أهمها:

1. أنها تدفع في صورة نقدية:

الأصل أن تدفع الضريبة نقداً، وهذا يتمشى مع مقتضيات النظام الاقتصادي ككل؛ حيث أن المعاملات كلها تتم باستخدام النقود سواء في القطاع العام أو الخاص، وما دامت النفقات العامة تتم في صورة نقدية؛ فإن الإيرادات العامة بما فيها الضرائب لا بد وأن تحصل كذلك بالنقود .

2. أن الضريبة تدفع جبراً:

وهذا يعني أن الفرد ليس حراً في دفع الضريبة، ولكنه مجبراً، ويبدو عنصر الجبر واضحاً في استقلال الدولة بوضع نظامها القانوني، من حيث: تحديد وعائها، وسعرها، وكيفية تحصيلها، وغير ذلك من المسائل الفنية المتعلقة بالضريبة دون الرجوع إلى الأفراد، ولا يعني عنصر الجبر عدم التزام الدولة بالقواعد القانونية في فرض الضريبة، وتحصيلها، وإلا كان عملها غير مشروعاً ويحق للأفراد في هذه الحالة الاعتراض عليها، من خلال القنوات القضائية أو الإدارية، كما أن الضريبة إحدى العناصر الهامة التي لا تخلوا الدساتير من النص عليها بضرورة موافقة نواب الشعب على فرضها وألا تستقل السلطة التنفيذية بذلك .

¹ www.jps-dir.com1lo.lv/util/wwwstat/0201ft1.html

3. الضريبة تدفع بصورة نهائية:

ويعني ذلك أن الفرد حينما يلتزم بدفع الضريبة إلى الدولة إنما يدفعها بصورة نهائية؛ فلا تلتزم الدولة بردها بعد ذلك ولا يمكن لدافعها أن يطالب باستردادها، حتى مع توافر الأموال للدولة، ووجود فائض لديها أو عدم حاجتها لها، ويمكن فقط لدافع الضريبة استرداد جزء من الضرائب المدفوعة في حالات تسوية الحسابات النهائية، ووجود أموال مدفوعة تزيد عن قيمة الضريبة المستحقة.

4. تدفع الضريبة بدون مقابل نفع خاص:

وهنا لا تلتزم الدولة أن تقدم لدافع الضريبة نفع خاص، أو خدمة معينة، وأن كان الفرد يتمتع بما تقدمه الدولة لسائر أفراد المجتمع من خدمات، من خلال المرافق العامة، وهنا لا يمكن النظر إلى مدى إنتفاع الفرد بالخدمات العامة عند تقدير الضريبة، ولكن بقدرته على المساهمة متضامنا مع سائر أفراد المجتمع في أعباء الدولة؛ لتقديم هذه الخدمات بل يتعين أن تحتسب هذه المساهمة بقدرته بالنسبة إلى غيره من أفراد المجتمع.

5. حصيلة الضريبة تمكن الدولة من تحقيق نفع عام:

تستخدم الدولة حصيلة الضريبة إلى جانب ما تحصل عليه من إيرادات عامة، في توجيهها إلى مصارف الإنفاق العام الذي يترتب على القيام به منافع عامة للمجتمع، ولقد أصبحت للضريبة في المالية العامة الحديثة، وبازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية تؤدي دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ فهي إلى جانب حمايتها للصناعات الوطنية تشجع الادخار وتحد من الاستهلاك، كما أنها تعبئ الفائض؛ لتوجهه نحو الإستثمار وتهدف إلى تقليل الفوارق بين فئات المجتمع المختلفة (الضرائب التصاعدية)؛ حيث يفترض بالضريبة المحصلة أن تعمل على تمويل موازنة الدولة لغرض توفير الامن، والعدالة، وتقديم الخدمات الأخرى الاجتماعية، والصحية، والتعليمية.

6. محددة ومفروضة بقوانين: تفرض الضريبة بناء على قوانين معلنة، ومحددة تشتمل على معدلاتها، والوعاء الخاضع للضريبة، وشروطها، وتصدر القوانين، وتعتمد من قبل الهيئات التشريعية، والتنفيذية للحكومة المركزية، أو من قبل الحكومات المحلية مثل البلديات¹

7. تفرض على المكلفين سواء أكانوا طبيعيين، أو معنويين: تفرض الضريبة على المكلفين الطبيعيين، والمعنويين، فهم مكلفون قانوناً بدفع الضريبة على ناتج عملهم، أو على إيرادات ممتلكاتهم²

8. تدفع للدولة وتحصل من قبلها: تفرض الضرائب من قبل الحكومة المركزية، أو المحلية وتحصل من قبلها، وفي حالات معينة تعمل الحكومة المركزية، أو المحلية على تفويض افراد، أو شركات خاصة في تحصيل أنواع معينة من الضرائب والرسوم، كما هو الحال عند قيام البلديات بالزام تحصيل الرسوم مقابل حصولها على مبالغ ثابتة، وفي الحقيقة لا تتعارض هذه الصفة مع طريقة تحصيل الضريبة بواسطة الالتزام، التي تقوم على بيع حق الضريبة لجهة ما، والتحصيل بالنيابة عن الدولة، أو الحكومة المحلية³

9. تدفع بصورة دورية: بصورة عامة تدفع الضرائب، وتحصل بصورة دورية، وأن كان هناك حالات معينة تفرض فيها الضرائب لمرة واحدة⁴

المطلب الثاني : قواعد سريان الضريبة في فلسطين:

يحدد المشرع الضريبي لكل ضريبة نطاقاً لسريانها؛ حيث يبين في أحكام قانون ضريبة الدخل الإيرادات الخاضعة للضريبة والمعفاة منها، وكذلك يبين ما يخص منها من أعباء للتوصل إلى الدخل الخاضع للضريبة، ويطلق على هذا الأمر مصطلح النطاق الموضوعي للضريبة

¹ القيسي، أعاد احمد: المالية العامة والتشريع الضريبي، عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2، 1998 ص 126-127.

² العمر، حسين: مبادئ المالية العامة، الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ط2، 2002، ص 36.

<http://law-book.net/BookIndex.asp?ProductID=4654&CategoryID=15> 2

⁴ صبري، نضال رشيد: محاسبة ضريبة الدخل: منشورات جامعة القدس المفتوحة، 1998، ط1، ص 8-10.

وهناك ما يسمى النطاق المكاني للضريبة: وهو عبارة عن تحديد المكان الذي يتحقق فيه الربح، أو يستمد منه إيراد، في حين أن تحديد الفترة التي يتم اتخاذها كأساس في تحديد الوعاء الضريبي، ووقت دفع الضريبة بعد استحقاقها، يطلق عليه اسم النطاق الزمني للضريبة¹.

(1) النطاق الموضوعي للضريبة من خلال:

1- مصادر الدخل وطريقة قياسه.

2- النفقات الإنتاجية المتعلقة بالدخل.

3- السعر الضريبي المفروض.

(2) النطاق المكاني للضريبة من خلال:-

مما سبق نلاحظ أن قانون ضريبة الدخل الفلسطيني قد تبني مبدأ امكانية التدخل، وليس مبدأ التبعية السياسية في فرض الضريبة، أي أن الدخل لا يخضع للضريبة؛ الا إذا كان متأتيا من الاراضي الفلسطينية، سواء كان الشخص صاحب الدخل فلسطينيا، أم لا، حيث أن الدخل المتأتي من خارج فلسطين لا يخضع للضريبة.

(3) النطاق الزمني للضريبة من خلال:

1- مرحلة التقدير الاداري الأولي.

2- مرحلة التقدير القضائي.²

¹ أبو طبل، عيسى محمد: الضريبة العامة على الدخل، دار الثقافة العربية. 1985. ص19.

² <http://law-book.net/BookIndex.asp?ProductID=4654&CategoryID=15>

المطلب الثالث:

أولاً: اهداف الضرائب:

من المؤكد أن للضريبة اغراضا واهدافا متعددة ومتشعبة، من الناحية التاريخية كان للضريبة الى بداية هذا القرن هدف وحيد هو: الهدف المالي، وبالتالي استخدمت السلطات العامة الضريبة للحصول على الايرادات المالية، لتغطية النفقات العامة.

وكان على الايرادات الضريبية في ذلك الوقت أن تبقى في ادنى حد لها، حتى أن المفهوم التقليدي للضريبة يعتمد على الفكرة القائلة: "أن الضريبة شر لا بد منه"، وبالتالي نادى هؤلاء بضرورة بقاء الضريبة على الحياد؛ فلا تستخدم لاغراض اقتصادية، أو اجتماعية، غير أن مبدأ حياد الضريبة قد اختفى شيئاً فشيئاً، وحل محله مبدأ "الضريبة التدخلية"، حيث اعتبرت للضريبة اهداف اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، بالإضافة الى اهدافها المالية¹.

أ- الاهداف المالية للضريبة:

الهدف المالي من احد الاهداف الرئيسية والهامة لاي ضريبة، فتأمين ايرادات دائمة من مصادر داخلية لخزانة الدولة، أحد غايات السلطات الحكومية، ومن هنا نشأت قاعدة " وفرة حصيلة الضرائب" أي اتساع مطرح الضريبة، بحيث يكون شاملا لجميع الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين مع الاقتصاد قدر الامكان في نفقات الجباية؛ بحيث يكون الايراد الضريبي مرتفعا، وهذا ما نلاحظه في البلدان المتطورة؛ بحيث ترتفع نسبة الايرادات الضريبية الى الناتج القومي الاجمالي، فالامر مرتبط بالواقع، بمستوى التطور الاقتصادي².

¹ بشور، عصام: المالية العامة والتشريع المالي. دمشق. منشورات جامعة دمشق، 1980، ص163.

² القيسي، أعاد احمد: المالية العامة والتشريع الضريبي، عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2، 1998 ص

ب- الاهداف الاجتماعية للضريبة:

الاهداف الاجتماعية للضريبة، كثيرة ومتنوعة وخصوصا بعد ظهور مفهوم العدالة الاجتماعية، وبرزت الاتجاهات الحديثة لتوزيع عادل للدخل، والحد من استغلال الطبقات العاملة، بالإضافة الى ظهور مفاهيم العبء الضريبي وتوزيعه في المجتمع، حسب مستوى الدخل.

ومن الملاحظ أن الضريبة العصرية وسيلة لاعادة توزيع الدخل والثروات والدور الاجتماعي للضريبة، نادى به كل من جان جاك روسو في كتابه (العقد الاجتماعي) والح عليه الاديب الفرنسي (فولتير) والمفكر الاشتراكي (كارل ماركس)، إشارة الى اهمية استعمال الضرائب؛ لتحقيق العدالة الاجتماعية، حتى أنه ظهرت اتجاهات في أوروبا الى اتباع الطرق القسرية في استخدام الضرائب، لاعادة توزيع الدخل القومي بشكل عادل¹.

ولقد حاولت الدول في عصرنا الراهن استخدام الضريبة كوسيلة هامة في تحقيق مجموعة من الغايات الاجتماعية، ومن اهم هذه الغايات ما يلي:

1- منع تكثف الثروات في ايدي عدد قليل من افراد المجتمع، ويتم ذلك بطرق متعددة منها فرض ضريبة على الثروات، كما هو مطبق في ألمانيا، وفرنسا، وفرض ضرائب عالية على السلع الكمالية، وعن طريق التصاعد في معدل الضريبة².

2- توجيه سياسة النسل في الدولة، فالدولة الراغبة بتشجيع النسل كبلدان أوروبا والدول الاسكندنافية تستخدم الضرائب في الإكثار من عدد السكان، وذلك عن طريق تقسيم الضريبة على الدخل الى أجزاء متساوية بقدر عدد أفراد الأسرة، ومعاملة كل جزء منها كأنه جزء مستقل، سواء من حيث التصاعد، أو من حيث الاعفاء، أو في اعفاء بعض الدخل الفردية الناشئة عن العمل من الضريبة، بنسبة متصاعدة مع عدد الأولاد ضمن حدود معينة، بالمقابل الدول الراغبة في تحديد النسل، تقوم برفع معدل الضرائب على الدخل، والمعدل يزداد بازدياد

¹ القيسي، أعاد احمد: المالية العامة والتشريع الضريبي، المرجع نفسه، ص 129.

² العمر، حسين: مبادئ المالية العامة، الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ط2، 2002، ص 40.

عدد افراد الاسرة، أو لا تعفي قوانين الضرائب الحد الأدنى للمعيشة من الضريبة، كما هو مطبق في كل من الهند والصين.

3- معالجة ازمة السكن: يمكن استخدام الضريبة كوسيلة لحل مشكلة السكن، وذلك باعفاء رأسمال المستثمر في هذا القطاع من الضرائب، لفترة زمنية محددة، مثلا، أو تسمح بالاستهلاك السريع للادوات، والتجهيزات المستخدمة في قطاع الاسكان، فألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية فرضت ضريبة إضافية على العقارات القديمة، وخصصت ثلاثة أرباع إيراداتها لإنشاء مساكن جديدة رخيصة الأجر¹.

وفرنسا فرضت ضريبة مماثلة، حيث فرضت ضريبة على المساكن غير المشغولة شغلا كاملا، مثل هذا الامر، دفع اصحاب هذه العقارات على تأجيرها، أو اشغالها تفاديا من اداء ضريبة عالية.

4- استخدام الضريبة لتشجيع الإستثمار، والادخار: ويتم ذلك عندما تعفي الدولة عائدات سندات التنمية التي تصدرها من أي ضرائب، لتشجيع شراء مثل هذه السندات، أو تخفض الضريبة على الودائع في صناديق الادخار أو أي استثمار مالي بدعم الاقتصاد الوطني².

ثانيا: أهداف النظام الضريبي في فلسطين:

يهدف النظام الضريبي الفلسطيني لتحقيق الاغراض الآتية:

(1) العدالة والمساواة: وذلك بأن يشمل النظام الضريبي كل فرد من افراد المجتمع، كل حسب طاقته ومقدرته، بحيث يساهم كل فرد في تحمل النفقات، والاعباء العامة حسب ايراده ودخله، وذلك حتى تتمكن الدولة من تسديد النفقات والاعباء العامة، فالغني يدفع أكثر من الفقير والكل يساهم ويشارك في تحمل الاعباء الناتجة عن تحقيق الاهداف الاجتماعية والاقتصادية³.

¹ العمر، حسين: مبادئ المالية العامة، المرجع نفسه، ص 41.

² شامية، احمد زهير، الخطيب، خالد: المالية العامة، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع . 1997 . ص 138-141.

³ علاونة، عاطف كمال: شرعية الضرائب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، رام الله. 1992. ص 31.

(2) تحقيق مبدأ الملائمة: أن نفسية المكلف تميل الى دفع الضريبة عن طيب خاطر منها؛ للمشاركة في النفقات العامة؛ ولذلك عندما تقوم الإدارة الضريبية بالملاءمة لمصدر الضريبة (الوعاء الضريبي)، ومعدل الضريبة، وطرق الجباية، تأخذ في الاعتبار ظروف المكلف وكل ذلك يؤدي الى التعاون.

(3) تحقيق مبدأ التوازن في توزيع الدخل: تعمل الضريبة على كبح تفاوت الدخل ووقفه بين فئات المجتمع المختلفة؛ بحيث نرى أن الفقير يدفع على قدر دخله، ويكون حصيلة ذلك ضئيلة، أما اصحاب الدخل الكبيرة، فإنهم يدفعون كثيرا، وكلما إرتفعت دخولهم، زادت الضريبة على ذلك¹.

(4) وفرة الموارد الضريبية: تحقق الضريبة وفرة في مصادر التمويل الداعمة والمساهمة لنفقات القطاع العام، وهي تشكل نسبة كبيرة من الأموال المتحققة، والداعمة للدولة في تحقيق أهدافها.

(5) تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية: أن فرض الضريبة يساعد الدولة على وقف، أو تخفيض استهلاك بعض السلع الكمالية، كما أن تخفيض الضريبة على بعض المنتجات يساعد على التصدير، وهكذا مع باقي السلع والقطاعات الاقتصادية².

(6) استقطاب رؤوس الأموال العربية والاجنبية، وتشجيع الإستثمار: أن النظام الضريبي في فلسطين يعمل على استقطاب الأموال، وتشجيع الإستثمار، وتوجيهه الى أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي، فمثلا، إعفاء الدخل الزراعي من الضرائب أدى الى توجيه الإستثمار في الزراعة، والصناعة، وغيرهما، ونتيجة لذلك ينتج:

1. خلق فرص عمل جديدة أمام المواطنين

2. زيادة الإنتاج المحلي.

¹ <http://www.undp-pogar.org/arabic/countries/finances.asp?cid=14>

² علاونة، عاطف كمال، 1992. ص32

3. وقف أو تخفيض السلع المتشابهة، وفي ذلك توفير لموارد الوطن المالية.

4. خلق فرص جديدة للتصدير.

5. استقطاب رؤوس الأموال العربية والأجنبية.

6. نقل المهارات والخبرات والعلوم والتكنولوجيا بأحدث صورها¹.

¹ www.undp-pogar.org/arabic/countries/more.asp?

المبحث الثاني: ضريبة القيمة المضافة وتأثيرها في الاقتصاد والإستثمار

المطلب الأول: ضريبة القيمة المضافة في رأس المال

يعتبر إنتشار ضريبة القيمة المضافة أهم التطورات الضريبية التي شهدتها الخمسون عاما الأخيرة، ففي خمسينات القرن الماضي لم يكن يسمع بهذه الضريبة أحد خارج فرنسا؛ أما الآن فهي مطبقة في 136 بلدا حيث تسهم في العادة بما يقرب من ربع الإيرادات الضريبية الكلية، وعلاوة على ذلك، لا يزال هناك عمل كثير جار في مجال ضريبة القيمة المضافة، ولا يزال عدد البلدان التي تعتمد هذه الضريبة آخذ في التزايد. أما البلدان التي اعتمدها بالفعل فهي تسعى جاهدة لتحسين تصميمها، وتنفيذها¹.

تعريف ضريبة القيمة المضافة ونطاق تطبيقها

ضريبة القيمة المضافة كمصطلح اقتصادي،

من المعروف أن القيمة المضافة تمثل قيمة ما أضافه النشاط الاقتصادي للنتائج المحلي (والدخل القومي)، ولها وفق ذلك المفهوم شأن آخر، إذ تُعد من أول المؤشرات الاقتصادية التي تعكس أهمية، ومكانة النشاط الاقتصادي في ما يضيفه إلى الدخل القومي، ولا يطغى تعبير القيمة المضافة باعتباره ضريبة مضافة إلى ثمن البيع على المفهوم الاقتصادي الأصيل للقيمة المضافة على النحو المعروف، إلا إذا كان وعاء الضريبة المذكورة ذا صلة بالقيمة المضافة²

وتعرف ضريبة القيمة المضافة: بأنها ضريبة حكومية من الضرائب الغير المباشرة، وهي تفرض على مراحل إنتاج البضائع، أو على الخدمات، وتدفعها الشركات التي تتداول السلعة خلال تحويلها من مادة خام إلى مادة مصنعة، وتحدد قيمة الضريبة بالقيمة التي تضيفها الشركة لتكلفة المواد الخام والخدمات³.

¹ Ebrill, Keen, Bodin, and Perry, 2001, *The Modern VAT*, (International Monetary Fund: Washington DC)

² www.phrmg.org/arabic/news.htm مقالة بعنوان ضريبة المبيعات للدكتور غسان القلعاوي

³ عواضه، حسن، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1981 ص 399.

يمكن قياس إنتاج الثروة على المستوى القومي خلال فترة زمنية معينة بإحدى الطرق الآتية:-

أ- عن طريق إحتساب مجموع السلع، والخدمات الجاهزة للاستهلاك في الدولة، وذلك بعد خصم قيمة السلع، و الخدمات المستوردة من الخارج.

ب- عن طريق إحتساب تكاليف عوامل الإنتاج بما في ذلك الأجور والأرباح.

ومن هنا تعرف القيمة المضافة على أنها: الزيادة في القيمة السوقية للسلع، والخدمات التي استخدمتها المنشأة، والقيمة السوقية للسلع، والخدمات التي أنبتت كنتيجة نهائية لنشاطاتها؛ وتنتج الزيادة في القيمة من خلال مساهمة الاشخاص العاملين في المنشأة ورأس المال، والحكومة التي توفر البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل بها المنشأة¹.

يتمثل جوهر ضريبة القيمة المضافة في توفير آلية لموازنة الضريبة المدفوعة على مدخلات الإنتاج بالضريبة المدفوعة على مخرجات الإنتاج. وفيما عدا ذلك، يتبين التنوع الكبير في ضرائب القيمة المضافة المطبقة في الواقع العملي من حيث: وعاء الضريبة، ونطاق النشاط الاقتصادي الذي تنطبق عليه، وذلك ضمن جملة أمور أخرى. ونتيجة لذلك، يمكن أن يكون هناك مجال للاختلاف حول ما إذا كان يصح أن يطلق على ضريبة ما اسم ضريبة القيمة المضافة؟

إن ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة ذات وعاء واسع تفرض على المبيعات، أو الخدمات حتى نهاية مرحلة التصنيع، أو إخراج الخدمة على الأقل، مع إجراء موازنات منتظمة للضريبة المحصلة على مدخلات الإنتاج بالضريبة المستحقة على مخرجات الإنتاج، مع استثناء السلع الرأسمالية من ذلك².

¹ www.Mafham.com.person/detail?CID=193167-1-CST

² www.lcmagazine.com.lb/Resources/familyfun2005/flash/flipbook/flipbook_external.html?CP=KNC-FFGoog100705

ضريبة القيمة المضافة، بالرغم من اسمها، فإنها ضريبة على الاستهلاك، وليس على الإنتاج. وإذا كان الأمر كذلك، أي أنها ضريبة على الاستهلاك، فلماذا يطلق عليها ضريبة القيمة المضافة؟

أن فرض ضريبة على السلع النهائية قد يعني فرض الضريبة على السلعة الواحدة عدة مرات خلال مراحل تشكّلها. ولتجنب هذه المخاطر، فإن الضريبة تفرض على المراحل المختلفة للإنتاج وذلك لضمان عدم تكرار الضرائب. وفي ظل هذه الضريبة، فإن الناتج تفرض عليه الضريبة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج، بغض النظر عن الاستخدام لهذا المنتج. ولضمان فرض الضريبة على الاستهلاك النهائي، فإن الضرائب على جميع السلع والخدمات التي استخدمت كمدخلات في عملية الإنتاج ينبغي إعادتها للذين قاموا بشراء هذه السلع. وضريبة القيمة المضافة التي تقوم على مبدأ إرجاع الضرائب على السلع الوسيطة، بما فيها تلك التي على مشتريات السلع الإستثمارية تعتبر ضريبة على الاستهلاك¹.

اقترحت الحكومة البريطانية في العام 1977 إصدار تشريع يقضي بنشر قوائم مدققة للقيمة المضافة إلا أن هذا الاقتراح لم يعتمد من قبل مراقب الشركات البريطاني، وفي العام 1979 نشرت لجنة المعايير المحاسبية نتائج دراسة موضوع القيمة المضافة، وعملية نشر التقارير المالية للأطراف الخارجية، وقد جاء فيها، أنه يجب أن ينشر حساب الأرباح والخسائر بطريقة تمكن من دمج رقم القيمة المضافة فيه، أن بيان الطريقة التي يتم فيها توزيع القيمة هي نموذج للمحاسبة الاجتماعية، ويجب أن تبقى منفصلة عن الحسابات المالية².

وتهدف قائمة القيمة المضافة الى ما يلي:

1- اظهار القيمة المضافة الى المواد الأولية والخدمات المشتراة من قبل المنشأة خلال فترة زمنية محددة.

¹ www.mafhoun.com/flipbook_external.html?CP=KNC-FFGoog100705

² www.lcmagazine.com.lb.lb/index.htm

2- بيان التصرف في القيمة المضافة كمكافآت المستخدمين والمستثمرين الذين قاموا بتزويد المنشأة بالموارد الضرورية، لضمان الإبقاء على المنشأة واستمراريتها.

3- بيان درجة الكفاءة في استخدام رأس المال والعمل.

تطبق العديد من دول العالم ضريبة القيمة المضافة، حتى أصبح عدد هذه الدول 126 دولة وتهتم معظم الدول المتقدمة والنامية بهذا النظام، وتسعى الى إيجاد السبل الكفيلة لاعتماده، وقد أقامت كليتا الاقتصاد في جامعة دمشق، والجامعة اللبنانية بالتعاون مع غرفة تجارة دمشق ورشة عمل حول ضريبة القيمة المضافة في لبنان، وآفاق التطبيق في سوريا، بتاريخ 30 كانون الأول من العام 2002 وجاء فيها إن ضريبة القيمة المضافة تقوم على اساس توحيد جميع أنواع الضرائب على الإنفاق في ضريبة واحدة وتفرض على السلع/ أو الخدمات وفي جميع المراحل التي تمر بها ويصفها الكثيرون بأنها غير عادلة لأنها لا تميز بين فقير، أو غني حيث أن السلعة هي المحدد النهائي للضريبة.¹

القيمة المضافة- قيمة الإنتاج- الاستهلاك الوسيط

أن الاستهلاك الوسيط هو استهلاك المواد التي دخلت في إنتاج السلع اضافة الى الخدمات المشتراة من الغير .

على الصعيد الوطني , تجمع القيم المضافة لكل القطاعات و المؤسسات لتكون القيمة المضافة الاجمالية وهي ما يعرف بالنتاج المحلي , وهي تعبر في الواقع عن مقدار أو مساهمة المؤسسة في تكوين الثروة الوطنية.

إذا فالقيمة المضافة كناية عن الثروة التي يضيفها الفرد أو المؤسسة على سلعة أو خدمة جراء مزاولة نشاط اقتصادي معين بحيث تصبح قيمة السلعة أو الخدمة الجديدة مختلف عن سابقتها. أما من ناحية الضريبة، فالقيمة المضافة تمثل الفرق بين ثمن بيع السلعة أو بدل الخدمة و ثمن شراء المواد والخدمات الداخلية في إنتاجها و تسويقها:

¹ www. Mafham .com.person/detail?CID=193167-1-CST X

القيمة المضافة: ثمن البيع - ثمن الشراء أو كلفة الإنتاج و هذه المعادلة تسمح بتطبيق الية الضريبة على القيمة المضافة القائمة على الاداء الجزأ وفقاً لنطق قانون الضريبة على القيمة المضافة اللبناني رقم 373 في 14-12-2001 على أن تخضع لهذه الضريبة عمليات تسليم الأموال و تقديم الخدمات لقاء عوض و التي تتم داخل الاراضي اللبنانية من قبل شخص خاضع للضريبة كما تخضع لها عمليات الاستيراد مهما كان من يقوم بها.

2- الضريبة على القيمة المضافة هي من الضرائب المركبة (الضرائب على الإنفاق العام للاستهلاك و هي: تلك الرسوم المفروضة على رقم الاعمال) وهي ضريبة تفرض على جميع الأموال و الخدمات المستهلكة محلية الصنع كانت، ام مستوردة . ويتم استيفاء هذه الضريبة في كل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية (الإنتاج , التوزيع , الاستهلاك) و كذلك تفرض عند الاستيراد (حيث تفرض على القيمة الجمركية مضاف إليها الرسوم الجمركية، و الرسوم الأخرى الموجبة اصلاً) و هكذا حتى وصولها الى المستهلك النهائي، حيث يقع عبئها عليه ضمن سعر المال، أو الخدمة المسلمة إليه. و الضريبة على القيمة المضافة أو مما يعرف بالفرنسية (valeur ajoutée la taxe sur la tva) و بالإنكليزية value added tax هي ضريبة حديثة العهد و هي ثمرة تطور التقنيات الضريبية على مدى نصف قرن منذ نشأتها على يد العالم الاقتصادي الفرنسي (موريس لوريه) ، و جرى تطبيقها بأشكال في بلدان عدة طبقاً للمقتضيات الاقتصادية الخاصة بكل منها. و تنتمي هذه الضريبة الى الضرائب الغير مباشرة، التي تتميز بخاصة ممنوحة السلطة العامة اذ تدفع من قبل اشخاص يعلمون جيداً بأنهم لا يتحملونها، بل يتحملها اشخاص لا يدلون بها¹.

وهنا ترى الباحثة "سلطة الفتوش" كمثال على مفهوم القيمة المضافة:

ولتقريب مفهوم القيمة المضافة من ذهن القارئ، لنفترض أن مطعماً يبيع "سلطة الفتوش"، وأن الحكومة قامت بفرض ضريبة على الاستهلاك بمقدار 10% مثلاً. هذا يعني أن سلطة

¹ www.ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7

الفتوش التي تباع بعشر شواكل ستباع الآن ب 11 شيكل. (هذا مثال للتقريب، ومعظم دول العالم لا تفرض ضرائب على الأكل أو السلع الزراعية).

إلا أن "سلطة الفتوش" مرت بمراحل مختلفة قبل أن تصبح سلعة نهائية. ولنأخذ أحد مكونات "سلطة الفتوش" وهو الخبز مثلا. فالخبز مر بخمس مراحل على الأقل، وفي كل مرحلة هناك إمكانية في أن يكون قد تعرض للضريبة. فهو بدأ كبذور وأسمدة اشتراها المزارع وقام بدفع ضريبة عليها، وبعدها قام هذا المزارع بزراعة القمح وبيعه، ومبيعات القمح خضعت هي الأخرى لضريبة الاستهلاك. والقمح قام بشرائه صاحب المطحنة لتحويله إلى طحين، وبيع الطحين سيخضع هو الآخر للضريبة، وقام المخبز بشراء الطحين وتحويله إلى منتجات مختلفة منها الخبز وقام ببيعها مع فرض الضريبة المقدرة. وأخيرا فإن صاحب المطعم قد اشترى الخبز وقام بإنتاج عدد من المنتجات (الساندويش.. أو السلطات التي تعتمد على الخبز ومنها الفتوش) وقام ببيعها مع فرض الضريبة.

من الملاحظ أن المزارع قام بإنتاج القمح باستخدام البذور والأسمدة. ولو كانت قيمة البذور والأسمدة نصف مليون شيكل وقام ببيع القمح بمليون شيكل، فإن "القيمة المضافة" لهذا المزارع هي نصف مليون. وإذا اشترى صاحب المطحنة القمح بمليون وقام ببيعه بعد طحنه ب 1,4 مليون، فإن القيمة المضافة له هي 400 ألف شيكل، وبالطبع فن الضريبة ينبغي أن لا تفرض على قيمة جميع المنتجات بأسعارها النهائية، وإنما تفرض على "القيمة المضافة" التي أضافتها كل مرحلة من مراحل الصناعة.

ولو كانت جميع البذور والأسمدة تستخدم فقط لإنتاج القمح ولا شيء غيره، ولو كان القمح يستخدم فقط في المطحنة لإنتاج الطحين، ولو كان الطحين كله يستخدم في إنتاج الخبز ولا شيء غيره، ولو كان الخبز المنتج يستخدم في تحضير سلطة الفتوش لكان من المنطقي أن تفرض الضريبة على سلطة الفتوش فقط وذلك للسهولة. إلا أنه من المعلوم أن كل منتج من المنتجات المذكورة له استخدامات متعددة، ولذا ينبغي فرض الضريبة على كل مرحلة من مراحل الإنتاج لضمان الوصول إلى تطبيق سليم للضريبة على الاستهلاك.

مثال "سلطة الفتوش" ينطبق على أمثلة عديدة جدا في الحياة، منها الصناعات الخشبية والجلدية والمعدنية والكيمياوية وصناعات مواد البناء مثل الإسمنت والبلاط وخلافه. وإذا كان يسهل تطبيق ضريبة الاستهلاك وبشكل مباشر على السلع المستوردة والنهائية (المجوهرات، الساعات، العطور، الملابس، الأحذية.. إلخ)، إلا أن العديد من السلع المنتجة محليا، وكذلك المستوردة من الخارج والتي لها طبيعة السلع الوسيطة مما لا يمكن فرض ضريبة استهلاك مباشرة عليها دون خطر الوقوع في تكرار الضريبة عدة مرات على ذات المنتج.

المطلب الثاني:

أولاً: تأثير ضريبة القيمة المضافة في الاقتصاد

ولدت ضريبة القيمة المضافة، وكان من أول أهدافها تشجيع الإستثمارات بالإضافة إلى تطوير صادراتنا. لكن الوجه الآخر الداكن للضريبة نجم عن النسب المرتفعة التي كانت تتحول أحيانا إلى عامل الاحتيال من دفع الضريبة، مثلها مثل كافة الضرائب غير المباشرة كانت موضوع اتهام على الصعيد الاجتماعي.

تفرض هذه الضريبة على الإنفاق وبمعدل ثابت، وهي تفرض على البضاعة من لحظة دخولها أراضي الدولة إذا كانت مستورده، أو عند استخراجها في الدولة نفسها وتسري على السلع والخدمات في كل مرحلة من مراحل الإنتاج، والتوزيع، والاستهلاك، وتورد للخزينة العامة شهريا¹، ولتوضيح ذلك لنأخذ المثال الآتي، لنفرض أن مصنعا ينتج السلعة (س) ويلزمه مواد خام يتم استيرادها من الخارج، فعند دخولها حدود الدولة يتم فرض ضريبة عليها بنسبه معينه على المواد الخام، وعند تحويلها إلى منتج جاهز يتم فرض ضريبة أخرى على تكلفة السلعة مضافا إليها الأرباح التي يجنيها المصنع، ويقوم ببيعها إلى الموزع، وعندما يقوم الموزع ببيعها إلى تاجر الجملة فإن الضريبة تفرض على تكلفة السلعة مضافا إليها أرباح الموزع، وعندما يقوم تاجر الجملة ببيعها إلى تاجر التجزئة فإن تاجر التجزئة يدفع الضريبة على تكلفة

¹ - جامعة القدس المفتوحة: محاسبة ضريبة الدخل، ط1، ص 42.

السلعة مضافا إليها أرباح تاجر الجملة، وأخيرا عندما يقوم تاجر التجزئة ببيعها إلى المستهلك فإن الثمن الذي يدفعه المستهلك قيمة تكلفة السلعة المحسوبة على تاجر التجزئة مضافا إليها كافة الضرائب التي فرضت على مراحلها، نلاحظ مما سبق أن الذي يتحمل عبء ضريبة القيمة المضافة هو المستهلك وهو يعتبر المكلف الحقيقي، أما المصنع، والموزع، وتاجر الجملة، والتجزئة فهم مجتمعين أو منفردين يعتبرون مكلفين قانونيين، مهمتهم تحصيل الضريبة وتوريدها إلى خزينة الدولة¹. لأن الضريبة تنشأ في مجتمعات وبيئات سياسية، واجتماعية، واقتصادية مختلفة ومتفاوتة، فمن الطبيعي أن النظام الضريبي يتأثر في هذه البيئات ويؤثر فيها، فالنظام والواقع الاقتصادي السائد في مجتمع ما، يؤثر في شكل النظام الضريبي ومكوناته²، فعلى سبيل المثال في الدول الصناعية المتقدمة التي يتمتع أفرادها في مستويات عالية من الدخل، نجد أن اعتمادها في النظام الضريبي، يتركز على الضرائب المباشرة وخاصة ضرائب الدخل، بينما لو نظرنا إلى الدول المتخلفة اقتصاديا والفقيرة التي يجني أفرادها دخولا متوسطه ومنخفضة؛ فإنها تركز في نظامها الضريبي على الضرائب غير المباشرة كضريبة الاستهلاك، والرسوم الجمركية. وبسبب التغيرات التي طرأت على أهداف الضريبة، مثل الأهداف الاقتصادية بجانب أهدافها تمويل النفقات العامة، فقد تأثرت النظم الضريبية بالهيكل الاقتصادي في المجتمع.

ثانيا: تأثير ضريبة القيمة المضافة في الإستثمار:

إن الضريبة نشأت على أساس غايات اقتصادية وبالتالي من أجل إلغاء الصفة التمييزية للرسوم على الإنتاج أمام الإستثمارات. والواقع أنه في نظام الرسوم على الإنتاج فإن الإستثمارات، باتت تخضع مرتين للرسوم. الأولى عند شراء الإستثمار، والثانية عند بيع المنتجات المصنوعة من ذات الإستثمار، ذلك أن سعر البيع يضم إلى قيمة الاستهلاك أي الرسم غير القابل للاسترداد الذي يتحمله الشاري. ويزيد التشجيع على الإستثمار كلما زاد اعتمادنا في موضوع الضريبة على إجراء الحسومات.

¹ جامعة القدس المفتوحة: محاسبة ضريبة الدخل، المرجع نفسه، ص 43.

² حجازي، المرسي السيد: النظم الضريبية، الدار الجامعية، 1998، الإسكندرية صفحة 12.

الفورية على الضريبة التي كان قد تحملها الإستثمار في مرحلة الشراء، وليس على حسومات تجري طوال مدة استهلاكها¹.

بمعنى آخر إذا ما أخذنا استثماراً بقيمة (100) خاضعاً لرسم بمعدل (20%) على السعر الذي يشمل الرسم أيضاً، فإن السعر يتحول وفي وقت غير بعيد إلى (80).

ومن المعلوم أن لهذه الإفادة وجهاً معاكساً في مجال ضريبة الدخل؛ لأن المال لا يستهلك إلا على أساس القيمة 80 حتى لو أنطبق الأمر على مؤسسة مستفيدة مورست عليها ضريبة على الشركات بمعدل (50%) وفي هذه الحال، فإن الإفادة ستتنازل إلى النصف. وعلى كل حال فإن الإفادة التي تعود على الخزينة ناجمة عن التأثير الكبير الذي تحدثه الضريبة على تطوير اقتصادنا.²

وفي الإشارة إلى تأثير ضريبة الدخل على الإستثمار نذكر ما جاء في نص المادة (23) من قانون تشجيع الإستثمار الفلسطيني رقم (6) لسنة 1995 على أنه تمنح المشاريع التي تقرها الهيئة والحاصلة على التراخيص اللازمة وفقاً للقانون الحوافز الواردة في هذا القانون وفقاً للتالي:

أ. أي استثمار قيمته من مائة ألف إلى أقل من مليون دولاراً يمنح إعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة خمس (5) سنوات تبدأ من تاريخ بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط، ويخضع لضريبة دخل على الربح الصافي بمعدل أسمي قدره 10% لمدة ثماني سنوات إضافية.

ب. أي استثمار قيمته من مليون إلى خمسة ملايين دولاراً يمنح إعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة خمس (5) سنوات تبدأ من تاريخ بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط، ويخضع لضريبة دخل على الربح الصافي بمعدل اسمي قدره 10% لمدة اثنتي عشرة سنة إضافية.

¹ عبد المنعم، فوزي: المالية العامة والسياسة المالية، بيروت: دار النهضة العربية، 1971، ص22.

² Michael, P, Todaro: **Economic for world today** , Longman , London , New York ,1997

ج. أي استثمار قيمته خمسة ملايين دولاراً فما فوق يمنح إعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط، ويخضع لضريبة دخل على الربح الصافي بمعدل اسمي قدره 10% لمدة ستة عشرة سنة إضافية.

د. المشاريع الخاصة نوعياً ورأسالياً والتي يصدر بتحديدتها قراراً من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الهيئة تمنح إعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط وتخضع لضريبة دخل على الربح الصافي بمعدل اسمي قدره 10% لمدة عشرين سنة إضافية.¹

كما جاء في المادة (28) من نفس القانون أنه تعفى من الضريبة على الدخل الأرباح التي وزعها المشروع وذلك بنسبة 10% من القيمة الأصلية لحصة الممول في رأسمال المشروع وذلك بعد إنقضاء مدة الإعفاء المنصوص عليها في المواد (23، 24) ويكون الإعفاء المشار إليه في الفقرة السابقة بنسبة 20% من القيمة الإسمية لحصة المساهم في رأسمال المشروع الذي ينشأ بالتطبيق لأحكام هذا القانون في شكل شركة المساهمة التي تطرح أسهمها لاكتتاب فيها بما لا يقل عن 40% من رأسمالها.²

المطلب الثالث:

أولاً: التهرب من دفع ضريبة القيمة المضافة:-

مع ارتفاع نسب الضريبة هناك نزعة جامحة نحو التهرب من دفعها.

أما بالنظر إلى نظام الحسومات يدفع المشتري حتماً إلى عدم إخفاء فواتير الشراء ليتمكن من استرجاع الرسوم المسجلة عليها، وأن هناك بالنتيجة توفراً لعملية التنمية في المبيعات دون فواتير أن هذا الطرح لا يعيد الاهتمام الكافي لبعض العناصر الواقعية وباستطاعة الشاري ألا يكون له مصلحة في أن يبرز بعض فواتيره مع احتمال سقوط حقه من الحسومات وأن يخفي

¹ المادة (23) من قانون تشجيع الإستثمار الفلسطيني رقم (6) لسنة 1995

² المادة (28) من قانون تشجيع الإستثمار الفلسطيني رقم (6) لسنة 1995

بالمقابل جزء من رقم أعماله ومن ثم القيمة المضافة العائدة إليه وصولاً إلى ربحه الصافي، وهذا غالباً ما يكون الهدف الأساس للتهرب من دفع الضريبة¹.

ويعوض المتهرب من الدفع خسارته من الربح الذي يعود إليه من الضريبة على القيمة المضافة ومن الضريبة على الإيرادات.

إنطلاقاً من هذه الفرضية، وإذا كان المتهرب من الضريبة قد أصبح في المرحلة الأخيرة فإن المنتج المبيع يكون قد تحمل على الأقل الضريبة حتى مرحلة الإنتاج، أو البيع بالجملة. ولاجتناب هذا النوع من الاحتيال على الضريبة، فكر المشرع بإلزام الخاضعين للضريبة تقديم تصاريح عن مبيعاتهم بالجملة "عميلاً، فعميلاً" لكن الصعوبة تكمن في إعداد التصاريح المتشابهة في المؤسسات التي ليس لديها حسابات للعملاء، ولا محاسبة منظمة على الكمبيوتر، وعدم إمكانية الأداة الضريبية من تلقي المعلومات الكثيفة الواردة إليها، والاستفادة منها لكل هذه الأسباب تخلت فرنسا عن هذا النظام الذي نجح البلجيكيون في اعتماده.

وفي النهاية فإن تقديم اللوائح أصبح افرادياً ويتم بناء لطلب الإدارة الضريبية ويقتصر فقط على المؤسسات التي تطلب إجراء التحقيقات في أعمالها².

لكن هذا التبرير يبدو غير كاف لكشف الاحتيال عندما يكون خاضعاً للضريبة متعاقباً على خرق القانون³.

أثر التهرب الضريبي على التنمية:-

تعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية أحد الأهداف الرئيسية للحكومات في الدول النامية، مهما اختلفت اتجاهاتها السياسية، بحيث أصبح من الممكن التعميم بأنها تعد احد الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية لتلك المجتمعات.

¹ أمين، السيد احمد لطفي: الجوانب التشريعية والممارسات المحاسبية للضرائب المباشرة على أرباح منشآت الأعمال، ط1، القاهرة 1991ص 122.

² ياسين، فؤاد: المحاسبة الضريبية، عمان، دار اليازوري، 2005، ص36.

³ أمين، السيد احمد لطفي: مرجع سبق ذكره

ولا جدال في أن التهرب الضريبي يشكل احد المعوقات في سبيل الوصول إلى تحقيق هذا الهدف خلال ما يؤدي إليه من الخسارة التي تلحق بالخرينة العامة لبعض الحقوق التي حددتها التشريعات الضريبية المنظمة لها؛ ذلك لما للضريبة من دور رئيس في التنمية يتمثل في: أن الضريبة هي إحدى الوسائل الرئيسية لتمويل التنمية الاقتصادية فضلاً عن كونها تساعد على عدم إحداث أية ضغوط تضخمية حيث ينقسم الدور التمويلي للضريبة إلى جزأين: **الأول:** توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشروعات الإستثمارية، فتؤدي الضريبة دوراً أساسياً في دعم القطاع العام، مما يساعد على جذب رؤوس الأموال الوطنية، والأجنبية لبناء الهياكل الأساسية ومنها رأس المال الخاص.

غير أن رأس المال الخاص لا يستطيع القيام ببعض المشاريع، لذلك ليس هناك من وسيلة للنهوض بها إلا عن طريق قيام الدولة بها، وهو الأمر الذي يحفز الدولة للاتجاه نحو تعبئة الموارد الحقيقية لاستخدامها في تمويل تلك الأغراض والضريبة باعتبارها احد هذه الموارد تتميز بأنها وسيلة تمويلية غير تضخمية.

الثاني: أن الدول النامية تتميز بإنخفاض معدل الادخار الاختياري فيها وتختلف سوق رأس المال وبذلك يصعب على المستثمرين في القطاع الخاص الحصول على التمويل اللازم لفرص الإستثمار المتاحة لهم.

ثانياً: مساوئ ضريبة القيمة المضافة:

في الكثير من الأحيان يؤخذ على ضريبة القيمة المضافة أنها تحابي الواردات؛ وذلك لأنها تقوم بفرض ضريبة واحدة عليها، وتتحيز ضد الصناعات المحلية؛ وذلك لأنها تخضعها للضرائب عند كل مرحلة من مراحل الإنتاج. واسترجاع الضرائب على السلع الوسيطة عادة ما يأخذ وقتاً وجهداً؛ مما يؤدي إلى عدم الكفاءة في الإنتاج وربما الاحتكار.

ومن المساوئ الأساسية لهذه الضريبة أنها: معقدة نوعاً ما من الناحية التطبيقية، وتتطلب وجود نظام محاسبي متقدم نوعاً ما لدى الشركات والمؤسسات، وأن الذي سيتحمل العبء الأكبر هي الشركات حسنة التنظيم، بينما تستطيع الشركات الصغيرة، والمتوسطة التهرب بسهولة من هذه الضرائب¹.

¹ <http://www.mafhoum.com/press7/194E14.htm>

الفصل الثاني: سوق فلسطين للأوراق المالية واقتطاع ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول

المبحث الأول: مفهوم الأسواق، والأوراق المالية، ونشأة سوق فلسطين للأوراق المالية وأهدافه، والإدراج في سوق فلسطين للأوراق المالية، والتداول في السوق المالي.

- المطلوب الأول: أولاً: تعريف بالأسواق المالية والأوراق المالية.

ثانياً: نشأة سوق فلسطين للأوراق المالية

ثالثاً: أهداف سوق فلسطين للأوراق المالية

رابعاً: الإدراج في سوق فلسطين للأوراق المالية.

خامساً: التداول في سوق فلسطين للأوراق المالية

- المطلوب الثاني: هيئة سوق رأس المال (هيئة الرقابة على سوق رأس المال) في فلسطين وصلاحيات مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال.

أولاً: هيئة سوق رأس المال.

ثانياً: مهام وصلاحيات مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال

ثالثاً: شروط الاكتتاب وأهم البيانات المطلوبة لسلامة عملية إصدار الأوراق المالية.

- المطلوب الثالث: أثر إنتفاضة الأقصى في سوق فلسطين للأوراق المالية

المبحث الثاني: اقتطاع ضريبة القيمة المضافة المفروضة على البائع والمشتري في صفقات التداول في سوق فلسطين للأوراق المالية.

الفصل الثاني: سوق فلسطين للأوراق المالية واقتطاع ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول

المبحث الأول: مفهوم الأسواق، والأوراق المالية، ونشأة سوق فلسطين للأوراق المالية وأهدافه، والادراج في سوق فلسطين للأوراق المالية، والتداول في السوق المالي.

المطلب الأول: أولاً: التعريف بالأسواق والأوراق المالية.

المقصود بسوق الأوراق المالية: هو السوق الذي يتعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات، والأسواق قد تكون منظمة، أو غير منظمة، ففي الأولى تتم صفقات بيع الأوراق المالية وشرائها في مكان جغرافي واحد معين يعرف بـ(البورصة) أما السوق غير المنظم، فيتكون من عدد من التجار والسماسرة يباشر كل منهم نشاطه في مقره، ويتصلون بعضهم ببعض بواسطة الحاسوب، كما أن الأسواق قد تكون محلية، أو عالمية. ففي الأولى تتداول الأوراق المالية للمنشآت والهيئات المحلية، أما الثانية فتتسع لوجود المستثمرين الأجانب وتداول أوراق مالية لمنشآت وهيئات من دول أجنبية.

كما يمكن تعريف سوق راس المال بأنه هو السوق الذي تداول فيه الأوراق المالية التي تصدرها منظمات الأعمال ويتكون هذا السوق من شكلين هما:

1- أسواق حاضرة (Spot Cash Markets) وهي تتعامل في أوراق مالية طويلة الأجل (أسهم وسندات) وأحياناً يطلق عليها أسواق الأوراق المالية (Security Markets) وهنا تنتقل ملكية الورقة للمشتري فوراً عند إتمام الصفقة، وذلك بعد أن يدفع قيمة الورقة أو جزء منها.¹ أما كيفية التداول فقد تتم من خلال، أما أسواق منظمة، أو غير منظمة.

2- أسواق آجلة: ويطلق عليها أسواق العقود المستقبلية (Future Contracts) وهي تتعامل أيضاً بالأسهم والسندات، ولكن من خلال عقود، واتفاقيات يتم تنفيذها في تاريخ لاحق بمعنى أن

¹ حماد. طارق: دليل المستثمر الى بورصة الأوراق المالية، تحليل القوائم المالية، تحليل العائد والمخاطر، التحليل الفني والاساسي، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2005، ص19

يدفع المشتري قيمة الورقة، ويتسلمها في تاريخ لاحق، والغرض من وجود هذه الأسواق هو تخفيض أو تجنب مخاطر تغير السعر (price Risk) مما يدفع ويشجع المستثمر المتردد الذي بطبيعته يتجنب المخاطر في توجيه مدخراته عند الإستثمار في الأوراق المالية وخاصة الأسهم¹ أن زيادة أي سوق للأوراق المالية ونشاطه وكفاءته يتطلب ضخ المزيد من الأوراق المالية والمعلومات، ودخول عدد أكبر من المتعاملين، وتمثل تلك الأطراف الثلاثة دعائم أي سوق ناجح للأوراق المالية².

أقسام السوق:

تتكون سوق رأس المال من سوقين يرتبطان معا برباط وثيق هما:

1- السوق الأولى أو سوق الإصدار: وفيه يتم التعامل بالأوراق المالية الجديدة، أي التي يتم إصدارها لأول مرة، وتختص بتأسيس الشركات الجديدة وطرح رأس مال الشركات للاكتتاب في صورة أوراق مالية.

ويتضمن السوق الأول مجموعة المؤسسات المختصة في إصدار الأوراق المالية لحساب منشآت الأعمال، والجهات الحكومية، وتمثل تلك المؤسسات في بيوت السمسرة الكبيرة التي يطلق عليها بنوك أو شركات الإستثمار، كما قد تتمثل في البنوك التجارية، وذلك في الحالات التي ينسم فيها سوق رأس المال بالصغر³.

وتعتبر السوق الأولى حلقة وسط بين المستثمرين وبين الجهات المصدرة للأوراق المالية، فهو يتيح للأفراد فرصا متعددة لاستثمار مدخراتهم، كما تتيح للمنشآت المعنية مصادر متنوعة (أسهم أو سندات أو غيرها) للحصول على كل ما تحتاجه من الأموال للتوسع والنمو.

¹ الهندي، منير، رسمية. قرياقص: الأسواق والمؤسسات المالية، الاسكندرية، الدار الجامعية، ط1، 1997، ص11.

² حماد. طارق: المرجع نفسه 2005، ص19

³ الهندي، منير، رسمية. قرياقص: الأسواق والمؤسسات المالية، الاسكندرية، ط1، 1997، ص16.

2- السوق الثاني أو سوق التداول: وفيه يتم التعامل بالأوراق المالية القديمة المصدرة سابقا، التي تطرح للاكتتاب للجمهور من خلال سوق الإصدار، ويوفر هذا السوق السيولة للمستثمرين، الذين اشتروا الأوراق المالية من السوق الأول فالمستثمرون وخاصة حملة الأسهم يخططون للاحتفاظ بالأسهم التي يمتلكونها إلى الأبد، وذلك في الوقت الذي لا يمكنهم فيه استرداد قيمتها من المنشآت التي أصدرتها، طالما أن تلك المنشآت مستمرة في ممارسة النشاط، وعليه فإنه ما لم يوجد السوق الثاني، ما كان للسوق الأول أن يؤدي دوره بكفاءة فالمستثمر كان سيتردد كثيرا قبل أن يقدم على شراء أوراق مالية من السوق الأول، إذا كان يعتقد في أن فرصته محدودة في التخلص منها بسعر معروف في الوقت الذي يريده، وهو ما يوفره له السوق الثاني¹

المهام الأساسية للسوق المالي هي:

- 1- الإستفادة من مدخرات المواطنين بإيجاد قناة لتحويلها كرؤوس أموال في خدمة رجال الأعمال والمشاريع التي تستلزم رؤوس أموال كبيرة وطويلة الأجل.
- 2- توفير سيولة للمستثمرين الراغبين في بيع أسهمهم في الشركات المدرجة بغرض المتاجرة بالأسهم ولأسباب أخرى.

المساعدة في استجلاب رؤوس أموال من الخارج لتستثمر في السوق.²

أساسيات السوق المالي في الأسواق الناشئة

لا يمكن إنشاء سوق مالي في الدول الناشئة إلا بتواجد أرضية اقتصادية، وقانونية، وضرائية لكي يبني عليها قانون السوق المالي. وبعض هذه الأساسيات هي:

1- قانون جديد للشركات المساهمة

¹ مجيد، ضياء: البورصات أسواق المال وادواتها، الاسكندرية مؤسسة شباب الجامعة، 2005، ص5.

² الهندي، منير، رسمية. قرياقص: المرجع نفسه، ص17-18.

2- إصلاح النظام الضريبي وتطويره؛ ليلتزم مستلزمات اقتصاد السوق للشركات المساهمة وللأفراد والمؤسسات الخاصة¹.

يلحظ أن من أهداف النقطتين المذكورتين أعلاه زيادة شفافية الشركات المساهمة من حيث المحاسبة المالية وعلاقة أعضاء مجلس الإدارة بالشركة ومنع المنفعة الشخصية للجهاز الإداري، إلا بعلم مسبق، وموافقة مجلس الإدارة.

3- من أهم أساسيات سوق المال أن يكون القطاع الخاص، ومن ضمنه الشركات المدرجة في سوق المال، هو الفاعل الأول في اقتصاد الدولة لا أن يكون الشريك الأضعف، وتحت رحمة شركات القطاع العام المنافسة.

4- أن إدارة الشركات المساهمة العامة المدرجة وهي بطبيعتها ذات حجم مالي كبير تختلف عن إدارة الشركات الخاصة، أو العائلية. فمن أهم مستلزمات الشركات العامة إيجاد الإدارة القادرة على حماية أموال المساهمين.

5- الفصل المطلق والتام بين ملكية الشركات المساهمة العامة المدرجة وإدارة الشركة، حتى لو كان المدير العام هو من كبار المساهمين. فعندما يحاسب أمام مجلس الإدارة، فهو يحاسب ويكافئ بصفته مديرا وليس مساهما مالكا.

6- وجود قطاع مصرفي خاص مع وجود مصارف مملوكة من الدولة، علما أنه من الأفضل أن تكون جميع المصارف العاملة، هي بملكية القطاع الخاص. لكي يستطيع سوق المال القيام بدور الوسيط لاستجلاب الأموال الإستثمارية من خارج الدولة² ويجب أن تكون العملة المحلية قابلة للتحويل الفوري للعملات الدولية وبالعكس وبدون أي قيد أو روتين. أن إحدى أهم متطلبات المؤسسات الإستثمارية التي تعنى بالإستثمار في التسوق الناشئة هي تحرير العملة المحلية من أي قيد على تحويلها، إلى الخارج بسعر السوق، أو بالسعر الذي تقررته الدولة وعلى أن يكون هناك ثبات نسبي في سعر الصرف في المدى المنظور.

¹ www.mac4arabs.com/forums/lofiversion/index.php/t1230.html

² الهندي، منير، رسمية. قرياقص: الأسواق والمؤسسات المالية، الاسكندرية، ط1، 1997، ص 17-18

7- إيجاد قانون يحدد الضرائب على المساهمين، في الشركات العامة من حيث الضريبة المقطعة على الأرباح الموزعة، والضريبة على أرباح المتاجرة بالأسهم، أي الضريبة على الأرباح الرأسمالية. ويفضل للمساعدة في استجلاب الأموال من خارج الدولة، أن لا يكون هناك ضريبة على الأرباح المحققة من العمليات الإستثمارية في الأسهم المدرجة في سوق المال (أي الأرباح الرأسمالية)

أهمية الأسواق المالية على النحو الآتي:-

1- المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني:

تعمل الأسواق المالية على المساهمة في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي في اقتصادياتها من خلال حشد المدخرات الوطنية والأجنبية وتوجيهها نحو الإستثمار في الأوراق المالية، وذلك كما نتيج لصغار و المستثمرين وكبارهم على حد سواء التعامل بهذه الأدوات، وهذا ما يساهم بدوره في زيادة الإستثمار، الأمر الذي ينعكس على النمو الاقتصادي.

2- زيادة كفاءة الإستثمار:

تساهم الأسواق الكفؤة باكتشاف الأسعار العادلة، والكفؤة للشركات من خلال التداول السليم فيها، مما يدفع رؤوس الأموال إلى الاتجاه إلى الشركات والأدوات الأكثر كفاءة من خلال إنعكاس ذلك على أسعارها¹.

3- إستقطاب الإستثمارات:

تعمل الأسواق الكفؤة على استقطاب الإستثمارات المحلية والأجنبية وبالتالي زيادة حجم رأس المال المتاح للإستثمار، وعلى العموم فإن للأسواق المالية دورا هاما في التوسط بين المدخرين والمستثمرين وبالتالي المساعدة على تحويل المدخرات إلى إستثمارات، وكلما زادت

¹ مجيد، ضياء، البورصات، أسواق المال وادواتها، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2005، ص 5

كفاءة السوق المالي، إنخفضت تكاليف الإستثمار، وبالتالي زيادة معدلات الإستثمار؛ لذلك فإن للأسواق المالية دورا هاما في كونها مصدرا لرأس المال على المستويين: المحلي والخارجي.

وكونها تسمح بتوزيع المخاطر من خلال إمكانية المشاركة بالمخاطرة، وتفعيل الثروة والمدخرات من خلال حقنها في أدوات استثمارية قصيرة، أو طويلة الأجل وهناك أهداف أخرى يمكن تلخيصها بما يلي:

- 1- تجميع المدخرات وتوجيهها نحو الإستثمار، وتنشيط حالة الاقتصاد القومي ككل.
- 2- من خلال السوق يتمكن حملة الأوراق المالية من تحويلها إلى سيولة نقدية عند الضرورة
- 3- تمكين أصحاب المشاريع الاقتصادية من الحصول على رأس المال اللازم لإنشاء مشاريع اقتصادية جديدة، أو توسيع الطاقة الإنتاجية في مشاريعهم¹.
- 4- مراقبة الإستثمارات من خلال التعرف إلى سير العمل في المشاريع الاقتصادية عن طريق معرفة التغيرات في أسعار الأوراق المالية. أي أن أسعار هذه الأوراق مرآت عاكسة للحالة الاقتصادية المستقبلية. يعني أنها تعتبر إنذار مبكر للقائمين على شؤون الاقتصاد في الدولة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية عندما يلزم الأمر، فعندما تنخفض الأسعار - وهو ما يعد مؤشرا لاحتمال تعرض البلاد لموجة من الكساد- يهب المسئولين إلى اتخاذ الترتيبات الملائمة لتصحيح الأوضاع، كما يبدي المحللون الاقتصاديون وجهات نظرهم بشأن الحالة وشأن الترتيبات المقترحة لمواجهتها.
- 5- حماية الوحدات الاقتصادية من التقلبات في أسعار السندات إذ يتم التخلص منها عند توقع إنخفاض كبير في أسعارها حتى لا تلحق الخسارة بأصحابها².

¹ الهندي، منير، رسمية.قرياقص: الأسواق والمؤسسات المالية 1997،مرجع سبق ذكره ص28.

² د.مجيد،ضياء: البورصات أسواق المال وادواتها،مؤسسة شباب الجامعة،2005،ص7-8.

أهمية السوق المالية في الاقتصاد:

- 1- يلعب السوق المالي دورا رئيسيا في تحقيق السياسة النقدية للدولة إذ بواسطته تمكن البنك المركزي من ممارسة دور فعال في تغيير أسعار الفائدة، وأيضا عن طريق التحكم باحتياطيات الدول الأجنبية، الذي يلعب دورا رئيسيا في السوق¹.
 - 2- وجود سوق مالي فعال يوفر سيولة للأصول المالية مما يؤدي بدوره إلى إنخفاض تكلفة التمويل قصير الأجل ويكون ذلك سببا لزيادة الطاقة الإنتاجية مما يخلق إنتعاشا اقتصاديا.
 - 3- يعتبر السوق المالي مصدرا طويلا للأجل (التمويل) وذلك عن طريق ما يعرف بعمليات السوق المالي الأمر الذي يعزز النشاط الاقتصادي، ورفع الناتج والدخل القوميين.
 - 4- يمكن للسوق المالي تنمية الادخار، وتوجيه الإذخارات لخدمة الاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق ما ينتجه السوق من تشجيع إصدار الأوراق المالية.
 - 5- إن وجود السوق المالي، يمكنه من تنظيم الإصدارات والأوراق المالية ومراقبتها والتعامل بها، وفي ذلك ضمان لصغار المدخرين؛ الذي يعمل على إنعكاس للمصلحة الاقتصادية بشكل عام.
 - 6- إن وجود السوق المالي الذي يتمكن من إيجاد عدالة تحقيق (تحديد الأسعار) للأوراق المالية المتداولة وذلك يؤدي إلى تشجيع الإستثمار نحو القطاعات الاقتصادية، وذلك نحو الجدوى الأفضل².
- لا بد من توفر أمور عديدة، حتى تستطيع الأسواق المالية أن تلعب دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي، وتوفر فرصا للنهوض، والتطور الاقتصادي، ومن أهم هذه الأمور:

¹ الجمل، جمال جويدان: الأسواق المالية والنقدية، عمان: دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2002، ص33-34

² الجمل، جمال جويدان،، 2002، المرجع نفسه ص35.

- (1) ظروف سياسية مستقرة: أن راس المال جبان وحتى تتمكن الأسواق المالية من اجتذاب رؤوس الأموال المحلية أو الخارجية فلا بد من ظروف سياسية واقتصادية مستقرة¹.
- (2) القوانين والأنظمة: يجب توافر الأنظمة والقوانين اللازمة لتفعيل دور الأسواق، مثل: قانون تشجيع الإستثمار، وقانون الضرائب، وقانون الشركات، وقانون الأوراق المالية، وقانون هيئة الأوراق المالية.
- (3) توافر المعلومات والشفافية: إن من أهم عوامل تنشيط الأسواق المالية وصول المعلومات الى جميع المستثمرين بسرعة، ودقة وعدالة وكفاءة حتى يتمكن المستثمرون من الاعتماد على هذه المعلومات في قراراتهم الإستثمارية، ومن هذا المنطلق، يجب توافر قانون الإفصاح.
- (4) السيولة، وهي القدرة على تنفيذ أوامر البيع، والشراء بسرعة بأسعار غير متباينة في حالة عدم توافر معلومات تؤدي الى الارتفاع، والإنخفاض الملحوظ في الاسعار.
- (5) العمق: من اجل تدعيم السيولة يجب أن تتصف السوق بالعمق، وذلك بأن تتعامل في السوق اعداد كبيرة ومنوعة من المستثمرين.
- (6) الاسعار: يجب أن يوفر السوق اسعارا عادلة للأوراق المالية المتداولة، وذلك من خلال تعزيز عوامل العرض والطلب عن طريق توفير العمق في السوق.
- (7) تكلفة منخفضة للتداول: يجب تخفيض عمولة التداول الى أقل حد ممكن من اجل تشجيع المستثمرين على الاقبال على التداول في السوق المالي².

أهمية الأسواق المالية ودورها في تنمية الاقتصاد:-

تلعب الأسواق المالية دورا هاما وفاعلا في الاقتصاد الوطني، والخاصة في ظل تنامي دور القطاع الخاص، وإنحسار دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وقد إستقرأ من تجارب الدول

¹ هندي. منير ابراهيم: ادوات الإستثمار في أسواق راس المال: الأوراق المالية، الاسكندرية، ط1، منشأة المعارف 1993

² هندي. منير ابراهيم: ادوات الإستثمار في أسواق راس المال.ص.35.

المتقدمة أن للأسواق المالية ادوارا هامة سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، فهي تساهم بشكل مباشر، وغير مباشر في دفع عجلة التنمية وزيادة رفاهية الافراد في هذه المجتمعات¹.

وظائف سوق الأوراق المالية:

1- إيجاد حلقة فعالة بين البائع والمشتري، الامر الذي ييسر سبل الإستثمار والتمويل للاقراض.

2- تشجيع الادخار وذلك بفتح مجالات واسعة أمام صغار المدخرين؛ لإيجاد فرص استثمارية ملائمة.

3- توجيه الادخار نحو الإستثمارات الأكثر كفاءة وإنتاجية، الامر الذي يولد عائدا ملائما للمستثمر، ويعود بالنفع العام على مستوى الاقتصاد القومي.

4- وجود السوق يساعد السياسة النقدية والمالية على تحقيق أهداف تلك السياسات في العملية الاقتصادية.

5- توفير المعلومات والبيانات التي تمكن المستثمر من حسن الاختيار للوسائل الإستثمارية، وتمكنه من اعادة النظر في استثماراته، مما يعود عليه بالنفع والفائدة².

الأوراق المالية:

ماذا يقصد بالأوراق المالية؟

الأوراق المالية: هي الأسهم والسندات التي تصدرها الشركات الحكومية، وغيرها (سندات حكومية طويلة الاجل، اذون الخزانة، أسهم الشركات العامة، أسهم وسندات، الشركات

¹ جبر، هشام: المؤسسات المالية، جامعة القدس المفتوحة، ط2000، ص43

² الجمل، جمال جويدان، ص38-39.

المساهمة...) فالورقة المالية تعتبر صكا وذات حق في اصل معين وفي التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن هذا الاصل أي أنها مستند ملكية، أو دين يبين حقوق ومطالب المستثمر¹.

كما يقصد بالأوراق المالية حقوق ملكية، أو أدوات دين، سواء كانت محلية أو أجنبية توافق الهيئة على اعتمادها، كذلك تشمل الأوراق المالية بصورة خاصة ما يلي:

أ- الأسهم والسندات

ب- الموجودات الإستثمارية الصادرة عن صناديق الإستثمار.

ج- المشتقات المالية، ومنها الأسهم والسندات القابلة للتحويل، وعقود خيار البيع، وعقود خيار الشراء.

د- العقود آنية التسوية والعقود آجلة التسوية².

ولا تعتبر أوراقاً مالية:-

1- الأوراق التجارية بما في ذلك الشيكات والكمبيالات

2- الاعتمادات المستندية، والحوالات والأدوات التي تتداولها المصارف حصراً فيما بينها.

3- بوالص التأمين والحقوق المترتبة في صناديق التقاعد للمتقاعدين، التي تتم تغذيتها من غير مصادر مساهماتهم³.

¹ حماد. طارق، ص19

² المادة (3) من قانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004

³ المادة (4) من قانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004

أدوات سوق رأس المال:

تعتبر الأوراق المالية طويلة الاجل التي تصدرها منشآت الاعمال خاصة الأسهم (Stocks) والسندات (Bonds) وهي السلعة الرئيسية التي يتم تداولها في أسواق رأس المال والبورصات.

ويمكن تصنيف الأوراق المالية بعدة طرق، فيمكن تصنيفها:

1- من حيث ماهيتها: أوراق مالية تمثل حق ملكية، وهي الأسهم العادية، وأوراق مالية تمثل مديونية، وهي السندات أما الأسهم الممتازة، فتعتبر خليطاً من الأسهم العادية، والسندات وأن كانت تصنف ضمن أوراق اموال الملكية.

2- من حيث تاريخ استحقاقها: تقسم الى أوراق مالية قصيرة الاجل، وأوراق مالية متوسطة، وأوراق مالية طويلة الاجل.

3- على اساس سوق رأس المال الذي تتداول فيه: حيث أن أسواق المال تنقسم الى أسواق رأس المال، وأسواق النقد؛ حيث أسواق رأس المال تتعامل في الأوراق المالية طويلة الاجل (أسهم وسندات)، على أن يتم تسليمها فور اتمام الصفقة، وذلك إذا كانت هذه الأسواق حاضرة أو أن يتم تسليمها فور اتمام¹ الصفقة وذلك إذا كانت هذه الأسواق حاضرة أو أن يتم التسليم من خلال عقود واتفاقيات يتم تنفيذها في تاريخ لاحق وذلك في حالة أسواق راس المال الاجلة، أو يطلق عليها أسواق عقود المستقبل.

أما أسواق النقد، فهي التي تتداول فيها الأوراق المالية قصيرة الاجل من خلال السماسرة والبنوك التجارية، وكذلك من خلال الجهات الحكومية بالنسبة للأوراق المالية قصيرة الاجل، التي تصدرها الحكومة¹.

¹ الهندي، منير، رسمية.قرياقص: الأسواق والمؤسسات المالية، الاسكندرية، الدار الجامعية، ط1 1997، ص 17-18

مزايا الأوراق المالية:

توفر الأوراق المالية للمستثمر مزايا متعددة من أهمها:

1- للأوراق المالية أسواق على درجة عالية من الكفاءة والتنظيم، قلما تتوفر لأدوات الإستثمار الأخرى، فبجانب السوق الأولي (Primary Market)، يوجد لها سوق ثانوي (Secondary Market) كما يوجد لها أحيانا سوق ثالث وسوق رابع. وبجانب الأسواق المالية المحلية، توجد للأوراق المالية أسواق دولية توفر للأوراق المالية مرونة كبيرة في تداولها، فتزيد من درجة سيولة الأموال المستثمر فيها.

2- تكاليف المتاجرة بالأوراق المالية تكون عادة منخفضة بالمقارنة مع تكاليف المتاجرة بأدوات الإستثمار الأخرى، إذ أن معظم صفقات بيع وشراء الأوراق المالية تتم على الهاتف أو بواسطة شاشات الكمبيوتر فتوفر على المستثمر كثيراً من النفقات الإضافية هذا إضافة إلى أن الأوراق المالية لا تحتاج إلى نفقات تخزين أو صيانة كما هو الحال في الأصول الحقيقية كالعقار والسلع¹.

3- تتمتع الأوراق المالية بخاصية التجانس (Homogeneity) فأسهم شركة معينة، أو سنداتها غالباً ما تكون متجانسة في قيمتها وشروطها، وهذا يسهل من عملية تقييمها، ويسهل أيضاً من عملية إحتساب معدل العائد المحقق من كل ورقة مالية².

4- لا يحتاج الإستثمار في الأوراق المالية إلى خبرات متخصصة، يتوجب توفرها في المستثمر، كتلك المطلوب توفرها للمستثمر في الأدوات الأخرى، فالمستثمر في العقار مثلاً يشترط فيه أن يكون ذا دراية واسعة في مجال العقارات، كذلك الحال بالنسبة للمستثمر في مجالات الذهب أو السلع الخ. أما في سوق الأوراق المالية، فيمكن للمستثمر، وأياً كانت إمكانيته

¹ . مطر، محمد، إدارة الإستثمارات: الاطار النظري والتطبيقات العملية، مؤسسة الرواد للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 66-67

² هندي، منير ابراهيم: إدارة الأسواق والمنتشآت المالية منشأة المعارف، الاسكندرية ط2002، ص 173-174

أو وثاقفته أن يجد أداة الإستثمار المناسبة، وسيجد في هذا السوق من المختصين الوسطاء
والسماسرة من هم على إستعداد لتقديم المشورة له¹.

طبيعة الإستثمار بالأوراق المالية:

كلما عرفنا أنه يقصد بالأوراق المالية الأسهم والسندات (بما فيها اذونات
الخرانة، وشهادات الايداع القابلة للتداول) وللكشف عن السمات المميزة لهذه الأوراق، سوف نقوم
بمقارنة بين نوعين متميزين منها، هما: الأسهم العادية والسندات.

تختلف الأسهم العادية عن السندات في ثلاثة جوانب هامة، تتعلق بمدى استقرار العائد
ومدى التعرض لمخاطر إنخفاض القيمة السوقية، وأيضا مدى التعرض لمخاطر الإفلاس.

الجانب الأول: مدى استقرار العائد: يحصل حملة السندات على قدر ثابت من الفوائد في تواريخ
محددة، بصرف النظر عن أرباح، أو خسائر المنشأة التي اصدرتها، أما حملة الأسهم فيحصلون
على أرباح يتوقف حجمها الى حد كبير على حجم الأرباح المتولدة، وإذا ما اسفر نشاط المنشأة
عن خسائر فقد لا يحصلون على شيء نهائيا.

الجانب الثاني: مخاطر إنخفاض القيمة السوقية: مع ثبات العوامل الأخرى على حالتها، تتقلب
القيمة السوقية للأسهم العادية بدرجة أكبر من تقلب القيمة السوقية للسندات، وذلك بسبب تقلب
العائد الدوري المتولد عنها بدرجة أكبر، قد يحمل التقلب في طياته أرباحا رأسمالية، إذا ما
إرتفعت القيمة السوقية للأسهم، الا أنه قد يحمل أيضا في طياته خسائر رأسمالية في حالة
إنخفاض القيمة السوقية لها.

الجانب الثالث: مخاطر الإفلاس: يعتبر السند صك مديونية، بينما يعتبر السهم صك ملكية، وهذا
يعني أنه في حالة الإفلاس المنشأة يكون لحملة السندات الأولية في الحصول على مستحقاتهم من

¹ مطر، محمد: المرجع نفسه ص 67.

اموال التصفية، أما حملة الأسهم، فيحصلون على ما تبقى من تلك، الأموال، والذي قد يكفي أو لا يكفي لاسترداد اموالهم التي سبق أن استثمروها في تلك المنشأة¹.

1- من المقارنة السالفة يستنتج الباحث أن الإستثمار في السندات يتمتع بثلاث سمات رئيسية هي:

أ. إستقرار العائد الدوري

ب. التعرض بدرجة أقل لمخاطر إنخفاض القيمة السوقية

ج. وأيضاً التعرض بدرجة أقل لمخاطر الإفلاس.

ثانياً: نشأة سوق فلسطين للأوراق المالية

نشأت سوق فلسطين للأوراق المالية لتلبي الحاجة لاستقطاب التمويل الطويل المدى على شكل إستثمارات في الأسهم، والسندات في المشاريع الإنتاجية، ومشاريع البنية التحتية في فلسطين وذلك من خلال حشد المدخرات الفلسطينية الموجودة داخل وخارج البلاد.

تأسست سوق فلسطين للأوراق المالية في مدينة نابلس بمبادرة من شركة فلسطين للتنمية والإستثمار (باديكو)، والتي تشكل المساهم الأكبر في شركة سوق فلسطين للتنمية والإستثمار؛ حيث قدمت باديكو دراسة شاملة حول إقامة هذه السوق، وحصلت بعد ذلك على موافقة السلطة الوطنية الفلسطينية للمباشرة في التنفيذ في صيف عام 1995²

بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية وبعد إنطلاق عدد من الشركات المساهمة العامة الكبيرة إلى حيز الوجود، وعلى ضوء الدراسات التي تم إعدادها، تم في العام 1995 تأسيس سوق فلسطين للأوراق المالية كشركة مساهمة خصوصية، والتي كانت شركة فلسطين للتنمية

¹ هشام عورتاني مؤتمرات للاستثمار في محافظات شمال الضفة الغربية 3002/تموز/1997 .

² مؤتمرات للاستثمار في محافظات شمال الضفة الغربية 3002/تموز/1997 هشام عورتاني - مركز البحوث

والدراسات الفلسطينية 1997، ص 14

والإستثمار ومؤسسة صامد من المستثمرين الرئيسيين فيها، وما أن تم الحصول على موافقة السلطة الوطنية على إنشاء السوق، حتى بدأت الجهود تصب لإنشاء سوق كفؤة تعتمد أحدث أنظمة التداول والإيداع الإلكترونية، التي تم شراؤها من كندا لتكون أول سوق رأس مال عربية، تنفذ جميع عمليات التداول والتسوية إلكترونياً ومع حلول شهر آب من العام 1996، أصبحت السوق جاهزة للعمل؛ حيث تم في السابع من تشرين ثاني من العام نفسه توقيع اتفاقية تشغيل مع وزارة المالية في السلطة الوطنية الفلسطينية، وفي الثامن عشر من شهر شباط من عام 1997 عقدت أول جلسة تداول في تاريخ السوق¹.

الغاية من إنشاء السوق:-

في ظل الحاجة الماسة لتطوير الاقتصاد الوطني والإرتقاء به إلى آفاق جديدة وواعدة تبلورت فكرة إنشاء سوق فلسطين للأوراق المالية؛ لتكون حجر الأساس لسوق رأس المال في فلسطين، ونظراً لما يتمتع به الشعب العربي الفلسطيني من خصوصية في وجود نسبة عالية منه خارج الوطن، ونظراً لتركز معظم الثروات الشخصية في الخارج كان لفلسطين وضع خاص وحاجة ملحة لخلق سوق رأس مال ثانوي؛ لتسهيل تدفق الإستثمارات طويلة الأجل للاقتصاد الفلسطيني والعمل على جعل هذا التدفق أكبر ما يمكن، وفي ظل الصعوبات التي يواجهها الفلسطينيون في المهجر والشتات في عدم القدرة على إدارة الإستثمارات داخل فلسطين بشكل نشط وفعال، فإن تأسيس الشركات المساهمة العامة شكّل فرصة لرؤوس الأموال للحصول على عوائد استثمارية مجزية، وفي الوقت ذاته عدم الحاجة للإنخراط اليومي في إدارة هذه الشركات.

إن فلسطين بحاجة، وربما أكثر من أي اقتصاد آخر، إلى ترسيخ مفهوم الشركات المساهمة العامة، لتوسيع قاعدة المستثمرين، ولحمايتهم، ولتعزيز قدرتهم على حشد التمويل من الجمهور، ولتداول أسهمهم في ظروف ملائمة تتمتع بالكفاءة، وتتسم بالشفافية، وعلى قدر عال من المسؤولية.

¹ مقابلة شخصية: د. حسن ياسين. المدير العام لسوق فلسطين للأوراق المالية، نابلس، 2006/4/15.

وعليه فقد برزت الحاجة لإقامة سوق رأس مال على درجة عالية من التنظيم، مع وجود وسطاء أكفاء للربط بين رؤوس الأموال الساعية إلى عوائد استثمارية مجزية والشركات ذات المشاريع الاستثمارية ذات العوائد المجزية والتي تحتاج إلى تمويل، إن خلق سوق رأس مالي كفوء من شأنه أن يعمل على زيادة، وتنشيط تدفقات رأس المال من خلال توفير عدة آليات تمويل طويلة الأجل للشركات المساهمة، الأمر الذي يساهم في تقليل تكاليفها التمويلية وتنويه مخاطرها مما يؤدي إلى رفع كفاءة والاقتصاد الفلسطيني وإنتاجه ككل.

حيث نشأت سوق فلسطين للأوراق المالية لتلبي الحاجة لاستقطاب التمويل الطويل المدى على شكل استثمارات في الأسهم، والسندات في المشاريع الإنتاجية، ومشاريع البنية التحتية في فلسطين وذلك من خلال حشد المدخرات الفلسطينية الموجودة داخل البلاد وخارجها.¹

الأهداف: - إن أهم أهداف إنشاء سوق فلسطين للأوراق المالية، يتركز في تشجيع الإستثمار في الأوراق المالية الفلسطينية، من أسهم وسندات، وكذلك استقطاب رؤوس الأموال الفلسطينية في الخارج والتي تشكل الجزء الأكبر من مدخرات الشعب الفلسطيني؛ حيث أن الغالبية العظمى من الإستثمارات الفلسطينية توجهت نحو العقار منذ بداية العملية السلمية في عام 1992، وذلك لغياب الآلية والأدوات الإستثمارية البديلة، التي تمكن فلسطيني الشتات من الإستثمار في المشاريع الإنتاجية عن بعد، ومتابعة هذه الإستثمارات.

وفي هذا السبيل تقوم السوق بتوفير أنظمة تداول ورقابة ومركز لإيداع الأوراق المالية وتحويلها تكفل السرعة، والدقة في إنجاز صفقات البيع والشراء، وسلامة التعامل بالأوراق، وتنظيم التداول ومراقبته بشكل يضمن كفاءة التداول وشفافيته وسهولته.²

1 www.itdweb.com/documents/ITDCountries/G_Countries/Guinea.htm

2 مناخ الإستثمار في فلسطين: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار، بكار - كانون الثاني 1997، ص 33

إصدار أوراق مالية مضمونة بموجودات ملموسة: Securitization of Assets

تصدر بنوك الإستثمار أوراقا مالية مسنودة، أو مدعومة بموجودات ملموسة ويسمى هذا الإجراء Securitization وبمعنى آخر يخلق بنك الإستثمار أوراقا مالية جديدة، تغطيها موجودات ملموسة لشركة ما، أو مجموع موجودات جمعت من عدد من الشركات، لتكون ضمانا للأوراق المالية المصدرة، ووضعت هذه الموجودات في حوزة شركة، أو أكثر، لتكون ضمانا للأوراق المالية المصدرة، وهذه الأوراق المالية المصدرة بهذا الأسلوب قابلة للتداول وتدرج كغيرها من الأوراق المالية في الأسواق المالية.

ويمكن تصوير هذه العملية ودور البنوك والمؤسسات المشتركة فيها كما يلي:

- 1- يُعد بنك تجاري قرضا.
 - 2- يبيع البنك التجاري القرض إلى بنك الإستثمار
 - 3- يقوم بنك الإستثمار بتقوية الدين بالحصول على ضامن من جهة أخرى
 - 4- يبيع بنك الإستثمار حق خدمة الدين إلى جهة أخرى، أو شركة متخصصة بخدمة الديون.
 - 5- يصدر بنك الإستثمار أوراقا مالية مضمونة بالموجودات (مثلا كمبيالات محررة من جمهور المشترين لسيارات، أو عقود إسكان، أو ديون بطاقات الائتمان) وبييعها إلى جمهور المستثمرين في الأوراق المالية سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات استثمارية.
- وبموجب هذه العملية، يتم تحصيل نقد نتيجة لبيع الأوراق المالية، يستعمل بنك الإستثمار هذا النقد بالاتي: الدين بواسطة الشركة التي اشترت حق خدمة الدين، والتي تقوم بدورها بتوريد النقد إلى البنك التجاري الذي كان قد سدد مبالغ الدين الأصلي إلى الشركة الدائنة التي كانت قد باعت السيارات مثلا إلى جمهور المشترين¹.

¹ المؤتمر العلمي لكلية التجارة، ص286-287.

إن لهذا الإجراء التمويلي، الذي تقوم به بنوك الإستثمار بدور المنظم والوسيط فوائد عدة نوجزها بالاتي:

1- الحصول على أموال بتكلفة أقل

إن فصل الموجودات من الميزانية، واستعمالها كضمان للأوراق المالية المصدرة يساعد بنوك الإستثمار في خفض تكاليف التمويل؛ لأن الأموال المحصلة عن طريق الإصدارات الجديدة، أقل تكلفة (فوائدها أو عائدها) من تكاليف الاقتراض غير المضمون؛ لأن المستثمر يطمئن إلى الضمان الممثل في الموجودات المرهونة.

2- زيادة كفاية استعمال رأس المال

إن فصل الموجودات من الميزانية، لغرض استعمالها كضمان لإصدارات، جديدة يؤدي إلى رفع كفاية استعمال رأس المال.

3- تيسير زيادة رأس المال لمقابلة احتياجات النمو

يشكل أحيانا حجم رأس المال عائقا للنمو في العمليات، وفصل جزء من الموجودات خارج ميزانية المنشأة، أو لشركة يتيح المجال للإدارة لزيادة رأس مال الشركة، وتبدو أهمية هذا الموضوع في الشركات والمؤسسات المالية، إذ أن زيادة رأس المال ترفع الملاءة المالية للشركة وتزيد من كفاءة رأسمالها.

4- توفير إدارة أفضل لرأس المال العامل

تظهر أهمية فصل بعض الموجودات المتداولة خارج الميزانية في المؤسسات المالية، والبنوك التجارية، إذ ينتقل عبء عدم الانتظار بالتحصيل من المدينين، و/أو التعجيل بالتسديد من المؤسسة المالية، أو البنك إلى الجهة التي تصدر وتبيع الأوراق المالية.

بمعنى آخر يساعد إجراء الفصل على ترتيب أو تنظيم التدفق النقدي في المؤسسة بحيث تتسجم مقابلة الإلتزامات الجارية عند استحقاقها مع واردات النقد عند تحصيلها¹.

5- زيادة العائد المالي للجهة التي تتبع الديون، أو القروض:

عندما تباع الديون أو القروض، من قبل الدائن الأول (منشيء الدين) إلى جهة أخرى، بعائد أقل من سعر الفائدة الأساسي فإن الدائن الأول يتمتع بالهامش الذي يتحقق، حال إتمام عملية بيع الديون دون الحاجة إلى الانتظار إلى وقت استحقاق الديون، والفرق بين سعر الفائدة الأساسي والعائد الذي بيعت به الديون، يعكس أتعاب خدمة الدين وتكاليف تحويل موجودات غير سائلة الإستثمارات مضمونة وقابلة للتداول والتسييل حال إصدار الأوراق المالية، وغني عن الذكر أن هذا الفرق يتضاءل نتيجة للمنافسة بين بنوك الإستثمار العاملة في هذا المجال.

6- تنوع مصادر الإستثمار:

لا تسمح الظروف، أو السياسات الإستثمارية لبعض المستثمرين (أفراد أو شركات)، أن يقوموا بعمليات إقراض، أو يشتروا ديوناً أو أوراق قبض، فمن خلال هذا الإجراء (Securitization) يمكنهم توظيف بعض أموالهم في شراء أوراق مالية مدعومة، أو مضمونة بموجودات ملموسة²

ثالثاً: أهداف سوق فلسطين للأوراق المالية

حسب اتفاقية التشغيل المبرمة مع السلطة الوطنية الفلسطينية فقد تقرر للسوق الأهداف

التالية:-

1) تنظيم تداول الأوراق المالية ومراقبته، بشكل يضمن كفاءة هذا التداول وشفافيته وسهولته

¹ (المؤتمر العلمي لكلية التجارة، ص286-287).

² زعبيتر، فاروق احمد: دور بنوك الإستثمار في خدمة الأسواق المالية النامية، عمان، 1996

2) توفير أنظمة تداول، ورقابة وتسوية، وتحويل، ونقل ملكية الأوراق المالية تكفل السرعة، والدقة في إنجاز صفقات البيع، والشراء وسلامة التعامل في الأوراق المالية، وتيسير اكتشاف الأسعار الحقيقية للأسهم والسندات المدرجة في السوق، من خلال تعزيز عوامل العرض والطلب.

3) وضع أسس للتداول، وإيصال المعلومة، بحيث تضمن العدالة، والتساوي بين جميع المتعاملين بالأوراق المالية.

4) توفير أكبر قدر من الاستقرار في حركة الأسعار، بحيث يتم صعود وهبوط أسعار الأوراق المالية بشكل منتظم وتدرجي.

5) توفير إنتشار واسع ودقيق للمعلومات المطلوبة وإيصالها بالسرعة اللازمة وذلك ليتسنى للمستثمر اتخاذ القرار المناسب له¹.

6) حماية المستثمرين من كافة أشكال التلاعب والاحتيال.

7) تطوير خدمات وفعالية السوق عن طريق تطوير أساليب وإجراءات ووسائل جديدة للتعامل بالأوراق المالية، ومن خلال استقطاب المعلومات والابتكارات التقنية والخبرات في هذا المجال.

8) السعي لتأهيل السوق ليكون سوقاً إقليمياً في منطقة الشرق الأوسط².

ولتحقيق هذه الأهداف فقد وفرت سوق فلسطين للأوراق المالية أنظمة إلكترونية للتداول، والرقابة، والتسوية، وتحويل الأوراق المالية، تكفل السرعة والدقة في إنجاز صفقات البيع والشراء، وسلامة التعامل بالأوراق المالية، وقامت السوق بوضع أسس للتداول وإيصال المعلومة لضمان العدالة، والتساوي بين جميع المتعاملين بالأوراق المالية، بغض النظر عن

¹ www.alwatan.com/graphics/2005/02feb/17_2/dailyhtml/economy.html

² <http://www.pnic.gov.ps/arabic/economy/money-market.html>

موقعهم الجغرافي، أو حجم تعاملهم، أو علاقاتهم مع الشركات المدرجة مما يوفر لجميع المستثمرين فرص متكافئة في الربح والمخاطرة¹.

رابعاً: الإدراج في سوق فلسطين للأوراق المالية

تمّ في الخامس عشر من شهر تموز من العام 2005 تطبيق أنظمة وتعليمات جديدة، أقرت لتتوافق مع قانون الأوراق المالية، وقانون هيئة سوق رأس المال، ومع المعايير العالمية الحديثة. ولأول مرة في تاريخ السوق، تم تقسيم الشركات المدرجة إلى مستويين، بحيث وضعت الشركات التي تتمتع بمواصفات معينة وتلتزم بشروط محددة في السوق الأولى، فيما فرضت شروط والتزامات أقل على السوق الثانية².

(السوق الأولى: ومن أهم شروط إدراج أسهم الشركات (المساهمة) في السوق الأولى:

1. أن لا يقل رأس مال الشركة المكتتب به عن (1,000,000) مليون دينار أردني.
2. أن يكون رأس مال الشركة مدفوعاً بالكامل.
3. أن لا يقل عدد المساهمين في الشركة عن (100) مائة مساهم.
4. أن لا تقل حصة المساهمين العامين في الشركة عن 25% من رأس المال المكتتب به.
5. أن لا يقل عدد الأسهم المصدرة عن (100,000) مائة ألف سهم.
6. أن تكون الشركة ممارسة لنشاطها فعلاً، وقد نشرت بياناتها المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لمدة سنتين ماليتين على الأقل، وأن تكون قد حققت أرباحاً صافية قبل الضريبة خلال السنة المالية السابقة لتقديم طلب الإدراج. وبالنسبة للشركة حديثة التأسيس فعليها توفير دراسة جدوى للسنتين القادمتين³.

¹ (مؤتمر آفاق) مرجع سبق ذكره

² <http://www.nablus-city.vb/showthread.php?t=6804>

³ <http://www.shm4net.net/link.php?id=276>

السوق الثانية:

تكون شروط إدراج أسهم الشركات (المساهمة) في السوق الثانية كما يلي:

1. أن يكون رأس مال الشركة المكتتب به مدفوعاً بالكامل.
2. أن يطرح للاكتتاب العام ما لا يقل عن 20% من مجموع أسهم الشركة التي يتم إصدارها.
3. أن تكون الشركة قد نشرت بياناتها المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لمدة سنة مالية واحدة على الأقل. وبالنسبة للشركة حديثة التأسيس فعليها توفير دراسة جدوى اقتصادية.
4. أن تتعهد الشركة بإتباع توصيات السوق، خاصة تلك التي ستؤدي بالوصول بها لإدراج أسهمها في السوق الأولى. وإذا لم تتقيد بها فلن يتم نقل إدراجها إلى السوق الأولى

الشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية حتى نهاية شهر نيسان عام 2007

الرقم	اسم الشركة	رمز التداول	عملة التداول	رأس المال المكتتب به
1	الشركة العربية لمنتجات الباطون	ACPC	JD	660,000
2	المؤسسة العربية للفنادق	AHC	JD	20,000,000
3	البنك الاسلامي العربي	AIB	US\$	32,173,829
4	شركة المؤسسة العربية للتأمين	AIE	JD	1,000,000
5	شركة المجموعة الاهلية للتأمين	AIG	US\$	30,387,652
6	بنك الرفاه	AMB	US\$	30,000,000
7	الشركة العربية لصناعة الدهانات	APC	JD	1,500,000
8	شركة المستثمرون العرب	ARAB	JD	9,452,328
9	شركة المؤسسة العقارية العربية	ARE	JD	948,890
10	شركة دواجن فلسطين	AZIZA	JD	9,392,330
11	بنك فلسطين المحدود	BOP	US\$	36,299,146
12	شركة بيرزيت للأدوية	BPC	JD	11,000,000
13	البنك التجاري الفلسطيني	CBP	US\$	20,000,000
14	شركة مطاحن القمح الذهبي	GMC	JD	15,000,000
15	والاستجمام شركة جراند بارك للفنادق*	HOTEL	JD	1,150,000
16	شركة الائتمان للاستثمار والتنمية	IID	JD	4,000,000

7,000,000	JD	JCC	شركة سجائر القدس	17
5,000,000	JD	JPH	شركة القدس للمستحضرات الطبية	18
10,000,000	US\$	JREI	شركة القدس للاستثمارات العقارية	19
5,000,000	JD	LADAEN	شركة فلسطين لصناعات اللدائن	20
4,400,000	JD	MIC	شركة المشرق للتأمين	21
5,000,000	JD	NCI	الشركة الوطنية لصناعة الكرتون	22
5,400,000	JD	NIC	شركة التأمين الوطنية	23
250,000,000	US\$	PADICO	شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو)	24
131,625,000	JD	PALTEL	شركة الاتصالات الفلسطينية	25
60,000,000	US\$	PEC	الشركة الفلسطينية للكهرباء*	26
11,903,201	JD	PIB	بنك فلسطين الدولي*	27
40,000,000	US\$	PIBC	بنك الاستثمار الفلسطيني	28
4,840,419	JD	PID	الشركة الفلسطينية للاستثمار والإملاء	29
18,750,000	JD	PIIC	شركة فلسطين للاستثمار الصناعي	30
5,220,000	JD	PLAZA	الشركة العربية الفلسطينية لمراكز التسوق	31
48,750,000	JD	PRICO	شركة فلسطين للاستثمار العقاري	32
50,000,000	US\$	QUDS	بنك القدس للتنمية والاستثمار	33
40,000,000	US\$	UCI	شركة الاتحاد للإعمار والاستثمار	34
3,000,000	JD	VOIC	شركة مصانع الزيوت النباتية	35
6,500,000	US\$	WASSEL	الشركة العربية لمنهوجات الباطون	36

خامسا: التداول في سوق فلسطين للأوراق المالية

التعامل بالأوراق المالية:

يتم التعامل بالأوراق المالية لدى سوق فلسطين وفقا للإجراءات الآتية:

1. فتح حساب للتداول بالأوراق المالية عند الوسيط .
2. بعد استكمال إجراءات فتح حساب التداول، يمكن للمستثمر إرسال أوامر البيع والشراء، ليقوم الوسيط بإدخالها إلى نظام التداول، وفقا للأصول المعتمدة، ويمكن إرسال تلك الأوامر شفهيًا، أو عبر الهاتف، أو خطيا، أو بآية وسيلة متاحة.

3. يدخل الوسيط أوامر المستثمر إلى نظام التداول الإلكتروني بالتتالي، وحسب التسلسل الزمني الذي وردت فيه هذه الأوامر ولا يجوز تنفيذ أية عملية تداول لأوراق مالية لشركة مدرجة إلا من خلال نظام التداول الإلكتروني.
4. يحدد النظام أولوية الأوامر على أساس السعر الأفضل، أو حسب الأقدمية، إذا تساوت الأسعار وتكون الأولوية لأوامر المستثمر على أوامر الوسيط، على نفس الورقة المالية، ونفس السعر.
5. يتيح النظام للمستخدم إدخال أوامر البيع والشراء كبيرة الحجم بشكل غير معلن، لتجنب ضغوط غير مبررة على أسعار الأسهم.
6. يتم نقل الملكية الناتجة عن عمليات البيع والشراء من قبل السوق في يوم العمل الثالث بعد يوم التداول.
7. يقوم السوق بإصدار شهادات ملكية الأسهم في حال طلب المستثمر فقط¹.

مراحل التداول

يمارس الوسيط النشاطات المتعلقة بالتداول من خلال نظام التداول الإلكتروني الذي يحدد أنماط للعمل اليومي على مراحل تشغيلية منتظمة:

1. جلسة ما قبل الافتتاح

2. افتتاح التداول أو الافتتاح

3. جلسة التداول المستمر

4. فترة الإغلاق

¹ خوية، محفوظ، رسالة ماجستير غير منشورة: التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية (دراسة ميدانية)، 2004.

1. جلسة ما قبل الافتتاح

تعقد السوق صباح كل يوم تداول جلسة ما قبل الافتتاح تنتهي عند افتتاح جلسة التداول المستمر، ويقوم الوسطاء المعتمدون خلال هذه الجلسة بممارسة نشاطات تمهيدية مثل إدخال أوامر البيع والشراء أو تعديلها أو إلغائها و/ أو استعراض البيانات المتاحة من خلال نظام التداول الإلكتروني. ويعمل نظام التداول على ترتيب أوامر البيع والشراء المدخلة، والأوامر القائمة حسب قواعد الأولويات المتبعة ولا يجري أي تداول في هذه الجلسة.

2. الافتتاح

عند الافتتاح يقوم نظام التداول الإلكتروني باحتساب سعر للافتتاح لكل سهم (رمز)، ويتم تنفيذ أوامر البيع والشراء على هذا السعر، في الحالات التي يكون فيها هذا السعر أفضل أو مساو للأسعار المحددة في أوامر البيع والشراء، ويتم تحويل الأوامر غير المنفذة والكميات المتبقية من الأوامر المنفذة جزئياً إلى جلسة التداول المستمر.

ويتم احتساب سعر الافتتاح بناءً على عدد من المعايير والأسس أهمها تداول أكبر كمية ممكنة من الأوراق المالية المعروضة، وإحداث أقل تغيير ممكن على سعر الإغلاق ليوم التداول السابق.

3. جلسة التداول المستمر

تعقد في كل يوم تداول جلسة للتداول المباشر (الحي) تسمى جلسة التداول المستمر يتم فيها تنفيذ عمليات شراء الأوراق المالية المدرجة في السوق وبيعها أما من خلال إدخال الأوامر التنفيذية، أو من خلال التنفيذ التلقائي للأوامر المتطابقة.

4. فترة الإغلاق

بعد انتهاء جلسة التداول المستمر، يستمر تشغيل نظام التداول الإلكتروني لمدة ساعة ونصف الساعة فقط، وذلك لإتاحة المجال للوسطاء لاستعراض البيانات والمعلومات وإجراء

الاستفسارات، وطباعة التقارير اللازمة، وإلغاء صفقات تداول إذا اقتضى الأمر. ويتوقف التداول خلال هذه الفترة ولا تقبل أية أوامر جديدة¹.

المطلب الثاني: هيئة سوق رأس المال (هيئة الرقابة على سوق رأس المال) في فلسطين

وصلاحيات مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال

أولاً: هيئة سوق رأس المال

تشكيلها: تم بناء على قرار مجلس الوزراء رقم 100669 في جلسته رقم 27 بتاريخ 2005/8/25 تأسيس هيئة سوق رأس المال وفقاً للمادة (2) من قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) سنة 2004 وتم تعيين د. عاطف علاونة رئيساً تنفيذياً للهيئة وبناء عليه أصبحت الهيئة الجهة الوحيدة المشرفة قانونياً على عمل سوق فلسطين للأوراق المالية والشركات المدرجة وشركات الوساطة التابعة للسوق².

أهداف ومهام وصلاحيات الهيئة

تهدف الهيئة إلى تهيئة المناخ الملائم لتحقيق استقرار ونمو رأس المال، وتنظيم سوق رأس المال في فلسطين وتطويره ومراقبته، وحماية حقوق المستثمرين، وعليها في سبيل تحقيق هذه الأهداف القيام بما يلي وفقاً لأحكام القانون:

1- الإشراف على:

(1) سوق الأوراق المالية بما يكفل سلامة التعامل

(2) شركات التأمين.

(3) شركات التأجير التمويلي.

(4) شركات تمويل الرهن العقاري.

¹ / www.pnic.gov.ps/english/tourism/tour11.html

² نشرة سوق فلسطين للأوراق المالية العدد (8) تشرين أول، 2005

2- التنظيم والرقابة والإشراف على نشاطات المؤسسات المالية غير المصرفية بما فيها تداول الأوراق المالية والخدمات المالية غير المصرفية.

3- تنظيم الإفصاح عن أية بيانات أو معلومات تخص القطاع المالي غير المصرفي.

4- مراقبة تطور المؤسسات المالية غير المصرفية بما يضمن سلامة عملها.¹

لا تهدف نشاطات الهيئة إلى تحقيق الربح ويحظر عليها ممارسة أي نشاط تجاري، كما يحظر عليها أن تقوم بالإقراض أو الاتجار بالأوراق المالية أو بأي نشاط يدخل ضمن أعمال التأمين أو التأجير التمويلي أو تمويل الرهن العقاري.²

إدارة الهيئة:

1- يتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة مكون من سبعة أعضاء وذلك على النحو الآتي:

ب- رئيس من ذوي الخبرة والاختصاص في شؤون رأس المال يعينه مجلس الوزراء
بتنسيب من وزير المالية

ت- ممثل عن وزارة الاقتصاد الوطني، نائبا للرئيس.

ث- ممثل عن وزارة المالية.

ج- ممثل عن سلطة النقد الفلسطينية.

ح- ممثل واحد عن المصارف العاملة في فلسطين يجري اختياره من بين ثلاثة مرشحين
تقترحهم الجهة التي تمثلهم.

خ- ممثلان عن الشركات المساهمة الفلسطينية المقبول أسهمها في هيئة سوق رأس المال.

¹ المادة (3) من قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) لسنة 2004 م

² المادة (4) من ذات القانون

2- تكون مدة العضوية للرئيس ونائبيه أربع سنوات، ومدة عضوية باقي أعضاء المجلس ثلاث سنوات.

3- يجوز إعادة تعيين الرئيس، أو نائبه، أو العضو لمرة أخرى فقط¹.

ثانياً: مهام وصلاحيات مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال

يمارس مجلس الإدارة المهام والصلاحيات التالية:

- 1- وضع السياسات المتعلقة بعمل الهيئة.
- 2- وضع قواعد الرقابة والتفتيش والتحقيق مع الأشخاص الخاضعين لأحكام هذا القانون.
- 3- وضع اللوائح أو الأنظمة المتعلقة بالعقوبات بما فيها الغرامات على مخالفة أحكام هذا القانون.
- 4- إبرام العقود والاتفاقيات وقبول الإعانات والهبات التي تقدم للهيئة بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون.
- 5- إعداد اللوائح أو الأنظمة المتعلقة بالإجراءات الخاصة بالاعتراض وأية منازعات تنشأ بين الهيئة والمتعاملين معها بمقتضى أحكام هذا القانون.
- 6- إعداد الأنظمة اللازمة لتنظيم شؤون الهيئة وأدارتها.
- 7- وضع التعليمات المتعلقة بالموظفين المطلوب منهم ذمة مالية والإفصاح عن أية موارد مالية إضافية، وطبيعة الهدايا التي يسمح لهم باستلامها وطريقة الإفصاح عنها.
- 8- النظر في طلبات الترخيص والموافقة عليها.
- 9- الإقرار والمصادقة على مشروع موازنة الهيئة.

¹ المادة (5) من قانون هيئة سوق رأس المال

10- تحديد قيمة الرسوم التي تحصلها الهيئة وتعديلها لقاء الخدمات التي تقدمها ولها إعادة النظر فيها وفقا لنظام يصدر لهذه الغاية.

11- تعيين مدقق حسابات خارجي لتدقيق حسابات الهيئة، وتحديد أتعابه.

12- شطب، أو تعليق، أو إلغاء التراخيص وفرض الغرامات وفقا للقانون.¹

يتولى رئيس مجلس الإدارة المهام والصلاحيات الآتية:-

أ- دعوة المجلس للإنعقاد في المواعيد المحددة.

ب- يعتبر رئيس مجلس الإدارة رئيسا للهيئة ويمثلها لدى الغير، وأمام جميع الجهات.

ت- متابعة تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.

ث- أية مهام أخرى يكلف بها من قبل مجلس الإدارة.

ج- يمارس نائب الرئيس مهام وصلاحيات الرئيس عند غيابه أو شغور منصبه.²

وتنص المادة (9) من قانون هيئة سوق رأس المال رقم 13 لسنة 2004 على أن:

1- على كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة عند تسلمه مهامه بالمجلس الإفصاح عما يلي
كتابة:

أ. الأوراق المالية التي يملكها، أو الموجودة تحت تصرفه، أو تصرف زوجته، أو أولاده أو أي من أقاربه حتى الدرجة الأولى.

ب. الحصص أو المساهمات في أية مؤسسة مالية يملكها، أو الواقعة تحت تصرف العضو أو زوجته وأولاده، أو الواقعة تحت تصرف احد أقاربه حتى الدرجة الأولى.

¹ المادة 7 من قانون هيئة سوق رأس المال.

² المادة 8 من قانون هيئة سوق رأس المال

ج. أية مصلحة مالية تعود لعضو مجلس الإدارة، إذا كانت هذه المصلحة خاضعة لرقابة الهيئة.

2- على عضو مجلس الإدارة أن يشعر الهيئة بأية تغييرات تطرأ على ما جاء في الفقرة (1) من هذه المادة خلال ثلاثة أيام من تاريخ إجراء التغيير.

3- إذا كانت هناك أية مصلحة، لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، ناشئة عن تعاقد، أو تعامل تجاري مع الهيئة، أو أية جهة خاضعة لرقابتها وجب عليه الإفصاح عن ذلك خطياً للمجلس.

ولا يجوز له المشاركة أو التصويت في أي قرار أو توصية صادرة عن الهيئة فيما يتعلق بذلك الطلب.

4- على المدير العام عند تسلمه مهامه الإفصاح كتابة عن الحصص، أو المساهمات في أية مؤسسة مالية يمتلكها، أو واقعة تحت تصرفه، أو تصرف زوجته وأولاده أو واقعة تحت تصرف احد أقاربه حتى الدرجة الأولى.

5- يتم إيداع الوثائق المطلوبة في هذه المادة لدى وزير المالية.¹

المدير العام

1- هو المسئول التنفيذي للهيئة ويتولى المهام والصلاحيات الآتية:

أ- تنفيذ سياسات الهيئة كما يحددها مجلس الإدارة.

ب- تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة.

ت- رفع تقارير إلى مجلس الإدارة بصورة منتظمة عن أعمال الهيئة وأدائها.

¹ المادة (9) من قانون هيئة سوق رأس المال

ث- إعداد مشروع موازنة الهيئة السنوي ورفعها للمجلس لإقرارها، وترفع إلى وزير المالية للمصادقة عليها.

ج- أية مهام، أو صلاحيات أخرى تنص عليها اللائحة التنفيذية، أو النظام الداخلي لهيئة سوق راس المال.

2- للمدير العام أن يفوض بعضا من صلاحياته لأي من مدراء الدوائر، ويخضع قرار المدير العام بهذا الشأن، لموافقة مجلس الإدارة¹.

ثالثا: شروط الاكتتاب واهم البيانات المطلوبة لسلامة عملية إصدار الأوراق المالية وصحتها:

يشترط لصحة الاكتتاب سواء كان عاما أو غير عام الآتي:

- 1- أن يكون كاملا بمعنى أن يغطي جميع أسهم الشركة.
 - 2- أن يكون باتا، ونهائيا، وغير معلق على شرط، وأن يكون فوريا.
 - 3- أن يكون جديا (لا سوريا).
 - 4- ألا يقل ما يدفعه المكتتب عند التأسيس عن القيمة الإسمية للأسهم النقدية عن ربع القيمة.
 - 5- أن تكون الأسهم التي تمثل الحصص العينية قد تم الوفاء بقيمتها كاملة².
- أما إذا انتقلنا للاكتتاب العام فلا بد من التأكيد على شرطين أساسيين لإتمام هذا الاكتتاب هما:

الأول: ألا يقل رأس المال المصدر عند التأسيس لكل من شركة المساهمة، وشركة التوصية بالأسهم التي تطرح أسهما للاكتتاب العام عن مبلغ معين يحدده السوق.

¹ المادة (13) من قانون هيئة سوق رأس المال

² الحناوي، محمد صالح: أساسيات الإستثمار في الأوراق المالية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1994 ص 55

الثاني: أن تتم الدعوة للاكتتاب العام عن طريق "نشرة الاكتتاب" المعتمدة من الهيئة العامة لسوق المال، وعلى النماذج التي تقرها الهيئة.

أما من ناحية ما تتضمنه نشرة الاكتتاب، فنجد أن البيانات المطلوب تضمينها في نشرة الاكتتاب يختلف باختلاف الغرض من الاكتتاب العام فهناك أربع حالات وهي:

1- البيانات العامة، وهي مرتبطة عادة بالاكتتاب العام عند التأسيس.

2- البيانات الإضافية الخاصة بإصدار أسهم عينية.

3- البيانات الخاصة بإصدار أسهم زيادة رأس مال الشركة

4- البيانات الخاصة بإصدار سندات، أو صكوك تمويل.

وهنا يطرح السؤال الآتي:

ماهي المتغيرات المحددة لأسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق

المالية؟

في هذا الصدد ترى الباحثة أن سعر سهم الشركات المدرجة يتحدد من خلال القيمة السوقية للشركة التي تتأثر بعدد من العوامل، منها الظروف الداخلية المتعلقة بالشركة والظروف المتعلقة بالصناعة التي تنتمي إليها الشركة، إضافة إلى الظروف الاقتصادية العامة السائدة في الدولة والتي تتأثر بدورها بالظروف الدولية.

ونظراً لأن البيانات والمعلومات المتوفرة بعدة مصادر تتضمن الصحف و المجالات المالية المتخصصة و التقارير المالية التي تنشرها الشركات، والنشرات الصادرة عن السوق المالي، وشركات الوساطة، و المعلومات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية، إضافة إلى المعلومات والبيانات المتوفرة على شبكة الإنترنت، وتجدر الإشارة هنا إلى أن مدى توفر المعلومات المؤثرة وإنتشارها في أسعار الشركات المدرجة احد المقاييس المستخدمة في قياس مدى كفاءة السوق المالي هذه المعلومات والبيانات التي تؤثر في تحرك سعر سهم معين متعددة،

ومتنوعة، وتكاد تكون غير واضحة وغير مفهومة على الأقل من وجهة نظر المستثمرين الصغار، حديثي العهد بالسوق

وهي تصف في اغلب الأحيان أموراً حصلت في الماضي، وهي بحاجة إلى دراسة وافية، وتحليل عميق، من أجل استخلاص معلومات أكثر وضوحاً وأكثر دقة في محاولة للتنبؤ باتجاهات أسعار شركة معينة صعوداً أو هبوطاً مما يترجم نتائجها إلى قرارات بالبيع، أو الشراء.

ومن خلال النظر في الأدبيات المالية نجد أن هناك نوعين من التحليل: أولاً التحليل الأساسي ويعنى بدراسة الظروف المحيطة بالشركة ذاتها، أو الصناعة التي تنتمي إليها، أو الظروف الاقتصادية العامة، والعوامل المؤثرة فيها وثانياً التحليل الفني، فيركز على تحليل تغير سعر سهم معين بهدف اكتشاف نمط للتغير يساعد في التنبؤ باتجاه حركة ذلك السهم في المستقبل.

وأيضاً يتبادر لدينا السؤال الآتي:

أين المستثمر الفلسطيني من استخدام هذه المعايير عند اتخاذ قرار البيع، أو الشراء؟

إن حركة أسعار غالبية الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، تتجه باتجاه واحد، وتتغير بشكل كبير، لا يعبر عن تغير حقيقي في وضع الشركات المدرجة، وهذا يدل أن هناك عوامل عامة، تؤثر في الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وفي مقدمتها العوامل السياسية، إضافة إلى سلوك المستثمرين في سوق فلسطين غير المستند إلى تحليلات للوضع الحقيقي للشركات، مما يؤدي إلى اتخاذ قدرات مستندة على شائعات يداولها المستثمرون فيما بينهم تقودهم إلى اتخاذ قرارات مماثلة، إضافة إلى الدور الذي يلعبه كبار المستثمرين في التأثير على أسعار بعض الشركات من خلال عرض كميات كبيرة للبيع مما يؤدي إلى هبوط الأسعار بشكل كبير، أو من خلال شراء كميات كبيرة من الأسهم مما يؤدي إلى ارتفاع سهم تلك الشركات بشكل ملحوظ في ظل إحكام السوق إلى قوانين العرض والطلب.

المطلب الثالث: أثر إنتفاضة الأقصى في سوق فلسطين للأوراق المالية:

أثرها على عدد الشركات المدرجة في السوق المالي:

بلغ عدد الشركات المدرجة في السوق في قاعة التداول في نهاية عام 1997م تسع عشرة شركة وفي نهاية عام 1998 ارتفع عدد تلك الشركات إلى عشرين شركة، وفي نهاية عام 1999م بلغ عددها إحدى وعشرون شركة وفي نهاية عام 2000م بلغ عددها أربع وعشرون شركة، ولم تدرج أي شركة خلال الأعوام 2001م، 2002م، 2003م، أما نهاية عام 2004م وصل عدد الشركات المدرجة في السوق ست وعشرون شركة، أما نهاية عام 2005 فقد بلغ عدد الشركات المدرجة في السوق 27 شركة، وفي نهاية عام 2006 بلغ عدد الشركات المدرجة 33 شركة، وفي بداية عام 2007 بلغ عدد الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية 36 ومن المتوقع أن يصل عدد الشركات المدرجة في نهاية عام 2007 إلى 45 شركة. ومن هنا نلاحظ أثر إنتفاضة الأقصى على ادراج الشركات في سوق فلسطين للأوراق المالية حيث لم يتم ادراج أي شركة خلال الاعوام سابقة الذكر لتشديد الحصار على الأراضي الفلسطينية خلال تلك الاعوام ومن ثم بعد تخفيف الحصار بدأ ادراج الشركات مجددا بالسوق المالي.¹

أن حالة عدم اليقين السياسي، والممارسات الإسرائيلية اليومية، تجعل الاقتصاد الفلسطيني يبقى في حالة من عدم الاستقرار، والاختلال، وعدم القدرة على إحداث التوازن المعقول مما يجعل العملية التنموية، شائكة، وصعبة، ومكلفة. وقد شهد الربع الأخير لعام 2000 و الأشهر الأولى لعام 2001 ظروفاً صعبةً نتيجة الحصار الذي تقوم به سلطات الاحتلال منذ اندلاع إنتفاضة الأقصى في 29 / 09 / 2000.

¹ بيانات من موقع سوق فلسطين للأوراق المالية الالكتروني <http://www.p-s-e.com>

فقد شهد سوق فلسطين للأوراق المالية تراجعاً ملحوظاً في الأسعار، وأحجام التداول، وقيمها منذ بدء الإنتفاضة؛ فقد إنخفضت الأسعار، وإنخفضت أحجام التداول، وأدى هذا إلى إنخفاض مؤشر القدس¹.

¹ سامي مقداد، بحث بعنوان اثر انتفاضة الأقصى في سوق فلسطين للاوراق المالية، 2002

جدول رقم (1)

أثر انتفاضة الأقصى في نشاط التداول في سوق فلسطين للاوراق المالية:

ويمكن ملاحظة هذا الأثر بالنظر الى وضع السوق والشركات المدرجة به خلال العشر سنوات الماضية أي منذ إنشاء سوق فلسطين للاوراق المالية حتى شهر نيسان من العام الحالي 2007 والموضح بالجدول التالي

التغير السنوي في مؤشر القدس	مؤشر القدس كما هو في 31/12	القيمة السوقية (دولار)	المعدل اليومي لقيمة الاسهم المتداولة (دولار)	عدد الصفقات	عدد جلسات التداول	قيمة الاسهم المتداولة (دولار)	قيمة الاسهم المتداولة (دينار)	عدد الاسهم المتداولة	السنة
----	139.13	529,057,368	381,189	1,957	66	25,158,471	17,887,673	10,000,276	1997
11.39%	154.98	587,876,243	686,423	7,639	100	68,642,344	48,804,706	16,782,498	1998
52.77%	236.76	848,935,775	1,029,068	10,625	146	150,243,919	106,603,912	68,892,607	1999
-12.31%	207.62	766,018,025	895,651	20,143	211	188,982,443	134,135,664	93,351,075	2000
-6.08%	195.00	722,631,785	462,909	8,205	161	74,528,351	52,850,599	33,456,535	2001
-22.48%	151.16	576,593,466	450,847	4,579	100	45,084,654	31,968,712	18,666,938	2002
18.95%	179.81	650,468,928	261,554	10,552	223	58,326,445	41,351,657	40,350,788	2003
54.36%	277.56	1,096,525,380	821,954	27,296	244	200,556,709	142,024,860	103,642,845	2004
306.61%	1128.59	4,457,227,305	8,521,050	166,807	246	2,096,178,223	1,485,494,522	369,567,295	2005
-46.39%	605.00	2,728,811,088	4,484,739	150,592	238	1,067,367,951	756,424,656	222,689,351	2006
-13.57%	522.90	2,501,503,250	3,844,229	58,777	81	311,382,561	220,648,875	114,814,327	2007*

المصدر : قسم العلاقات العامة، سوق فلسطين للاوراق المالية، نابلس، مقابلة بتاريخ 2007/5/31

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:-

لقد كانت جميع مؤشرات سوق فلسطين للاوراق المالية في ازدياد مستمر منذ انشائه عام 1997 حتى ما قبل نهاية عام 2000 حيث بدأت انتفاضة الاقصى، وكما هو ملاحظ من خلال الجدول السابق لقد ظهر اثر انتفاضة الاقصى من خلال مؤشرات سوق فلسطين للاوراق المالية عام 2001، فكما هو موضح بالجدول السابق انخفض نشاط سوق فلسطين للاوراق المالية في هذا العام بشكل ملحوظ، واستمر هذا الانخفاض في العام 2002 حيث سجلت جميع مؤشرات السوق ادنى مستوى لها، حيث كان هذا الانخفاض في ذروته نتيجة تشديد الحصار وعدم استقرار الوضع السياسي، وفي العام التالي 2003 ارتفع نشاط سوق فلسطين للاوراق المالية ليسجل نشاطا أعلى من العامين 2001 و2002 المنصرمين.

أما بالنظر الى نشاط السوق في العام 2004 نجد أنه تحسن بشكل كبير مقارنة بالاعوام الثلاث السابقة له، واستمر هذا الارتفاع في العام التالي له وهو عام 2005، حيث سجل السوق أعلى نشاط له منذ عام انشائه، إلا أن هذا النشاط انخفض في العام التالي له وهو عام 2006 وذلك نتيجة تدهور الوضع الامني الفلسطيني مجددا حيث تم فوز حكومة حماس في الانتخابات التشريعية، وما تبع هذا الفوز من تشديد الحصار على الاراضي الفلسطينية وحجز الاموال دون الوصول الى السلطة الفلسطينية وما تبعها من عقبات عرقلت وشلت النشاط الاقتصادي والتجاري والمالي في جميع أجهزة الوطن، وكذلك أثرت بشكل كبير على نشاط سوق فلسطين للاوراق المالية.

ويلاحظ من خلال النظر الى الاربعة أشهر المنصرمة من العام الحالي 2007 أن السوق

بدأ في نشاط كبير خلال هذا العام أي 2007¹.

¹ قسم العلاقات العامة في سوق فلسطين للاوراق المالية، نابلس، مقابلة شخصية بتاريخ 2007/5/31

المبحث الثاني: اقتطاع ضريبة القيمة المضافة المفروضة على البائع والمشتري في صفقات تداول الأوراق المالية في سوق فلسطين للأوراق المالية:

تتناقض السوق عن عمليات تداول الأوراق المالية في السوق، وعن عمليات التحويل ونقل ملكية الأوراق المالية المستثناة من التداول داخل القاعة عمولة تحسب بنسبة من القيمة السوقية لهذه الأوراق، يحددها مجلس إدارة الهيئة، على أن لا تتجاوز نسبة هذه العمولة 1% من هذه القيمة، وتحصل العمولة من كل من البائع، والمشتري مناصفة وفق الترتيبات التي يحددها مجلس إدارة الهيئة بموجب تعليمات صادرة عنه¹.

وتجاريا تعرف العمولة بأنها: الأجر أو المبلغ المحدد الذي يتقاضاه الوسيط نتيجة لتوسطه بالعمولة كالدلال، والممثل التجاري، أو الوكالة التجارية، أو الوكالة بالعمولة.

إحتساب العمولة وضريبة القيمة المضافة على تداول الأسهم في سوق فلسطين للأوراق المالية:

تحسب العمولات والضريبة الإضافية (14.5%) على التداول فقط.

1- يتم استيفاء العمولة والضريبة الإضافية سواء في عملية الشراء، أو البيع بحسب تكلفة الشراء، أو البيع، وتخضم من مبلغ البيع.

2- يؤخذ من العميل (المشتري، والبائع): قيمة الصفقة + قيمة العمولة+ضريبة القيمة المضافة في عمولة الصفقة.

3- العمولة حاليا هي (0.0072) على الصفقة.

4- الضريبة هي (14.5%) على العمولة وليس على الصفقة.

5- نصيب السوق المالي من العمولة (0,0022) من نسبة العمولة الإجمالية البالغة (0,0072)

¹ <http://www.pogar.org/databases/arabbanks/LoadLawBook.asp?SC=180920027774129>

6- يقوم السوق المالي بتحويل (0,0002) من نسبته البالغة (0,0022) إلى هيئة الرقابة على السوق المالي غير شاملة ضريبة القيمة المضافة، أي يبقى له (0,002)

7- حصة شركة الوساطة (0.005).تقوم بتحويل 0.0003 إلى هيئة الرقابة على سوق المال أي يبقى لها (0.0047).

أي ما يتم أخذه من العميل، سواء في عملية البيع أو الشراء هو¹:

$0.0072 + (0.0072 \times 14.5\%) = 0.008244$ على مبلغ الصفقة وجميعها يقوم بدفعها العميل لشركة الوساطة المالية ثم تقوم شركة الوساطة المالية، بتوزيع ال 0.0072 على ما تم ذكره أعلاه كل حسب نسبته

ملاحظة: شركة الوساطة تحول (مبالغ العمولات مع الضريبة الإضافية) إلى السوق المالي ويقوم السوق بإصدار فاتورة إلى شركة الوساطة لخصمها من الإيرادات.

مثال: قيمة الصفقات لشركة وساطة أ (1000000) دينار خلال عمليات البيع والشراء.

العمولة:

$$7200 \text{ دينار عمولة} = 0.0072 \times 1000000$$

$$1044 = 14.5\% \times 7200 \text{ ديناراً الضريبة على الصفقة}$$

8244

$$\text{أي تصبح قيمة الصفقة } 1000000 + 8244 = 1008244 \text{ ديناراً}$$

7200 دينار (العمولة) توزع كالتالي:

$$\text{نصيب السوق المالي من الصفقة } ((7200) \times (0.0072 / 0.0022)) = 2200 \text{ دينار}$$

¹ جليل طريق مدير بورصة عمان مقابلة شخصية 14/11/2006.

ضريبة القيمة المضافة المستحقة على نصيب السوق المالي من الصفقة هي

$$(2200 \times 14.5\% = 319 \text{ دينار})$$

السوق المالي يصدر فاتورة (2200+319 = 2519 دينار)

لشركة الوساطة مبلغ 2519 ديناراً

نصيب هيئة الرقابة على سوق رأس المال:

السوق المالي يحول إلى هيئة الرقابة (0.0002/0.0072) x 7200 دينار (العمولة) = 200 دينار

وهنا يجب ملاحظة أنه يتم تحويل المبلغ إلى هيئة الرقابة دون احتساب ضريبة عليه.

أما الكشف الدوري المقدم لدائرة الجمارك

8244 ديناراً ضريبة الصفقات 7200 الصفقات x الضريبة 14.5%

(-) 319 ديناراً ضريبة مدخلات فاتورة السوق المالي أو أي مدخلات أخرى.

7925 ديناراً للدفع

السوق المالي يقدم كشف دوري كالتالي:

319 ديناراً ضريبة الصفقات X2200 الضريبة 14.5%

(-) 100 ديناراً ضريبة مدخلات أخرى (هاتف، محروقات)

219 ديناراً للدفع¹.

¹ جليل طريق مدير بورصة عمان مقابلة شخصية بتاريخ 2006/11/14 ثم مقابلة ثانية بتاريخ 2007/2/6

تخفيض ضريبة القيمة المضافة في فلسطين

تم تخفيض ضريبة القيمة المضافة في فلسطين بنسبة 1.5% اعتباراً من تاريخ 2006/7/1 وذلك بموجب القرار رقم 06/7/21 والصادر بتاريخ 2006/7/1 عن وزارة المالية - دائرة ضريبة المضافة والمكوس)¹ بحيث انخفضت من نسبة 16% الى نسبة 14.5%.

¹ القرار رقم 06/7/21 بتاريخ 2006/7/1 الصادر عن علاء ابو هلال (وزارة المالية - دائرة ضريبة المضافة والمكوس) السلطة الوطنية الفلسطينية.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

مراجعة النتائج

- منهج الدراسة
- مجتمع الدراسة
- عينة الدراسة
- أداة الدراسة
- صدق الأداة
- ثبات الأداة
- إجراءات الدراسة
- تصميم الدراسة
- المعالجات الإحصائية
- مراجعة النتائج

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

لقد تكونت عينة الدراسة الحالية من (200) مستثمر وموظف في السوق المالي، حيث تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة من أصل 110 آلاف مساهم في السوق المالي، والجدول والرسوم البيانية الآتية: تبين توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها.

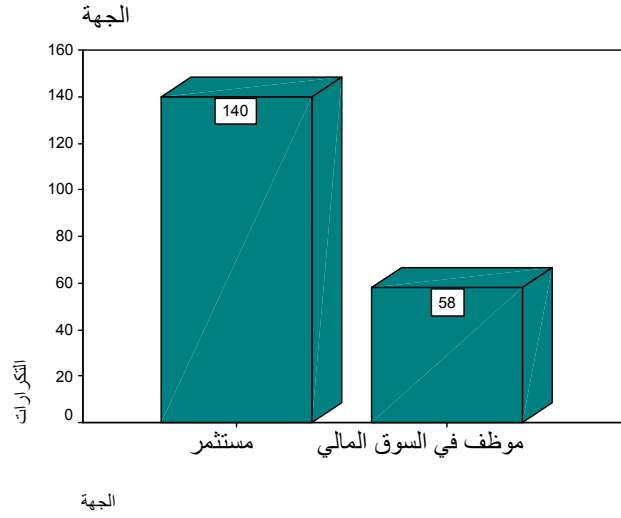
1-الجهة

الجدول (2): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجهة

النسبة المئوية %	التكرارات	الجهة
70.0	140	مستثمر
29.0	58	موظف في السوق المالي
99.0	198	المجموع
1.0	2	لم يجب
100.0	200	المجموع

نلاحظ من الجدول (2) السابق أن 70% من عينة الدراسة، كانوا من المستثمرين في السوق المالي و 29% هم موظفين في السوق و 1% من العينة، لم تجب على متغير الدراسة الجهة والرسوم البيانية الآتية يبين التوزيع التكراري لمتغير الجهة.

رسم بياني (1): التوزيع التكراري لمتغير الجهة



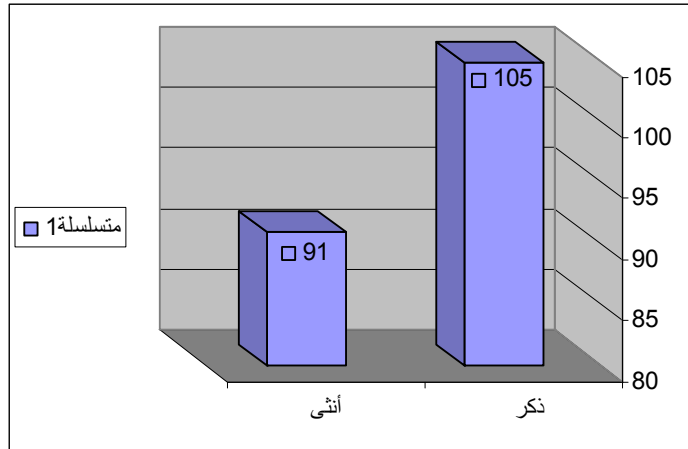
2-متغير الجنس

الجدول (3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

النسبة المئوية %	التكرارات	الجنس	
52.5	105	ذكر	المتغير
45.5	91	أنثى	
98.0	196	المجموع	
2.0	4	لم يجب	
100.0	200	المجموع	

من الجدول (3) السابق نلاحظ أن 52.5% من العينة كانوا من فئة الذكور و45.5% من فئة الإناث و2% لم يجيبوا على متغير الدراسة الجنس، وفيما يلي رسم بياني يوضح توزيع العينة حسب متغير الجنس

رسم بياني (2) التوزيع التكراري لمتغير الجنس



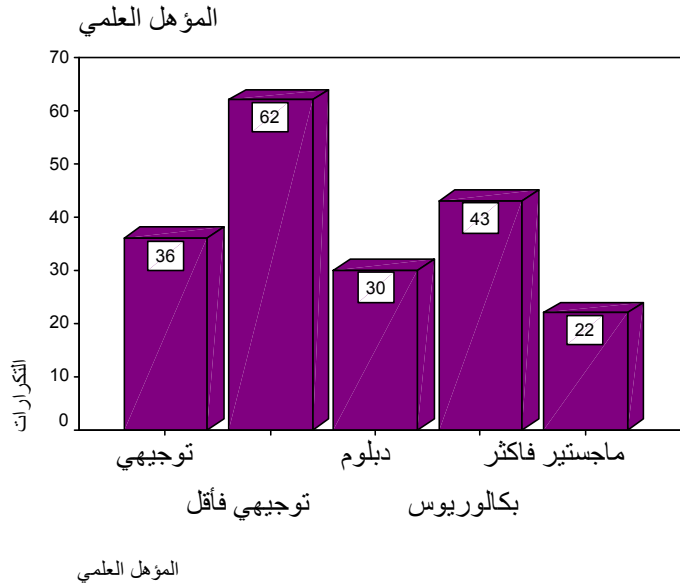
3- المؤهل العلمي

الجدول (4): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

النسبة المئوية%	التكرارات	المؤهل العلمي
31.0	62	أقل من توجيهي
18.0	36	توجيهي
15.0	30	دبلوم
21.5	43	بكالوريوس
11.0	22	ماجستير فأكثر
96.5	193	المجموع
3.5	7	لم يجب
100.0	200	المجموع

يتبين من الجدول (4) السابق أن 31% من عينة الدراسة كان تحصيلهم العلمي أقل من توجيهي و 21.5% حاصلين على شهادة البكالوريوس، و 18% على التوجيهي، 15% الدبلوم و 11% حاصلين على شهادة الماجستير فأكثر و 3.5% من عينة الدراسة لم تجب على متغير المؤهل العلمي، والرسم البياني التالي يوضح التوزيع التكراري لعينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي.

رسم بياني (3): التوزيع التكراري لمتغير المؤهل العلمي



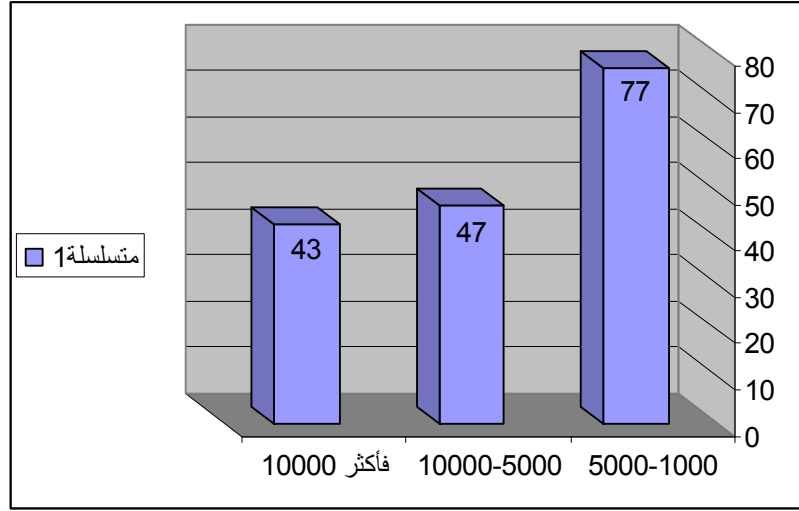
4- حجم الإستثمار بالأسهم

الجدول (5): توزيع عينة الدراسة حسب متغير حجم الاستثمار بالأسهم

النسبة المئوية %	التكرارات	حجم الإستثمار بالأسهم	
38.5	77	5000-1000	المتغير
23.5	47	10000-5000	
21.5	43	10000 فأكثر	
83.5	167	المجموع	
16.5	33	لم يجب	
100.0	200	المجموع	

من الجدول (4) السابق نلاحظ 38.5% من المستجيبين لأداة الدراسة حجم استثمارها بالأسهم ملا بين 500-1000 سهم، و 23.5% ما بين 5000-10000 سهم، و 21.5% حجم الاستثمار 10000 سهم فأكثر و 16.5% من العينة لم تجب على متغير حجم الإستثمار والرسم البياني التالي يبين التوزيع التكراري لمتغير حجم الإستثمار بالأسهم.

رسم بياني (4) التوزيع التكراري لمتغير حجم الإستثمار بالأسهم



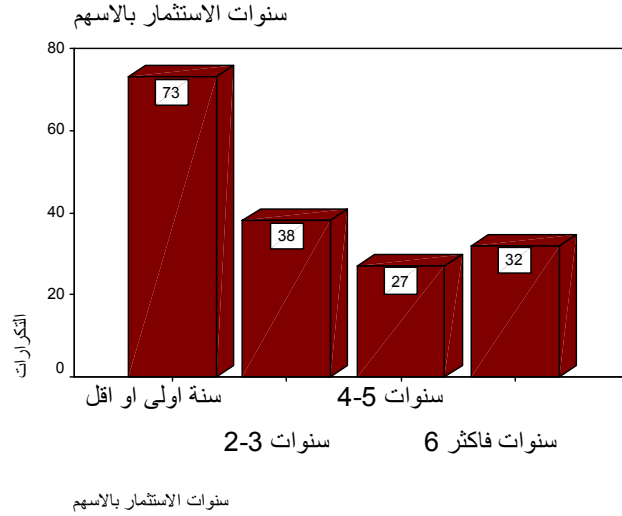
5-سنوات الإستثمار بالأسهم

الجدول (6): توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الإستثمار بالأسهم

النسبة المئوية %	التكرارات	سنوات الإستثمار بالأسهم
36.5	73	سنة أولى أو أقل
19.0	38	2- 3 سنوات
13.5	27	4-5 سنوات
16.0	32	6 سنوات فأكثر
85.0	170	المجموع
15.0	30	لم يجب
100.0	200	المجموع

يتبين من الجدول (6) السابق أن 36.5% من العينة كانت سنوات استثمارهم في الأسهم سنة أولى، أو أقل و 19% سنوات استثمارهم ما بين 2 إلى 3 سنوات، و 16% سنوات فأكثر و 13.5% ما بين 4 إلى 5 سنوات، و 15% من العينة لم تجب على متغير سنوات الاستثمار في الأسهم والرسم البياني الآتي يوضح التوزيع التكراري لعينة الدراسة حسب متغير سنوات الإستثمار بالأسهم.

رسم بياني (5) التوزيع التكراري لمتغير سنوات الإستثمار بالأسهم



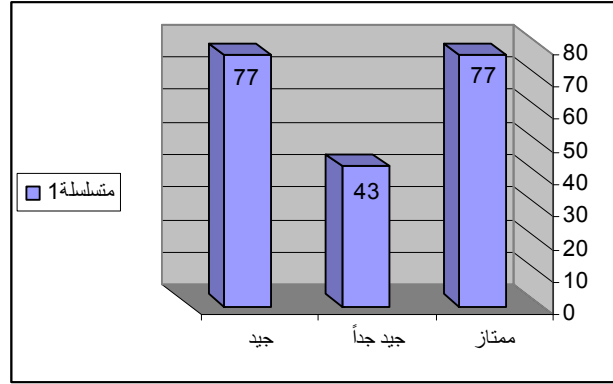
6-المستوى المعرفي بالإستثمار في السوق المالي

الجدول (7): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى المعرفي بالإستثمار في السوق المالي

النسبة المئوية%	التكرارات	المستوى المعرفي بالإستثمار في السوق المالي
38.5	77	ممتاز
21.5	43	جيد جدا
38.5	77	جيد
98.5	197	المجموع
1.5	3	لم يجب
100.0	200	المجموع

نلاحظ من الجدول (7) السابق أن 43.8% مستوى العينة المعرفي بالإستثمار في السوق المالي كان متساويا بين الممتاز والجيد بنسبة 38.5% لكلا المستويين و 21.5% من العينة كان مستواها المعرفي جيد جدا و 1.5% من العينة لم تجب على متغير الدراسة المستوى المعرفي بالإستثمار في السوق المالي والرسم البياني الآتي يوضح التوزيع التكراري لعينة الدراسة حسب متغير المستوى المعرفي بالإستثمار في السوق المالي.

رسم بياني (6) التوزيع التكراري لمتغير المستوى المعرفي بالإستثمار في السوق المالي



7- متغير العلم بأنه يتم اقتطاع ضريبة قيمة مضافة نسبتها 14.5% على العمولات التي تقطع من الصفقات

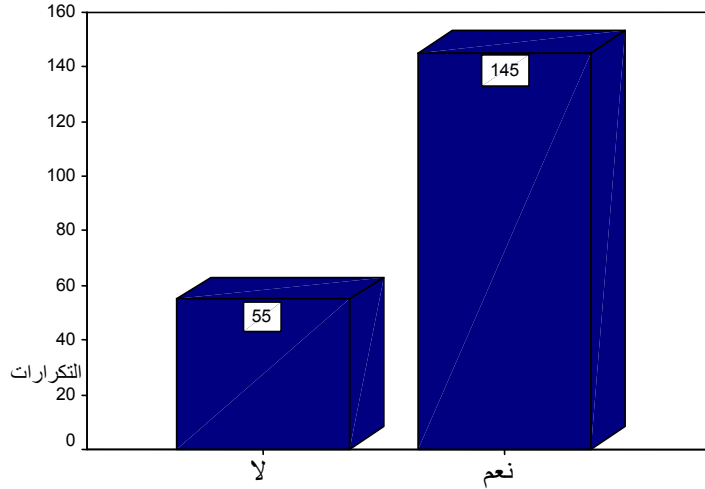
الجدول (8): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العلم بأنه يتم اقتطاع ضريبة قيمة مضافة نسبتها 14.5% على العمولات التي تقطع من الصفقات

النسبة المئوية %	التكرارات	هل تعلم بأنه يتم اقتطاع ضريبة قيمة مضافة نسبتها 14.5% على العمولات التي تقطع من الصفقات	المتغير
27.5	55	لا	
72.5	145	نعم	
100.0	200	المجموع	

يتبين من الجدول (8) السابق أن 72.5% من العينة، تعلم بأنه يتم اقتطاع ضريبة قيمة مضافة نسبتها 14.5% على العمولات التي تقطع من الصفقات و 27.5% لا تعلم، والرسم البياني الآتي يوضح التوزيع التكراري لعينة الدراسة حسب متغير العلم، بأنه يتم اقتطاع ضريبة قيمة مضافة نسبتها 14.5% على العمولات التي تقطع من الصفقات.

رسم بياني (7) التوزيع التكراري لمتغير العلم

هل تعلم بأنه يتم اقتطاع ضريبة قيمة مضافة نسبتها 14.5% على العمولات التي تقتطع من الصفقات



هل تعلم بأنه يتم اقتطاع ضريبة قيمة مضافة نسبتها 14.5% على العمولات التي تقتطع من الصفقات

أداة الدراسة: قامت الباحثة ببناء إستبانة كأداة للدراسة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة، وهو أثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول، والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية وذلك بعد الإطلاع على الدراسات السابقة الخاصة بموضوع الدراسة، حيث تكونت الإستبانة من:

القسم الأول: شمل مقدمة الإستبانة، ويحتوي على مجموعة من العناصر التي تحدد هدف الدراسة ونوع البيانات والمعلومات التي يود الباحث جمعها من أفراد عينة الدراسة، إضافة إلى فقرة تشجع المبحوثين إلى الإجابة بموضوعية، وصراحة على فقراتها، وطمأنة المبحوثين على سرية المعلومات، وأنها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

القسم الثاني: معلومات عامة (المعلومات الديموغرافية) عن المستثمرين والموظفين في السوق المالي، والتي دخلت كمتغيرات في البحث، وهذه المتغيرات، هي المتغيرات الاجتماعية والعلمية والاقتصادية، والمتعلقة بالمستثمرين والموظفين في السوق المالي وهي الجهة، الجنس، المؤهل العلمي، حجم الإستثمار بالأسهم، سنوات الإستثمار بالأسهم، المستوى المعرفي في سوق

رأس المال، العلم بأنه يتم اقتطاع ضريبة قيمة مضافة نسبتها 14.5% على العمولات، التي تقطع من الصفقات

القسم الثالث: أسئلة تمثل أثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية وتتمثل في السؤال من 1 إلى 17 في الإستبانة (ملحق رقم 1) هذا وقد تم تصميم الأسئلة على أساس مقياس (ليكرت) خماسي الأبعاد، وقد بينت الفقرات، وأعطيت الأوزان كما هو آت:

كبيرة جدا: خمس درجات

كبيرة: أربع درجات

متوسطة: ثلاث درجات

قليلة: درجتان

قليلة جدا: درجة واحدة

وبذلك تكون أعلى درجة في المقياس $= 5 \times 17 = 80$ وأقل درجة $= 1 \times 17 = 17$

تفسير النتائج (معيار التقويم):

ويتم تحويل المتوسطات الحسابية إلى نسب مئوية، وتفسر النتائج على هذا الأساس وفق المعيار التالي الموافقة:

(100%-80%) كبيرة جدا.

(79.9%-60%) كبيرة.

(59.9%-40%) متوسطة.

(39.9% فأقل) قليلة

نتائج أسئلة الدراسة

أولاً: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:

وهي التعرف إلى أثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية .

حيث تم استخراج الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية وتم تحويل المتوسطات الحسابية إلى نسب مئوية، وفسرت النتائج على هذا الأساس، وفق المعيار التالي لدرجة الموافقة:

(100%-80%) كبيرة جداً.

(79.9%-60%) كبيرة.

(59.9%-40%) متوسطة.

(39.9% فأقل) قليلة.

وكانت النتائج كما في الجدول (9) الآتي:

جدول رقم (9): الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات، أثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية مرتبة تنازلياً، وفق المتوسط الحسابي

الرقم	رقمها في الإستبانة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1	1	حجم هذه الضريبة مرتفع	4.3138	0.92060	86.3%	كبيرة جداً
2	3	العمولة التي تتقاضها شركة الوساطة عالية	3.8918	1.04492	77.8%	كبيرة
3	2	فرض ضريبة القيمة المضافة على عمولات التداول على البائع و المشتري تشكل عبئاً عليهما	3.8434	.92935	76.9%	كبيرة
4	5	تؤثر ضريبة القيمة المضافة سلباً على حجم التداول في السوق الفلسطيني	3.7778	1.09503	75.6%	كبيرة

كبيرة	72.9%	1.26288	3.6429	تولي أهمية للضريبة عند حصول عمليات التبادل التجاري للأسهم	7	5
كبيرة	70.3%	1.17004	3.5153	بما أنه تم تخفيض ضريبة القيمة المضافة مؤخراً من 16% إلى 14.5% لمست أثر ذلك الإخفاض في التعاملات بالأوراق المالية كبنائع، أو مشتري، أو موظف	4	6
كبيرة	70.1%	1.24120	3.5051	ازدياد إدراج الشركات في السوق أثر بشكل ايجابي على مستوى التداول، في السوق المالي الفلسطيني	10	7
كبيرة	68.8%	1.25747	3.4422	في حال إنخفاض ضريبة القيمة المضافة على صفقات التداول، تزداد استثماراتك في السوق المالي	12	8
كبيرة	68.4%	1.12937	3.4221	نسبة الضريبة الحالية مرتفعة و تقلص حجم التداول في السوق المالي الفلسطيني	6	9
كبيرة	67.9%	1.21453	3.3959	تؤثر ضريبة القيمة المضافة على نشاط الإستثمار و التداول في السوق المالي الفلسطيني	8	10
كبيرة	66.5%	1.21339	3.3265	تلعب ضريبة القيمة المضافة دوراً هاماً في زيادة عبء عمولة التداول في سوق فلسطين المالي	9	11
كبيرة	62.9%	1.25282	3.1457	في حال ارتفاع سعر ضريبة القيمة المضافة المفروضة على صفقات التداول تتوقع إنخفاض استثماراتك في السوق المالي	11	12

كبيرة	62.5%	1.33307	3.1256	البيئة الإستثمارية في فلسطين تواجه عقبات سياسية اقتصادية	14	13
كبيرة	62.4%	1.23628	3.1212	هناك تعقيد في شروط الإدراج و التسجيل في سوق فلسطين المالي	13	14
كبيرة	61.7%	1.49671	3.0854	مفهوم ضريبة القيمة المضافة و طرق إحتسابها واضح النسبة اليك	15	15
كبيرة	69.4%	.66455	3.4694	الوسط الحسابي العام		

يتبين من الجدول رقم (9) السابق:

* أن الدرجة الكلية لأثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول، والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية بلغت (69.4%)، وتدل تلك النسبة على درجة موافقة كبيرة .

* إن الفقرة التي حصلت على درجة موافقة كبيرة جدا هي (1)، والتي تنص على أن حجم ضريبة القيمة المضافة مرتفع، حيث بلغت النسبة لدرجة الموافقة (86.3%).

* إن الفقرات التي حصلت على درجة موافقة كبيرة هي بالترتيب (3)، 2، 5، 7، 4، 11، 12، 6، 8، 10، 15، 8، 12، 14، والتي تنص على أن العمولة التي تتقاضها شركة الوساطة عالية. فرض ضريبة القيمة المضافة على عمولات التداول على البائع و المشتري تشكل عبئا عليهما، تؤثر ضريبة القيمة المضافة سلبيا على حجم التداول في السوق الفلسطيني، هناك أهمية للضريبة عند حصول عمليات التبادل التجاري للأسهم. أنه تم تخفيض ضريبة القيمة المضافة مؤخرا من 16% إلى 14.5% وقد لمس اثر ذلك الإنخفاض في التعاملات بالأوراق المالية كبايع أو مشتري أو موظف، ازدياد إدراج الشركات في السوق اثر بشكل ايجابي على مستوى التداول في السوق المالي الفلسطيني، في حال إنخفاض ضريبة القيمة المضافة على صفقات التداول يزداد الإستثمار في السوق المالي، نسبة الضريبة الحالية مرتفعة و تقلص حجم التداول في السوق المالي الفلسطيني، تؤثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط الإستثمار و التداول في السوق المالي الفلسطيني، في حال ارتفاع سعر ضريبة القيمة المضافة المفروضة على صفقات

التداول يتوقع إنخفاض الإستثمار في السوق المالي، البيئة الاستثمارية في فلسطين تواجه عقبات سياسية اقتصادية، هناك تعقيد في شروط الإدراج و التسجيل في سوق فلسطين المالي، مفهوم ضريبة القيمة المضافة وطريقة إحتسابها واضحة.

ثانيا: نتائج الفرضيات

أولا: نتائج الفرضية الأولى:-

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.0$ جدول رقم(ت) أثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى إلى متغير الجهة"، من أجل اختبار الفرضية استخدم اختبار(ت) لمجموعتين مستقلتين (Independent t-test) ونتائج الجدول (10) تبين ذلك:

جدول رقم (10): اختبار t-test لمتغير الجهة من حيث أثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول، والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية

الجهة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	ت (المحسوبة)	مستوى الدلالة
مستثمر	139	3.5071	.70312	195	972	.332
موظف في السوق المالي	58	3.4064	.55131			

• دال إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$

يتضح من الجدول (10)، أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، من حيث أثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى إلى متغير الجهة، حيث أن مستوى الدلالة $\alpha = 0.332$ أكبر من $\alpha = 0.05$ ، ومثل هذه النتيجة تعني قبول الفرضية الصفرية.

ومن خلال النظر للجدول تبين تقارب بين المتوسطات الحسابية حيث كان المتوسط لدى المستثمر (3.5071) بينما الموظف في السوق المالي كان المتوسط (3.4064).

ثانياً: نتائج الفرضية الثانية

من أجل دراسة صحة الفرضية الفائلة بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ ، من حيث أثر ضربية القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى إلى متغير الجنس"، من أجل اختبار الفرضية استخدم اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين (Independent t-test) ونتائج الجدول (11) تبين ذلك:-

جدول رقم (11): اختبار t-test لمتغير الجنس من حيث أثر ضربية القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية

مستوى الدلالة	ت (المحسوبة)	درجات الحرية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العدد	الجنس
0.327	0.983	193	0.68937	3.5184	104	ذكر
			0.60729	3.4263	91	أنثى

• دال إحصائياً عند مستوى $(\alpha = 0.05)$

يتبين من الجدول (11)، أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha = 0.05)$ ، من حيث أثر ضربية القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى إلى متغير الجنس، حيث أن مستوى الدلالة $(\alpha = 0.327)$ أكبر من $(\alpha = 0.05)$ ، ومثل هذه النتيجة تعني قبول الفرضية الصفرية.

ومن خلال النظر للجدول تبين تقارب المتوسطات الحسابية، حيث كان المتوسط لدى

الذكور (3.5184) والإناث كان المتوسط (3.4263).

ثالثاً: نتائج الفرضية الثالثة:-

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، من حيث أثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى إلى متغير المؤهل العلمي " من أجل فحص صحة الفرضية المتعلقة بمتغير المؤهل العلمي استخدمت المتوسطات الحسابية واختبار التباين الأحادي (one way ANOVA) للعينات المستقلة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدولين رقم (12،13) التاليين:

جدول (12): المتوسطات الحسابية لأثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى إلى متغير المؤهل العلمي

المتغيرات	العدد	الوسط الحسابي
أقل من توجيهي	62	3.3429
توجيهي	35	3.4676
دبلوم	30	3.2380
بكالوريوس	43	3.8788
ماجستير فأكثر	22	3.3944
المجموع	192	3.4752

يتضح من خلال الجدول (12) أن هناك فروق في المتوسطات الحسابية لمتغيرات المؤهل العلمي، حيث حصلت فئة البكالوريوس على أعلى الأوساط الحسابية، ومن ثم التوجيهي ومن ثم ماجستير فأكثر ومن ثم أقل من توجيهي وأخيرا الدبلوم، وللتحقق ما إذا كانت الفروق في المتوسطات الحسابية قد وصلت إلى مستوى الدلالة الإحصائية، استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي والجدول (13) يوضح ذلك:

الجدول (13): نتائج اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق من حيث أثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول، والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى إلى متغير المؤهل العلمي

مستوى الدلالة (P)	قيمة (ف) المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
000	6.427	2.480	4	9.921	المربعات بين الفئات
		.386	187	72.171	المربعات الداخلية
			191	82.092	المجموع الكلي

*دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)

يتبين من الجدول رقم (13) أن قيمة مستوى الدلالة=0.000 وهذه القيمة أصغر من القيمة المحددة في الفرضية وهي (0.05)، ولذلك فإننا نرفض صحة الفرضية ونقول أنه "توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، من حيث أثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية، تعزى إلى متغير المؤهل العلمي ومن أجل تحديد لصالح من كانت الفروق، أتبع تحليل التباين الأحادي باختبار LSD للمقارنات البعدية ونتائج الجدول (14) تبين ذلك:-

جدول رقم (14): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية لدلالة الفروق لأثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى إلى متغير المؤهل العلمي

المقارنات	أقل من توجيهي	توجيهي	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير فأكثر
أقل من توجيهي		0.1247	0.2296	*-0.4112	0.0732
توجيهي			0.1049	*-0.5358	-0.0515
دبلوم				*-0.6407	-0.1564
بكالوريوس					*-0.4844
ماجستير فأكثر					

• دال إحصائيا عند مستوى ($\alpha = 0.05$)

يتضح من خلال الجدول (14) وجود فروق ذات دلالة إحصائية أثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى إلى متغير المؤهل العلمي حيث تبين بأن هناك فروق بين الفئات التالية:
(بين فئة أقل من توجيهي و فئة بكالوريوس) لصالح فئة بكالوريوس

(بين فئة توجيهي و فئة بكالوريوس) لصالح فئة بكالوريوس
 (بين فئة دبلوم و فئة بكالوريوس) لصالح فئة بكالوريوس
 (بين فئة بكالوريوس وفئة ماجستير فأكثر) لصالح فئة بكالوريوس

رابعاً: نتائج الفرضية الرابعة:-

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، من حيث من حيث أثر ضربية القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى إلى متغير حجم الإستثمار بالأسهم " من أجل فحص صحة الفرضية المتعلقة بمتغير حجم الإستثمار بالأسهم استخدمت المتوسطات الحسابية واختبار التباين الأحادي (one way ANOVA) للعينات المستقلة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدولين رقم (14، 15) التاليين:-

جدول (15): المتوسطات الحسابية لأثر ضربية القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى إلى متغير حجم الإستثمار بالأسهم

المتغيرات	العدد	الوسط الحسابي
5000-1000	77	3.4111
10000-5000	46	3.0703
10000 فأكثر	43	3.7943
المجموع	166	3.4159

يتضح من خلال الجدول (15) أن هناك فروق في المتوسطات الحسابية لمتغيرات حجم الإستثمار بالأسهم حيث حصلت فئة 10000 سهم فأكثر على أعلى الأوساط الحسابية ومن ثم من 5000-1000 سهم واخيراً من 10000-5000 سهم وللتحقق ما إذا كانت الفروق في المتوسطات الحسابية قد وصلت إلى مستوى الدلالة الإحصائية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي والجدول (16) يوضح ذلك:

الجدول (16): نتائج اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق من حيث لأثر ضربية القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى إلى متغير حجم الإستثمار بالأسهم

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة (P)
المربعات بين الفئات	11.655	2	5.827	17.615	000
المربعات الداخلية	53.926	163	.331		
المجموع الكلي	65.580	165			

*دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)

يتبين من الجدول رقم (16) أن قيمة مستوى الدلالة=0.000 وهذه القيمة أصغر من القيمة المحددة في الفرضية وهي (0.05)، ولذلك فإننا نرفض صحة الفرضية ونقول بأنه " توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، من حيث أثر ضربية القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى إلى متغير حجم الإستثمار في الأسهم "

ومن أجل تحديد لصالح من كانت الفروق أتبع تحليل التباين الأحادي باختبار LSD للمقارنات البعدية ونتائج الجدول (17) تبين ذلك:

جدول رقم (17): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية لدلالة الفروق، أثر ضربية القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية، تعزى إلى متغير حجم الإستثمار بالأسهم

المقارنات	5000-1000	10000-50000	10000 فأكثر
5000-1000		*0.3408	*-0.3832
10000-50000			*-0.17241
10000 فأكثر			

• دال إحصائيا عند مستوى ($\alpha = 0.05$)

يتضح من خلال الجدول (17) وجود فروق ذات دلالة إحصائية أثر ضربية القيمة المضافة في نشاط التداول، والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى إلى متغير حجم الإستثمار بالأسهم حيث تبين أن هناك فروقاً بين الفئات التالية:

(بين فئة من 1000-5000 سهم و فئة 5000-100000 سهم) لصالح فئة من 1000-5000 سهم
 (بين فئة 1000-5000 سهم و فئة 10000 فأكثر) لصالح فئة 10000 فأكثر
 (بين فئة من 5000-10000 سهم و فئة 100000 فأكثر) لصالح فئة 10000 سهم فأكثر
خامسا: نتائج الفرضية الخامسة:-

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، من حيث من حيث أثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى الى متغير سنوات الإستثمار بالأسهم " من أجل فحص صحة الفرضية المتعلقة بمتغير سنوات الإستثمار بالأسهم استخدمت المتوسطات الحسابية واختبار التباين الاحادي (one way ANOVA) للعينات المستقلة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدولين رقم (18،19) التاليين:-

جدول (18): المتوسطات الحسابية لأثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى الى متغير سنوات الإستثمار بالأسهم

المتغيرات	العدد	الوسط الحسابي
سنة أولى أو أقل	73	3.4106
2-3 سنوات	37	3.0592
4-5 سنوات-	27	3.6378
6 سنوات فأكثر	32	3.5443
المجموع	169	3.3953

يتضح من خلال الجدول (18) أن هناك فروق في المتوسطات الحسابية لمتغيرات سنوات الإستثمار بالأسهم حيث حصلت فئة 4-5 سنوات على أعلى الأوساط الحسابية ومن ثم من 6 سنوات فأكثر و من ثم سنة أولى فأقل، واخيرا من 2-3 سنوات، وللتحقق ما إذا كانت الفروق في المتوسطات الحسابية قد وصلت الى مستوى الدلالة الإحصائية استخدم اختبار تحليل التباين الاحادي والجدول (19) يوضح ذلك:

الجدول (19): نتائج اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق من حيث لأثر ضربية القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى الى متغير سنوات الإستثمار بالأسهم

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة (P)
المربعات بين الفئات	6.496	3	2.165	5.663	.001
المربعات الداخلية	63.100	165	.382		
المجموع الكلي	69.596	168			

*دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)

يتبين من الجدول رقم (19) أن قيمة مستوى الدلالة = 0.001 وهذه القيمة أصغر من القيمة المحددة في الفرضية وهي (0.05)، ولذلك فإننا نرفض صحة الفرضية ونقول بأنه " توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، من حيث أثر ضربية القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى الى متغير سنوات الإستثمار في الأسهم "

ومن أجل تحديد لصالح من كانت الفروق أتبع تحليل التباين الأحادي باختبار LSD للمقارنات البعدية ونتائج الجدول (20) تبين ذلك:-

جدول رقم (20): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية لدلالة الفروق لأثر ضربية القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى الى متغير سنوات الإستثمار بالأسهم

المقارنات	سنة أولى أو أقل	2-3 سنوات	4-5 سنوات	6 سنوات فأكثر
سنة أولى أو أقل		*0.3515	-0.2727	0.1337
2-3 سنوات			*-0.5786	*-0.4852
4-5 سنوات				0.0934
6 سنوات فأكثر				

• دال إحصائيا عند مستوى ($\alpha = 0.05$)

يتضح من خلال الجدول (20) وجود فروق ذات دلالة إحصائية أثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى الى متغير سنوات الإستثمار بالأسهم حيث تبين بأن هناك فروق بين الفئات التالية:

(بين فئة سنة أولى فأقل و فئة 2-3سنوات) لصالح فئة سنة أولى فأقل

(بين فئة 2-3سنوات و 4-5سنوات) لصالح فئة 4-5 سنوات

(بين فئة 2-3سنوات و 6 سنوات فأكثر) لصالح فئة 6سنوات فأكثر

سادسا: نتائج الفرضية السادسة:-

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، من حيث من حيث أثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى الى متغير المستوى المعرفي بالإستثمار في السوق المالي " من أجل فحص صحة الفرضية المتعلقة بمتغير المستوى المعرفي بالإستثمار في السوق المالي استخدمت المتوسطات الحسابية واختبار التباين الاحادي (one way ANOVA) للعينات المستقلة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدولين رقم (21،22) التاليين:-

جدول (21): المتوسطات الحسابية لأثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى الى متغير المستوى المعرفي بالإستثمار في السوق المالي

المتغيرات	العدد	الوسط الحسابي
ممتاز	76	3.4023
جيد جدا	43	3.1589
جيد	77	3.6975
المجموع	196	3.4649

يتضح من خلال الجدول (21) أن هناك فروق في المتوسطات الحسابية لمتغيرات المستوى المعرفي بالإستثمار في السوق المالي حيث حصلت فئة جيد على أعلى الأوساط

الحسابية ومن ثم ممتاز و من ثم جيد جدا وللتحقق ما إذا كانت الفروق في المتوسطات الحسابية قد وصلت الى مستوى الدلالة الإحصائية استخدم اختبار تحليل التباين الاحادي والجدول (22) يوضح ذلك:

الجدول (22): نتائج اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق من حيث لأثر ضربية القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى الى متغير المستوى المعرفي بالإستثمار في السوق المالي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة (P)
المربعات بين الفئات	8.491	2	4.246	10.528	0.000
المربعات الداخلية	77.827	193	.403		
المجموع الكلي	86.318	195			

*دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)

يتبين من الجدول رقم (22) أن قيمة مستوى الدلالة=0.000 وهذه القيمة أصغر من القيمة المحددة في الفرضية وهي (0.05)، ولذلك فإننا نرفض صحة الفرضية ونقول بأنه " توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، من حيث أثر ضربية القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى الى متغير المستوى المعرفي بالإستثمار في السوق المالي "

ومن أجل تحديد لصالح من كانت الفروق أتبع تحليل التباين الأحادي باختبار LSD

للمقارنات البعدية ونتائج الجدول (23) تبين ذلك:-

جدول رقم (23): نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية لدلالة الفروق لأثر ضربية القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى الى متغير المستوى المعرفي بالإستثمار في السوق المالي

المقارنات	ممتاز	جيد جدا	جيد
ممتاز		*0.2433	*-0.2953
جيد جدا			*-0.5386
جيد			

• دال احصائيا عند مستوى ($\alpha = 0.05$)

يتضح من خلال الجدول (23) وجود فروق ذات دلالة إحصائية أثر ضريبية القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى الى متغير المستوى المعرفي بالإستثمار في السوق المالي حيث تبين بأن هناك فروق بين الفئات التالية:

(بين فئة ممتاز و فئة جيد جدا) لصالح فئة جيد جدا

(بين فئة ممتاز و فئة جيد) لصالح جيد

(بين فئة جيد جدا و فئة جيد) لصالح فئة جيد ,

سابعا: نتائج الفرضية السابعة

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، من حيث أثر ضريبية القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى الى متغير العلم بأنه يتم اقتطاع ضريبية قيمة مضافة قيمتها 14.5% على العمولات التي تقتطع من الصفقات"، من أجل اختبار الفرضية استخدم اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين (Independent t-test) ونتائج الجدول (24) تبين ذلك:-

جدول رقم (24): اختبار t-test لمتغير العلم بأنه يتم اقتطاع ضريبية قيمة مضافة قيمتها 14.5% على العمولات التي تقتطع من الصفقات من حيث أثر ضريبية القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية

المتغير	العدد	الوسط الحسابي	الأحرف المعياري	درجات الحرية	ت(المحصد وية)	مستوى الدلالة
لا	55	3.2642	.71404	197	-2.735	.007
نعم	144	3.5477	.62975			

• دال احصائيا عند مستوى $\alpha = 0.05$

يتبين من الجدول (24)، أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، من حيث أثر ضريبية القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى الى متغير العلم بأنه يتم اقتطاع ضريبية قيمة مضافة قيمتها 14.5% على

العمولات التي تقتطع من الصفقات، حيث أن مستوى الدلالة ($\alpha = 0.007$) اصغر من ($\alpha = 0.05$)، ومثل هذه النتيجة تعني رفض الفرضية الصفرية.

ومن خلال النظر للجدول تبين تباعد بين المتوسطات الحسابية حيث كان المتوسط لدى لفئة لا (3.2642) ولفئة نعم كان المتوسط (3.5477) وهذا يدل على أن العينة التي تعلم بأنه يتم اقتطاع ضريبة قيمة مضافة قيمتها 14.5% على العمولات التي تقتطع من الصفقات تميل الى التأثير بشكل أكبر من الفئة التي لا تعلم بامر اقتطاع الضريبة بوجه عام.

ثامنا: نتائج الفرضية الثامنة

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ ، من حيث أن فرض ضريبية القيمة المضافة على عمولات التداول على البائع و المشتري تشكل عبئا عليهما."، من أجل اختبار الفرضية استخدم اختبار كاي تربيع (Chi Square) على التوزيع التكراري لفئات الاجابة على السؤال الذي يمثل الفرضية وهو سؤال (2) في أداة الدراسة وهي كبيرة جدا(العدد = 51)، كبيرة (العدد = 83)، متوسطة (العدد = 49)، قليلة (العدد = 12)، قليلة جد(العدد = 3) وكانت نتائج الختبار في الجدول (25) التالي:-

جدول رقم (25): اختبار كاي تربيع من حيث أن فرض ضريبية القيمة المضافة على

عمولات التداول على البائع و المشتري تشكل عبئا عليهما

106.141	قيمة كاي
4	درجة الحرية
.000	مستوى الدلالة

• دال احصائيا عند مستوى الدلالة $(\alpha = 0.05)$

يتبين من الجدول (25)، أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha = 0.05)$ ، من حيث أن فرض ضريبية القيمة المضافة على عمولات التداول على البائع و المشتري تشكل عبئا عليهما، حيث أن مستوى الدلالة $(\alpha = 0.000)$ اصغر من $(\alpha = 0.05)$ ، ومثل هذه النتيجة تعني رفض الفرضية الصفرية.

ونلاحظ بأن التكرارا الأكبر كان لفئة كبيرة (83) وكبيرة جدا (49) وهذا يدل على اتجاه عينة الدراسة الى الاجابة بالموافقة الكبيرة على أن فرض ضريبية القيمة المضافة على عمولات التداول على البائع و المشتري تشكل عبئا عليهما.

تاسعا: نتائج الفرضية التاسعة

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ ، من حيث إن ضريبة القيمة المضافة تؤثر سلبيا على حجم التداول في السوق الفلسطيني."، من أجل اختبار الفرضية استخدم اختبار كاي تربيع (Chi Square) على التوزيع التكراري لفئات الاجابة على السؤال الذي يمثل الفرضية وهو سؤال (5) في أداة الدراسة وهي كبيرة جدا (العدد = 65)، كبيرة (العدد = 55)، متوسطة (العدد = 52)، قليلة (العدد = 21)، قليلة جد (العدد = 5) وكانت نتائج الختبار في الجدول (26) التالي:-

جدول رقم (26): اختبار كاي تربيع من حيث إن ضريبة القيمة المضافة تؤثر سلبيا على حجم التداول في السوق الفلسطيني

65.131	قيمة كاي
4	درجة الحرية
.000	مستوى الدلالة

• دال احصائيا عند مستوى الدلالة $(\alpha = 0.05)$

يتبين من الجدول (26)، أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha = 0.05)$ ، من حيث إن ضريبة القيمة المضافة تؤثر سلبيا على حجم التداول في السوق الفلسطيني، حيث أن مستوى الدلالة $(\alpha = 0.000)$ اصغر من $(\alpha = 0.05)$ ، ومثل هذه النتيجة تعني رفض الفرضية الصفرية.

ونلاحظ بأن التكرار الأكبر كان لفئة كبيرة جدا (65) وكبيرة (55) وهذا يدل على اتجاه عينة الدراسة الى الاجابة بالموافقة الكبيرة على إن ضريبة القيمة المضافة تؤثر سلبيا على حجم التداول في السوق الفلسطيني.

عاشرا: نتائج الفرضية العاشرة

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ ، من حيث أن ضريبة القيمة المضافة تؤثر على نشاط (عمولة) الإستثمار و التداول في السوق المالي الفلسطيني"، من أجل اختبار الفرضية استخدم اختبار كاي تربيع (Chi Square) على التوزيع التكراري لفئات الاجابة على السؤال الذي يمثل الفرضية وهو سؤال (9) في أداة الدراسة وهي كبيرة جدا(العدد =46)، كبيرة(العدد=48)، متوسطة(العدد=54)، قليلة(العدد=36)، قليلة جد(العدد =13) وكانت نتائج اختبار في الجدول (26) التالي:-

جدول رقم (27): اختبار كاي تربيع من حيث إن ضريبة القيمة المضافة تؤثر سلبيا على حجم التداول في السوق الفلسطيني

26.376	قيمة كاي
4	درجة الحرية
.000	مستوى الدلالة

• دال احصائيا عند مستوى الدلالة $(\alpha = 0.05)$

يتبين من الجدول (27)، أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha = 0.05)$ ، من حيث أن ضريبة القيمة المضافة تؤثر على نشاط (عمولة) الإستثمار و التداول في السوق المالي الفلسطيني، حيث أن مستوى الدلالة $(\alpha = 0.000)$ اصغر من $(\alpha = 0.05)$ ، ومثل هذه النتيجة تعني رفض الفرضية الصفرية.

ونلاحظ بأن التكرار الأكبر كان لفئة كبيرة (48) وكبيرة جدا(46) وهذا يدل على اتجاه عينة الدراسة الى الاجابة بالموافقة الكبيرة على أن ضريبة القيمة المضافة تؤثر على نشاط (عمولة) الإستثمار و التداول في السوق المالي الفلسطيني

الحادية عشرة: نتائج الفرضية الحادية عشر

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، من حيث أنه في حال إنخفاض ضريبة القيمة المضافة على صفقات التداول يزداد الإستثمار في السوق المالي"، من أجل اختبار الفرضية استخدم اختبار كاي تربيع (Chi Square) على التوزيع التكراري لفئات الاجابة على السؤال الذي يمثل الفرضية وهو سؤال (13) في أداة الدراسة وهي كبيرة جدا (العدد = 52)، كبيرة (العدد = 51)، متوسطة (العدد = 42)، قليلة (العدد = 41)، قليلة جدا (العدد = 13) وكانت نتائج الختبار في الجدول (28) التالي:-

جدول رقم (28): اختبار كاي تربيع من حيث أنه في حال إنخفاض ضريبة القيمة المضافة على صفقات التداول يزداد الإستثمار في السوق المالي

25.095	قيمة كاي
4	درجة الحرية
.000	مستوى الدلالة

• دال احصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)

يتبين من الجدول (28)، أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، من حيث أنه في حال إنخفاض ضريبة القيمة المضافة على صفقات التداول يزداد الإستثمار في السوق المالي، حيث أن مستوى الدلالة ($\alpha = 0.000$) اصغر من ($\alpha = 0.05$)، ومثل هذه النتيجة تعني رفض الفرضية الصفرية.

ونلاحظ بأن التكرارا الأكبر كان لفئة كبيرة جدا (52) وكبيرة (51) وهذا يدل على اتجاه عينة الدراسة الى الاجابة بالموافقة الكبيرة على أن أنه في حال إنخفاض ضريبة القيمة المضافة على صفقات التداول يزداد الإستثمار في السوق المالي

ملخص نتائج الدراسة

- 70% من عينة الدراسة كانوا من المستثمرين في السوق المالي و 29% موظفين في السوق
- 52.5% من العينة كانوا من فئة الذكور و 45.5% من فئة الإناث.
- أن 31% من المستجيبين الدراسة كان تحصيلهم العلمي أقل من توجيهي و 21.5% حاصلين على شهادة البكالوريوس، و 18% على التوجيهي، 15% الدبوم و 11% حاصلين على شهادة الماجستير فأكثر و 3.5%
- 38.5% من المستجيبين لأداة الدراسة حجم استثمارها بالأسهم ما بين 500-1000 سهم و 23.5% ما بين 5000-10000 سهم و 21.5% حجم الاستثمار 10000 سهم فأكثر و 16.5%
- أن 36.5% من العينة كانت سنوات استثمارهم في الأسهم سنة أولى أو أقل و 19% سنوات استثمارهم ما بين 2 الى 3 سنوات و 16% 6 سنوات فأكثر و 13.5% ما بين 4 الى 5 سنوات
- أن 43.8% من العينة المستوى المعرفي لهم بالإستثمار في السوق المالي كان متساوي بين الممتاز والجيد بنسبة 38.5% لكلا المستويان و 21.5% من العينة كان مستواها المعرفي جيد جدا
- أن 72.5% من العينة تعلم بأنه يتم اقتطاع ضريبة قيمة مضافة نسبتها 14.5% على العمولات التي تقطع من الصفقات و 27.5% لا تعلم
- تبين بأن هناك موافقة كبيرة من قبل المستجيبين لعينة الدراسة على تأثير ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية وهذا ما دلت عليه النسبة الكبيرة لإجابات العينة على اسئلة الدراسة .
- تبين بأن هناك موافقة كبيرة جدا أن حجم ضريبة القيمة المضافة مرتفع
- تبين بأن هناك موافقة كبيرة من عينة الدراسة على أن العمولة التي تتقاضها شركة الوساطة عالية، وأن فرض ضريبة القيمة المضافة على عمولات التداول على البائع و المشتري تشكل عبئا عليهما، تأثر ضريبة القيمة المضافة سلبيا على حجم التداول في السوق الفلسطيني، أهمية الضريبة عند حصول عمليات التبادل التجاري للأسهم، و قد لمس اثر تخفيض ضريبة القيمة المضافة

مؤخرا من 16% الى 14.5% و ذلك في الإنخفاض في التعاملات بالأوراق المالية كبائع أو مشتري أو موظف، ازدياد ادراج الشركات في السوق كان له اثر بشكل ايجابي على مستوى التداول في السوق المالي الفلسطيني،في حال إنخفاض ضريبة القيمة المضافة على صفقات التداول يزداد الإستثمار في السوق المالي،نسبة الضريبة الحالية مرتفعة و تقلص حجم التداول في السوق المالي الفلسطيني،تؤثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط الإستثمار و التداول في السوق المالي الفلسطيني،يلعب السوق المالي دور هام في عمولة التداول في سوق فلسطين المالي،إنخفاض اسعار الأسهم ينعكس بشكل مباشر على مستوى الضرائب،في حال ارتفاع سعر ضريبة القيمة المضافة المفروضة على صفقات التداول يتوقع إنخفاض الإستثمار في السوق المالي،البيئة الاستثمارية في فلسطين تواجه عقبات سياسية اقتصادية،هناك تعقيد في شروط الادراج و التسجيل في سوق فلسطين المالي،مفهوم ضريبة القيمة المضافة و طرق احتسابها واضحة

• وجد بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية من حيث أثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية باختلاف متغير الجهة سواء كان مستثمر أم موظف في السوق المالي أو متغير الجنس سواء كان المستجيب ذكر أم أنثى.

• تبين بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية من حيث أثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية باختلاف متغير المؤهل العلمي وعندما استخدم اختبار LSD للمقارنات البعدية تبين بأن الفروق في الأوساط الحسابية كانت لصالح فئة الحاصلين على شهادة .

• وجد فروق ذات دلالة إحصائية من حيث أثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية باختلاف متغير حجم الإستثمار بالأسهم وعندما استخدم اختبار LSD للمقارنات البعدية تبين بأن الفروق في الأوساط الحسابية كانت لصالح فئة المستثمرين بأسهم من 100000 سهم فأكثر .

• تبين بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية من حيث أثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية باختلاف متغير سنوات الإستثمار بالأسهم وعندما استخدم اختبار LSD للمقارنات البعدية تبين بأن الفروق في الأوساط الحسابية كانت لصالح فئة سنوات خبرتهم من 2-3 سنوات .

• تبين بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند من حيث أثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية وعندما استخدم اختبار LSD للمقارنات البعدية تبين بأن الفروق في الأوساط الحسابية كانت لصالح فئة المستوى المعرفي الجيد.

• تبين بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية من حيث أثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية تعزى إلى متغير العلم بأنه يتم اقتطاع ضريبة قيمة مضافة قيمتها 14.5% على العمولات التي تقتطع من الصفقات حيث تبين بأن الفئة التي لديها علم تميل إلى الموافقة بشكل أكبر على وجود أثر لضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية من الفئة التي لا تعلم وتعزى الباحثة ذلك إلى عدم الوعي الضريبي لدى المكلفين.

• تبين بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية من حيث أن فرض ضريبة القيمة المضافة على عمولات التداول على البائع و المشتري تشكل عبئا عليهما وعند النظر إلى التوزيع التكراري لفئات الاجابة على سؤال لدراسة تبين بأن هناك موافقة كبيرة من قبل العينة على أن فرض ضريبة القيمة المضافة على عمولات التداول على البائع و المشتري تشكل عبئا عليهما .

• تبين بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية من حيث إن ضريبة القيمة المضافة تؤثر سلبا على حجم التداول في السوق الفلسطيني وعند النظر إلى التوزيع التكراري لفئات الاجابة على سؤال لدراسة تبين بأن هناك موافقة كبيرة من قبل العينة على إن ضريبة القيمة المضافة تؤثر سلبا على حجم التداول في السوق الفلسطيني.

• تبين بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية من حيث أن ضريبة القيمة المضافة تؤثر في نشاط الإستثمار و التداول في السوق المالي الفلسطيني وعند النظر إلى التوزيع التكراري لفئات الاجابة على سؤال لدراسة تبين بأن هناك موافقة كبيرة من قبل العينة على أن ضريبة القيمة المضافة تؤثر نشاط الإستثمار و التداول في السوق المالي .

• تبين بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية من حيث أنه في حال إنخفاض ضريبة القيمة المضافة على صفقات التداول يزداد الإستثمار في السوق المالي وعند النظر إلى التوزيع التكراري لفئات الاجابة على سؤال لدراسة تبين بأن هناك موافقة كبيرة من قبل العينة على أنه في حال إنخفاض ضريبة القيمة المضافة على صفقات التداول يزداد الإستثمار في السوق المالي .

التوصيات

- ضرورة تخفيض ضريبة القيمة المضافة على عمولة التداول لتشجيع الإستثمار في السوق المالي.
- نشر الوعي بين فئات المكلفين خاصة الذين يتعاملون مع السوق المالي.
- محاربة التهريب الضريبي.
- زيادة النشرات والتوضيحات للمستثمرين بالسوق المالي خاصة موضوع الضريبة على عمولة التداول وكيفية إحتساب العمولة.
- تفعيل المهمات الاساسية للسوق المالي من خلال الاستفادة من مدخرات المواطنين بإيجاد قناة لتحويلها كرؤوس اموال في خدمة رجال الاعمال والمشاريع التي تستلزم رؤوس اموال كبيرة وطويلة الاجل، وتوفير سيولة للمستثمرين الراغبين في بيع أسهمهم في الشركات المدرجة بغرض المتاجرة بالأسهم ولاسباب اخرى، والمساعدة في استجلاب رؤوس اموال من الخارج لتستثمر في السوق المالي.
- اصلاح النظام الضريبي وتطويره ليلائم مستلزمات اقتصاد السوق للشركات المساهمة وللأفراد والمؤسسات الخاصة.
- توفير الأنظمة والقوانين اللازمة لتفعيل دور الأسواق، مثل: قانون تشجيع الإستثمار، وقانون الضرائب، وقانون الشركات، وقانون الأوراق المالية، وقانون هيئة الأوراق المالية.
- يجب تخفيض عمولة التداول الى أقل حد ممكن من اجل تشجيع المستثمرين على الاقبال على التداول في السوق المالي
- توجيه الادخار نحو الإستثمارات الأكثر كفاءة وإنتاجية، الامر الذي يولد عائد ملائم للمستثمر ويعود بالنفع العام على مستوى الاقتصاد القومي.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

- أبو طبل، عيسى محمد: **الضريبة العامة على الدخل**، دار الثقافة العربية. 1985.
- أبو كرش، شريف: **إدارة المنازعات الضريبية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2004.
- أسعد رياض: **استخدام الادوات المالية الجديدة في إدارة المحافظ الإستثمارية**، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، قبرص، 1997
- أمين، السيد احمد لطفي: **الجوانب التشريعية والممارسات المحاسبية للضرائب المباشرة على أرباح منشآت الأعمال**، ط1، القاهرة 1991
- البطريق، يونس احمد: **النظم الضريبية**، الدار الجامعية، 1998، الإسكندرية
- الجمل، جمال جويدان: **الأسواق المالية والنقدية**، عمان: دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الاردن، ط2002، 1
- الحناوي، محمد: **اساسيات الإستثمار في بورصة الأوراق المالية**، ط2، مصر: الدار الجامعية 1997.
- الرفاعي، خليل محمود: **المحاسبة الضريبية**، عمان. الأردن: دار المستقبل للنشر والتوزيع. 1998
- الزيبي، حمزة محمود، اساسيات الإدارة المالية، مؤسسة الأوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2001
- العمار، رضوان وليد: **اساسيات في الإدارة المالية مدخل الى قرارات الإستثمار وسياسات التمويل**، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1997
- العمر، حسين: **مبادئ المالية العامة**، الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ط2، 2002.

- القيسي، أعاد احمد: المالية العامة والتشريع الضريبي،، عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2.
- الهندي، منير، رسمية.قرياقص: الأسواق والمؤسسات المالية، الاسكندرية، ط1 1997.
- بشور، عصام: المالية العامة والتشريع المالي. دمشق. منشورات جامعة دمشق، 1980.
- جامعة القدس المفتوحة: محاسبة ضريبة الدخل، ط1، عمان، 1998
- جبر، هشام: المؤسسات المالية، جامعة القدس المفتوحة، ط، 2000
- حجازي، المرسي السيد: النظم الضريبية، الدار الجامعية، 1998، الإسكندرية
- حماد .طارق: دليل المستثمرالى بورصة الأوراق المالية،تحليل القوائم المالية، تحليل العائد والمخاطر، التحليل الفني والاساسي: الدار الجامعية، 2005.
- حنفي، عبد الغفار،قرياقص،رسمية:الأسواق والمؤسسات المالية،مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 1999
- زعرب،حمدي شحدة: اختبار الكفاءة التشغيلية للسوق المالي الفلسطيني،2005
- زعيتر، فاروق احمد:دور بنوك الإستثمار في خدمة الأسواق المالية النامية،عمان،1996
- شامية، احمد زهير، الخطيب، خالد: المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع . 1997
- صبري، نضال رشيد: محاسبة ضريبة الدخل: منشورات جامعة القدس المفتوحة، 1998، ط1.
- عبد المنعم، فوزي: المالية العامة والسياسة المالية، بيروت: دار النهضة العربية،1971
- عرفات،غالب: اقتصاديات التهرب من ضريبة الدخل في الاردن. عمان، الاردن: دار الكتب، يوسف بحوث وشركاه، 1965.
- علاونة، عاطف: شرعية الضرائب في الأراضي الفلسطينية المحتلة مؤسسة الجيل للطباعة والنشر. رام الله. 1992.

- عواضه،حسن،المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1981.
- غندور، فاروق: المحاسبة الضريبية للأرباح التجارية والصناعية . بدون ناشر. 1988.
- مجيد، ضياء:البورصات أسواق المال وادواتها الأسهم والسندات،الاسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة، 2005
- مطر،محمد، إدارة الإستثمارات:الاطار النظري والتطبيقات العملية، مؤسسة الرواد للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 1999
- هشام عورتاني مؤتمرات للاستثمار في محافظات شمال الضفة الغربية، تموز/1997- مركز البحوث والدراسات الفلسطينية 1997
- هندي. منير ابراهيم: ادوات الإستثمار في أسواق راس المال: الأوراق المالية 1993
- هندي،منير صالح، قرياقص.:رسمية زكي،أسواق المال،المصادر والمؤسسات، جامعة الاسكندرية1997
- هندي،منير ابراهيم: إدارة الأسواق والمنشآت المالية منشأة المعارف، الاسكندرية ط1، 2002
- هندي، منير ابراهيم:الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، الاسكندرية، منشأة المعارف بالاسكندرية، 1998
- ياسين، فؤاد: المحاسبة الضريبية، عمان، دار اليازوري، 2005

القوانين

- 1- قانون ضريبة الدخل رقم (17) لعام 2004
- 2- قانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004
- 3- قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) لسنة 2004 م
- 4- قانون تشجيع الإستثمار رقم (6) لسنة 1995

مواقع الإنترنت

1. <http://www.p-s-e.com/PSEWEB/Forms/ar/Statistics.aspx>
2. <http://www.JPs-dir.com/Forum/Forun-posts.qsp>
3. <http://www.jp-s-dir.com1lo.lv/util/wwwstat/0201ftl.html>
4. <http://www.Mafham.com.person/detail?CID=193167-1-CST>
5. <http://www.lcmagazine.com.lb.lb/index.htm>
6. <http://www.mac4arabs.com/forums/lofiversion/index.php/t1230.html>
7. http://www.itdweb.com/documents/ITDCountries/G_Countries/Guinea.htm
8. <http://www.pnic.gov.ps/english/tourism/tour11.html>
9. <http://www.nablus-city.vb/showthread.php?t=6804>
10. <http://www.shm4net.net/link.php?id=276>
11. <http://www.lcmagazine.com.lb>
12. http://www.mafhoum.com/flipbook_external.html?CP=KNC-FFGoog100705
13. <http://www.ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7>
14. <http://www.mafhoum.com/wiki/%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7>

15. http://www.sahlisoft.com_forums/viewforum.php?id=6

16. http://www.100svar.dk_laering.asp?id=96&sprog=UK&password

المراجع الاجنبية

1. Desai, M. A. and J.R., Hines Jr., 2002, "Value Added Taxes and International Trade: The Evidence" (mimeo, University of Michigan).
2. Ebrill, Keen, Bodin, and Perry, 2001, *The Modern VAT*, (International Monetary Fund: Washington DC)
3. Resources/familyfun2005/flash/flipbook/flipbook_external.html?CP=KNC-FFGoog100705
4. Emran, M.S. and J.E. Stiglitz, 2001, "On Selective Indirect Tax Reform in Developing Countries," وهي دراسة ستصدر قريبا ضمن النشرة *الدورية Journal of Public Economics*.
5. Michael, P, Todaro: **Economic for a developing world today** , Longman , London , New York ,1997

المقابلات الشخصية

1- د.حسن ياسين. المدير العام لسوق فلسطين للأوراق المالية 2006/4/15.

2- جليل طريق مدير بورصة عمان 2006/11/14 و 2007/2/6

3- مقابلة في دائرة العلاقات العامة في سوق فلسطين للأوراق المالية، 2007/5/31

الدوريات

1. مناخ الإستثمار في فلسطين: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار، بكار - كانون الثاني 1997
2. المؤتمر العلمي لكلية التجارة، الإستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، الجامعة الإسلامية، غزة، 8-9، مايو، الجزء الأول، 2005
3. نشرة مركز تطوير المؤسسات Center for VirksomhedsUdvikling، الصادرة بتاريخ 31-10-2005
4. نشرة مركز تطوير المؤسسات Center for VirksomhedsUdvikling، الصادرة بتاريخ 31-10-2005
5. مجلة ارشادات عن تكاليف تحصيل ضريبة القيمة المضافة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، 2001
6. سامي مقداد، بحث بعنوان اثر انتفاضة الاقصى في سوق فلسطين للوراق المالية، 2002

رسائل الماجستير

1- خويرة، محفوظ، رسالة ماجستير بعنوان التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، دراسة ميدانية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2004

2- البسطامي، مؤيد عبد الرؤوف (2006)، رسالة ماجستير بعنوان ضريبة القيمة المضافة المطبقة في فلسطين وضريبة المبيعات المطبقة في الاردن (دراسة مقارنة)، جامعة النجاح الوطنية، 2006

الملحق (1): استبيان الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا
برنامج المنازعات الضريبية

أثر ضريبة القيمة المضافة في نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية
تحية طيبة وبعد،،،

تهدف هذه الإستبانة الى فحص اثر ضريبة القيمة المضافة على نشاط التداول والإستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية من وجهة نظر المستثمرين وشركات الوساطة، وذلك من اجل إتمام متطلبات الحصول على درجة الماجستير في جامعة النجاح الوطنية تخصص المنازعات الضريبية.

مع خالص الاحترام أرجو من حضرتكم الاجابة على اسئلة الإستبانة بكل صدق وموضوعية مع العلم بأن المعلومات الواردة لدى المستخدم في الإستبانة ستعامل بسرية متناهية ولن تستخدم الا لاغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم
والله ولي التوفيق

الطالبة: ميس موسى درويش الكردي

القسم الأول: المعلومات الشخصية

تتضمن الاسئلة التالية معلومات خاصة بك يرجى وضع اشارة (X) في المربع الذي ينطلق مع المعلومات الخاصة بك:-

1. الجهة: مستثمر () موظف في السوق المالي ()
2. الجنس: ذكر () أنثى ()
3. المؤهل العلمي: توجيهي () أو أقل () دبلوم () بكالوريوس () ماجستير فأكثر ()
4. حجم الإستثمار بالأسهم 1000-5000 () 5000-10000 () 10000 فأكثر ()
5. سنوات الإستثمار بالأسهم: سنة أولى أو أقل () 2-3 سنوات () 4-5 سنوات () 6 سنوات فأكثر ()
6. المستوى المعرفي بالإستثمار في السوق المالي ممتاز () جيد جدا () جيد ()
7. هل تعلم بأنه يتم اقتطاع ضريبة قيمة مضافة نسبتها 14.5% على العمولات التي تقطع من لصفقات؟
نعم () لا ()

القسم الثاني: معلومات بخصوص الإستثمار

ضع اشارة (X) أما اجابة (درجة كبيرة جدا" أو كبيرة أو متوسطة أو قليلة أو قليلة جدا") على الصفحة التالية:

رقم	الفقرة	درجة كبيرة جدا"	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا"
1	حجم هذه الضريبة التي تقطع مرتفع					
2	فرض ضريبة القيمة المضافة على عمولات التداول على البائع و المشتري تشكل عبئا" عليهما					
3	العمولة التي تتقاضاها شركة الوساطة عالية					
4	بما أنه تم تخفيض ضريبة القيمة المضافة مؤخرا من 16% الى 14.5% لمست اثر ذلك الإنخفاض في التعاملات بالأوراق المالية كبائع أو مشتري أو موظف					
5	تؤثر ضريبة القيمة المضافة سلبيا على حجم التداول في السوق الفلسطيني					
6	نسبة الضريبة الحالية مرتفعة وتقلص حجم التداول في السوق المالي الفلسطيني					
7	تولي أهمية للضريبة عند حصول عمليات التبادل التجاري للأسهم					
8	تؤثر ضريبة القيمة المضافة على نشاط الإستثمار والتداول في السوق المالي الفلسطيني					
9	تلعب ضريبة القيمة المضافة دورا هاما في زيادة عبء عمولة التداول في سوق فلسطين المالي					

رقم	الفقرة	درجة كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا
10	ازدياد إدراج الشركات في السوق اثر بشكل ايجابي على مستوى التداول في السوق المالي الفلسطيني					
11	في حال ارتفاع سعر ضريبة القيمة المضافة المفروضة على صفقات التداول تتوقع انخفاض استثماراتك في السوق المالي					
12	في حال انخفاض ضريبة القيمة المضافة على صفقات التداول تزداد استثماراتك في السوق المالي					
13	هناك تعقيد في شروط الإدراج والتسجيل في سوق فلسطين المالي					
14	البيئة الإستثمارية في فلسطين تواجه عقبات سياسية اقتصادية					
15	مفهوم ضريبة القيمة المضافة وطريقة احتسابها واضح بالنسبة إليكم					

**An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies**

**Impact of the Value Added Tax on Trading Activity
and Investment at the Palestine Securities Exchange**

**By
Mays Mousa Kurdi**

**Advisor
Dr. Mohammed Sharaqa**

*Submitted in Partial Fulfillments of the Requirements for the Degree of
Masters of Taxation Disputes Graduate Studies at An-Najah National
University, Nablus, Palestine.*

2007

143

**Impact of the Value Added Tax on Trading Activity
and Investment at the Palestine Securities Exchange**

**By
Mays Mousa Kurdi**

**Advisor
Dr. Mohammed Sharaqa**

Abstract

This study aimed at identifying the general concept of Tax in terms of its characteristics, rules for taking effect, extent of Value added tax (VAT)'s impact on the economy and investment. It also sought to introduce the Palestine Securities Exchange (PSE) in terms of goals and conditions for securities issuance. Furthermore, this study investigated the impact of Al-Aqsa Intifada on the PSE, in addition to the ways of deductions of VAT on trading activity.

To achieve these goals, the researcher divided the study into three chapters. One dwelt on the general context of taxes and their impact on the Palestinian economy, the general concept of taxes, its characteristics and rules for talking effect in Palestine,. The chapter also looked at the goals of taxes in general in addition to the goals of the tax system in. The chapter also dealt with the impact of VAT on the economy, and investment, Then it dealt with evasion of VAT payment and the disadvantages of VAT.

Chapter two began with a definition of the Palestine Securities Exchange, and the impact of VAT deductions on trading activity, Then it looked at the rise of PSE and its goals.. The chapter also introduced definition of securities, goals of Palestine's Capital Market Authority, powers of the PSE's Board of Directors, conditions of issuance and offering of stocks for public subscription Then the chapter dealt with subscription conditions at PSE and the most important data that are necessary for correct

securities issuance. The chapter ended with an investigation of the impact of Al-Aqsa Intifada on the performance of the PSE, and VAT deductions, this tax is imposed on buyer and seller in the transactions of securities circulation.

Chapter three was devoted to the analysis of data collected in a questionnaire distributed among the sample of the study. The data were coded, fed into the computer and processed statistically using SPSS. Responses of the subjects of the study were sorted out. The Chapter Concluded with analysis and discussion of the study results.

After data analysis, it was found that there were statistically significant differences, concerning the impact of VAT on trading activity and investment at the PSE, which are attributed of knowledge variable. That is, a 14.5% VAT is deducted on commissions collected from transactions. It was found that the category (group) which had knowledge tended to agree more on the presence of an impact for VAT on the trading and investment activity at the ASE than the category (group) which had no knowledge. This can be attributed to absence of tax awareness among taxpayers. It was also found that there were statistically significant differences, concerning the imposition of VAT on trading commissions on both buyers and sellers. This VAT was seen as a burden on both of them. When looking at the distribution of frequency of responses of the categories to the study question, it was found that there was a significant agreement, by the subjects of the study, that the imposition of VAT on trading commission on both buyers and sellers, was a burden on them and that the VAT negatively affected the volume of trading at the PSE. There

was also a significant agreement, among the sample, that the VAT affected the investment and trading activity at the PSE.

In the light of these findings, the researcher recommends the reduction of VAT on trading commission to encourage investment at the PSE. She also suggests educating the public and taxpayers involved in the PSE. She also calls for fighting tax evasion, increasing production of pamphlets targeting investors at PSE particularly when it comes to tax on trading commission and its calculation.